

**ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية
دراسة ميدانية في مكة المكرمة**

محمد بن حسين الشيعاني

**أكاديمية الدراسات الإسلامية
جامعة ملايا
كوالالمبور**

2016

**ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية
دراسة ميدانية في مكة المكرمة**

محمد بن حسين الشيعاني

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملايا

كوالا لمبور

2016

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع: "ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مدينة مكة المكرمة". ويهدف البحث إلى: دراسة أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق قديماً وحديثاً بشكل عام وفي مدينة مكة المكرمة بشكل خاص في أول دراسة علمية موضوعية في هذا الشأن، وتوضيح السبل الحكيمية لحل مشكلات الطلاق في مدينة مكة المكرمة، مع وضع جملة من التدابير الشرعية المناسبة للحد من ارتفاع معدلات الطلاق وذلك وفق منهجية بحثية علمية تضمنت عدة مناهج هي: المنهج الوصفي النوعي؛ وذلك بدراسة واقع حالات الطلاق، ومن تم تحليل محتواها للخروج بعلاج لأسباب الطلاق. والمنهج الاستقرائي: عبر جمع النصوص المتعلقة بالموضوع، وأراء العلماء المتقدمين والمعاصرين، وذلك من أجل الوصول إلى أحكام تتعلق بالطلاق في الإسلام. والمنهج التحليلي: من خلال دراسة النصوص الواردة في الشريعة الإسلامية بغية التوصل إلى الحل الأمثل لمشكلة ارتفاع معدلات الطلاق وما ينتج عنها من تفكك أسري ومشكلات اجتماعية خطيرة. كما تضمن البحث في الفصل الخامس: دراسة ميدانية باستخدام أداة المقابلة لمعرفة أهم أسباب ارتفاع معدلات الطلاق عبر مجموعة من المختصين من المجتمع المكي مع التوضيح والتحليل والتعليق، وأخيراً تضمنت الدارسة في الفصل السادس أهم التدابير القضائية والشرعية والاجتماعية والتربوية للقضاء على ظاهرة ازدياد معدلات الطلاق مع صياغة جملة من الحلول والنتائج ومن أهم تلك النتائج التي انتهت إليها الدراسة: أن من أسباب

وقوع الطلاق في المملكة العربية السعودية مخالفة الزوجين للمنهج الشرعي في اختيار الشريك المناسب، وأن للطلاق آثارا سلبية على المجتمعات الإسلامية ومن بينها المجتمع السعودي والمجتمع المكي على وجه الخصوص كالتفكك الأسري، وضياع الأولاد، وكثرة جنوح الأحداث، والجفاف العاطفي، وضعف المستوى الدراسي لأولاد المطلقين اضافة إلى أن طلاق الأبوين هو من أكثر عوامل جنوح الأحداث وارتكابهم للجرائم نظراً لغياب الدور المشترك في الرعاية والعناية إلى غير ذلك من النتائج المذكورة في نهاية الدراسة.

ABSTRAK

Kajian ini bertajuk Gejala Talak Ba'in di Arab Saudi: Kajian Kes di Mekah al-Mukarramah. Disertasi ini cuba menganalisis faktor-fakor peningkatan kadar perceraian dulu dan sekarang secara am serta Mekah al-Mukarramah secara khusus. Ia juga menjelaskan pendekatan yang berhikmah bagi menyelesaikan masalah perceraian di Mekah serta menggariskan langkah-langkah Syarak bagi menghalang berlakunya peningkatan kadar perceraian. Kajian ini menggunakan beberapa metode kajian. Metode deskriptif bagi mengkaji realiti perceraian kemudian ia dianalisis bagi mengemukakan cadangan penyelesaian kepada faktor-faktor berlakunya perceraian. Metode induktif; iaitu dengan menghimpunkan nas-nas Syarak yang berkaitan dengan tajuk kajuan, pendapat para ulama silam dan kontemporari bagi merumuskan hukum hakam berkaitan dengan talaq dalam Islam. Metode analisis iaitu menganalisis teks-teks Syarak bagi mencari penyelesaian yang ideal kepada masalah peningkatan kadar perceraian serta kesan-kesannya seperti perpecahan kekeluargaan, masalah masyarakat. Kajian ini juga menggunakan kaedah lapangan iaitu temubual dengan pihak-pihak berkepentingan dalam kalangan masyarakat Mekah bagi mendapatkan sebab-sebab utama perceraian. Ianya kemudian dilakukan analisis dan komentar. Di antara dapatan kajian ialah di antara punca berlakunya perceraian di Saudi Arabia ialah ketidakpatuhan pasangan suami isteri terhadap nilai-nilai Syarak dalam pemilihan pasangan hidup yang sesuai. Begitu juga didapati bahawa perceraian mempunyai kesan negatif terhadap masyarakat Islam umumnya dan masyarakat Mekah khasnya dari aspek perpecahan kekeluargaan,

kehilangan anak, peningkatan kadar jenayah, emosi yang tidak stabil, kelemahan dalam pencapaian pembelajaran anak-anak mangsa perceraian. Perceraian kedua ibu bapa merupakan faktor terpenting berlakuk salah salah jenayah kerana ketiadaan peranan bersama dalam memelihara dan mengambil berat hal ehwal anak-anak.

ABSTRACT

This study addresses the topic of *The Phenomenon of Major Irrevocable Divorce (Talaaq Bai'n) in the Kingdom of Saudi Arabia: A Field Study in Holy City of Makkah*. The research, as the first objective and academic study in this issue, aims to study the factors and reasons that led to the increasing rates of divorce in the Kingdom in general and the Holy City of Makkah in particular in the present and past. It also aims to clarify the wise ways to solve the problems of divorce in Makkah, suggesting some suitable Islamic measures to limit the rates of divorce. All that was based on academic research comprising three methodologies: the qualitative descriptive methodology which studies the reality of divorce cases, and then analyzes them to come up with remedies for the reasons of divorce; the inductive methodology by collecting the texts related to the topic and the ancient and current scholars' opinions so that I reach the rulings about divorce in Islam; and the analytical methodology by studying the texts in the Islamic Legislation for finding the best solution to increasing rates of divorce and their results such as family breakdown and many serious social problems. The fifth chapter includes a field study which clarifies, analyzes and comments on the topic by using the tool of interviewing a group of specialists from Makkah to know the most important reasons for increasing the rates of divorce. Eventually, the sixth Chapter of this study tackles the most significant legislative, legal, social and educational measures to eradicate the phenomenon of the increasing rates of divorce and designing a group of solutions and results. Among the most important results which the study reached at are the first reason for divorces in the Kingdom of Saudi Arabia is the disobedience of the couple against the legal methodology in choosing the appropriate partner. The second reason is the negative impacts of divorce on the Islamic communities among which is the Saudi community in general and the Makkan community in particular, for example

the family breakdown and loss of children, the abundance of juvenile delinquency, sentimental dryness, and the weakness of study levels for divorced parents' children. In addition, the divorce of the parents is most factor for juvenile delinquents and their committing crimes because of the absence of the joint role in caring for and attending the children and so on.



الإهداء

إلى أمي. . . شفاتها الله وعافها وحفظها لنا طيبة مباركة.

إلى والدي الكريم. . . رحمه الله واسكنه فسيح جناته.

إلى شركاء نجاحي. . . من كانوا خير معين لي في سلم نجاحي

إلى أهلي وأولادي البررة الأعزاء. . . أصلحهم الله.

أهدي إليكم جميعاً هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة، وأشكره وأثنى عليه بما هو أهل، لا أحصي ثناء عليه،
فله جل وتعالى من الحمد أوفاه وأعممه، ومن الشكر أتمه، نعمه تترى، وفضله لا يعد ولا
يحصى، فله الحمد أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً.
وبعد حمد الله وشكره، فإني أعتز بالفضل لأهله، وأشكر كل من مد إلى يد العون في إتمام
هذا البحث.

فأتقدم بالشكر الجليل إلى فضيلة الأستاذ المشارك الدكتور: ريحانة حاج أزهري، الذي
تفضّلت بالإشراف على هذه الرسالة، وإلى فضيلة الدكتور الفاضل عبد الكريم بن علي الذي
حظيت بنصحه وإرشاده، ولم تدخل على بجهدٍ ولا مشورة، فقد استفدت من ملحوظاته
وتوجيهاته.

كما لا يفوتي أن أتوجّه بالشكر الجليل للقائمين على جامعة الملايا، لما يبذلونه من جهود
للعلم وأهله، وأخص بالشكر أكاديمية الدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله.
كما أشكر الحكومة الماليزية، التي منحتنا شرف التعلم في جامعاتها، وسهلت لنا كافة
الإمكانات، ولم تأل جهداً في ذلك.

وأخيراً أقدم شكري وتقديري لجميع الإخوة الذين ساعدوني في إخراج هذا البحث إلى
حيز الوجود، وأخص منهم أسرق المباركة التي قدمت الكثير والكثير من أجلي.
فالله أسأل أن يجزي الجميع خيراً، وأن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضى، وأن يجعل عملي خالصاً
لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك القادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمدًا وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
i	الملخص
iii	ABSTRAK
v	ABSTRACT
vii	البسمة
viii	الإهداء
ix	شكر وتقدير
x	فهرس الموضوعات
1	الفصل الأول: التمهيدي
1	مقدمة البحث
3	مشكلة البحث
4	أسئلة البحث
5	أهداف البحث
5	أهمية الموضوع
6	أسباب اختيار الموضوع
6	حدود البحث
7	منهج البحث
9	صعوبات البحث
10	الدراسات السابقة
22	هيكل البحث
24	الفصل الثاني: مفهوم الطلاق البائن وصوره
25	المبحث الأول: تعريف الطلاق البائن لغة واصطلاحاً.
27	الحكمة من تشريع الطلاق في الإسلام.

29	أقسام الطلاق
33	المبحث الثاني: أقسام الطلاق البائن وصوره
42	الفصل الثالث: واقع الطلاق البائن في مكة المكرمة وأسبابه
43	المبحث الأول: الطلاق البائن في مكة المكرمة.
43	نبذة تعريفية عن مكة المكرمة
50	واقع الطلاق في المجتمع المكي
52	المطلب الأول: حجم ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية
56	المطلب الثاني: الاحصائيات المتعلقة بالطلاق في مدينة مكة المكرمة
60	المبحث الثاني: أسباب الطلاق البائن في مكة المكرمة
61	الأسباب المؤثرة في ارتفاع معدلات الطلاق
61	أسباب مرتبطة بالنشأة وال التربية
69	أسباب مرتبطة بالحياة الزوجية
74	أسباب اجتماعية
76	عوامل أخرى بالمجتمع المكي
84	أسباب نشأة وظهور زواج المسياح
84	أسباب تتعلق بالنساء
86	أسباب تتعلق بالرجال
87	أسباب تتعلق بالمجتمع
88	المبحث الثالث: الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية.
89	المطلب الأول: مكانة الفتوى وأهميتها
91	المطلب الثاني: الفروق بين الفتوى والحكم القضائي
94	المطلب الثالث: فتاوى الطلاق الرسمية في المملكة العربية السعودية
100	الفصل الرابع: الآثار المترتبة على الطلاق البائن في مكة المكرمة
101	المبحث الأول: الآثار الاجتماعية.

101	آثار الطلاق على الزوجات
106	آثار الطلاق على الزوج
108	آثار الطلاق على الأبناء
110	آثار الطلاق على المجتمع
112	المطلب الثاني: آثار الطلاق على تنمية المجتمع وترابطه
115	المبحث الثاني: الآثار الأخلاقية.
115	المطلب الأول: الآثار السلوكية المترتبة على الطلاق البائن في المجتمع السعودي
118	المطلب الثاني: الآثار التربوية المترتبة على الطلاق البائن في مكة المكرمة
121	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية.
121	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة على الأفراد
126	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة على الحكومات
129	الفصل الخامس: ظاهرة الطلاق في مدينة مكة المكرمة الدارسة الميدانية
130	المبحث الأول: عينة الدراسة وأدواتها
130	أولاًً: أداة الدراسة
131	ثانياً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
133	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي
149	الفصل السادس: التدابير المقترحة للحد من الطلاق البائن في مكة المكرمة
150	تمهيد
151	المبحث الأول: التدابير القضائية.
151	ضوابط لذرائع الطلاق في الإسلام
157	اجراءات الطلاق في المحاكم السعودية
159	التدابير المتبعة للحد من ظاهرة الطلاق في المحاكم السعودية
164	جهود المكتب في الإصلاح والتوجيه الأسري

171	عوامل نجاح القاضي في إنهاء النزاع الزوجية
177	المبحث الثاني: التدابير الاجتماعية.
178	المطلب الأول: الاهتمام بالبيئة الأسرية
182	المطلب الثاني: مساعدة الأسرة على القيام بمهام التنشئة
185	المطلب الثالث: تفعيل دور مكاتب الخدمة الاجتماعية
187	المطلب الرابع: تأسيس مراكز خاصة بالإصلاح العائلي في الأحياء
188	المبحث الثالث: التدابير النوعية.
188	الأخذ بمنهج القرآن في علاج المشكلات الأسرية
191	علاج ظاهرة العنف الأسري
198	تطوير برامج توعية المرأة المسلمة
199	الاهتمام بالمؤسسات التعليمية
201	توجيهية وسائل الإعلام لما فيه خير المجتمعات
204	الخاتمة
205	أولاً: النتائج
207	ثانياً: التوصيات
209	الملحق
210	ملحق رقم (1) أداة الدراسة (استبيان المقابلة).
217	ملحق رقم (2) تحكيم أداة الدراسة (استبيان المقابلة).
224	ملحق رقم (3) بيان بأرقام الأشكال وعنوانينها.
224	ملحق رقم (4) بيان بأرقام الجداول وعنوانينها.
225	ملحق رقم (5) نموذج استدعاء طلب فتوى طلاق.
229	المصادر والمراجع

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

الحاور الأولية للبحث

ويحتوي على النقاط التالية:

أولاً: مقدمة البحث

الحمد لله الذي أنزل الشرعية منهجاً كاملاً وشاملاً يستوعب حل جميع مشكلات الحياة، وأمرنا بالسير عليه، وعدم مخالفته لما فيه مصلحة البشرية جموعاً، أما بعد:

فإن الله تعالى قد أكمل الدين، وأتم النعمة على المؤمنين بما أنزله من القرآن والحكمة ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويهديهم إلى صرط الله المستقيم.

ولقد أوجد القرآن لل المسلمين منهجاً جديداً وصحيحاً عن الوجود والحياة، والقيم، كما حق لها واقعاً اجتماعياً فريداً في حياتها.

ومن النظم التي اعنى بها القرآن وأكدها السنة وفضلتها، نظام الأسرة، وكيفية بنائها وأنها ضرورة لبقاء البشر وذلك في أسلوب تكوينها والنظر المؤدية إليه كالخطبة والزواج والعلاقات الأسرية، وبيان حقوق الزوجين، وحقوق الأولاد، وحدود السلطة الأسرية وأساليب مواجهة المشكلات والخلافات الأسرية.

وقد تعرضت هذه اللبنة المهمة في بناء المجتمع إلى العديد من العوامل والمؤثرات التي هزت استقرارها وعطلت شيئاً من أهدافها، وأدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمعات الإسلامية ومنها على سبيل الذكر المجتمع السعودي والذي يعاني كغيره من كثرة وقوع الطلاق البائن بين أفراده رغم المساعي والجهود الحثيثة التي بذلت ولا تزال تبذل من أطراف عديدة رسمية وشعبية للحد من هذه الظاهرة المخيفة.

ومكة المكرمة كغيرها من المدن في المملكة العربية السعودية تعاني من ارتفاع معدلات الطلاق – كما سأبين لاحقاً بإذن الله – وما ينجم عن هذه الظاهرة من أضرار ومشكلات أسرية ومادية واقتصادية ما يجعلها بحاجة ملحة لمزيد من الدارسة والتأمل من زاوية بيان أسبابها، والحد قدر الإمكان من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية الناجمة عنها، وما يتربّ عليها من مسؤوليات وأحكام وضوابط شرعية.

ولن نجحف الأسرة المسلمة عامة، وال سعودية على وجه الخصوص شيئاً من أصالتها فلا يزال الخير فيها، ولكن التغيير هو سنة الحياة، فقد أسهم التطور السريع في تباعد الناس بعضهم عن بعض، كما أدى غياب دور الأقران في حل المشكلات الأسرية قبل تفاقدوها، واختلفت أدوار الرجل والمرأة حين خرجت المرأة للعمل، إلى غير ذلك من الأسباب التي تناولتها في دراستي لأسباب ارتفاع الطلاق.

لذا كان هذا البحث وأمثاله مما يسهم في التعرف على حجم هذه الظاهرة وبيان أسبابها وسبل الوقاية منها، ووضع التدابير الالازمة للحد من كثرة وقوعها دون وجہ حق لتكون هذه الرسالة وأمثالها نواة إصلاح وتوجيه وإرشاد في معالجة أمثال هذه الظواهر الاجتماعية في العالم الإسلامي أجمع بإذن الله.

ثانياً: مشكلة البحث

تكمّن مشكلة الدراسة في معالجة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي مدينة مكة المكرمة، حيث تزداد يوماً بعد يوم، حيث تشير الإحصائيات بأن منطقة مكة المكرمة تصدرت قائمة المناطق السعودية الأكثر إصداراً لصكوك الطلاق بإجمالي بلغ 9954 إثبات طلاق، بينما جاءت مدينة جدة على رأس قائمة أكثر المدن السعودية إصداراً لإثباتات الطلاق بواقع 5306 إثباتات، تلتها مكة بواقع 2326 إثبات طلاق، ثم الطائف بـ 1459 إثبات طلاق⁽¹⁾.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة إلا أن الجهات المختصة لم تتحذّأ في تدابير فعلية وحاسمة للحد من استفحالها وكثرتها حتى الآن، ومراعي الإصلاح الاجتماعي رغم اعتقادها واستنادها بالكوادر لم تتمكن رغم اجتهاد القائمين عليها إلى إمكانية الحد من ارتفاع هذه المعدلات أو تقليلها كما تظهر ذلك الإحصائيات الرسمية وذلك لغياب الوعي المجتمعي بهذه المشكلة على المستوى الرسمي والشعبي وقصور وخلل في وضع الآليات المناسبة للحد من انتشارها في المجتمع السعودي.

وعليه فإن الباحث يأمل في بحثه هذا تقديم مساهمته في الوصول إلى إيجاد حلول ومعالجات لتلك الأسباب التي تقف خلف هذه المعدلات المخيفة لنسب الطلاق بالمملكة العربية السعودية، والبحث يركز في دراسته على إظهار وجوه التشابه والاتفاق، بين الاجراءات القضائية والفقه الإسلامي في معالجتها لمشكلة الطلاق، وكذلك إظهار الخلل ورصد جوانب القصور في الاجراءات المتّبعة داخل المحاكم السعودية وما يتبعها من مراكز اصلاح أسري في ظل اعتماد نظام مكاتب الصلح الجديد وما يتربّ عليه من مصالح قد تعود بالنفع على المجتمع والأمة الإسلامية جمّعاً بإذن الله.

(1)المصدر: http://www.skynewsarabia.com/web/article/697153 . بتاريخ 1/8/2014 م.

اضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى بيان التدابير الشرعية والوقائية للحد من هذه الظاهرة، حفاظاً على الأسرة المسلمة من الهدم، وتحقيقاً لم مقاصد الشريعة الإسلامية في إيجاد الرابطة الزوجية المتكافلة، المستقرة، والقائمة على أساس الرحمة والمودة والسكينة.

ثالثاً: أسئلة البحث

يتوقع من هذه الرسالة أن تجيب على الأسئلة التالية وهي مقسمة بحسب فصول الرسالة من خلال الأسئلة التالية:

- ما مفهوم الطلاق البائن؟
- ما الأسباب التي أدت إلى كثرة وقوع الطلاق البائن والنزاع الأسري في المجتمع المكي؟
- ما الآثار السلبية المترتبة على وقوع الطلاق البائن في مكة المكرمة؟ وما السبل المثلية لعلاجها، و التخفيف من آثارها؟.
- ما هي أسباب ارتفاع معدلات الطلاق من خلال وجهة نظر مجموعة من أفراد المجتمع السعودي (الدراسة الميدانية).
- كيف يمكن مواجهة ظاهرة الطلاق بالوسائل الحديثة؟ وما أهم التدابير الشرعية التي تسهم في معالجة ظاهرة الطلاق البائن؟.

رابعاً: أهداف البحث

تكمّن أبرز أهداف البحث في النقاط التالية.

- إيضاح مفهوم الطلاق البائن في الشريعة الإسلامية.
- تحليل الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع المكي.
- بيان الآثار المترتبة على وقوع الطلاق البائن في مكة المكرمة والسبل المثلث لعلاجها.
- بيان دور المؤسسات المختلفة وتحديداً مؤسسة القضاء في الحد من تفشي ظاهرة الطلاق والعمل على إصلاحها.
- بيان وتحليل التدابير الشرعية المناسبة للحد من الواقع في الطلاق التعسفي في المجتمع.

خامساً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تأتي أهمية هذه الدراسة في مناقشة ظاهرة الطلاق البائن والآثار المترتبة عليها في المجتمع السعودي (مدينة مكة المكرمة) دراسة فقهية تحليلية ميدانية، كل ذلك مما يبرز أهمية الموضوع، وضرورة الكتابة فيه خاصة في ظل قلة البحوث والدراسات الفقهية المتخصصة التي تناولت هذه الظاهرة وتسعى إلى الحد من انتشارها والآثار المترتبة على ذلك.

تكمّن أهمية البحث كذلك فيمن يستفيد من نتائجه ووصياته، حيث أنه موجه لجميع فئات المجتمع: المصلحون والقضاة والمعلمون، وعامة الناس نظراً الدور لهم في الحد من آثاره، ومساهمتهم في إيجاد وعي صحيح بفقه الزواج وحكمته وأسراره، ومقاصده وغاياته، فلا يقدموا على عقد أي زواج إلا بعد استيفاء الشروط المطلوبة فكان من توفيق الله تعالى وإرادته اختياري لهذا الموضوع، ووجه همتني لأنال شرف الكتابة في موضوع

يُنْصِ صَلَاحُ الْأَسْرِ، وَيُعَالِجُ مُشَكَّلَاتِهَا، فَصَلَاحُ الْبَيْوَتِ الْمُسْلِمَةِ صَلَاحٌ لِلْمُجَمَّعِ
وَصَلَاحٌ لِلْجَمَّعِ صَلَاحٌ لِلْأَمَّةِ أَجْمَعٍ.

أسباب اختياري للموضوع:

- رغبتي في إظهار حقيقة واقع الطلاق في المملكة العربية السعودية مدينة مكة المكرمة وبيانها للناس من خلال البحث بدراسة علمية ميدانية.
- الحرص على إبراز سماحة الشريعة الإسلامية وذلك من خلال تشريع الطلاق وتحقيق الإصلاح الأسري من جميع جوانبه.
- ارتفاع معدلات الطلاق في مدينة مكة المكرمة حيث أوردت إحصائيات وزارة العدل أنها تعتبر ثاني منطقة بعد العاصمة الرياض في كثرة وقوع الطلاق.
- وقاية المجتمع من المؤامرات الدينية المستمرة من أعداء الإسلام لصرف المسلمين عن دينهم باعتباره نظاماً شاملاً للحياة، والتشكيك في قدرته على إصلاح المجتمع عموماً والأسر خصوصاً ومواجهة قضايا العصر، ومستجداته.

سادساً: حدود البحث

سيكون مجال البحث في هذا الموضوع في ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مكة المكرمة على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية: سوف يتطرق البحث إلى بيان حجم ظاهرة الطلاق.
- الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مكة المكرمة وعلاج هذه المشكلة على ضوء الشريعة الإسلامية.

- الحدود المكانية: وهي مدينة مكة المكرمة والحقت بها الهر و القرى التابعة لها "إداريةً" بحسب التنظيم الهيكل الإداري لإمارة منطقة مكة المكرمة كيما تكتمل صورة ظاهرة الطلاق فيها.
- الحدود الزمنية: فترة إجراء الدراسة من عام 2009م إلى عام 2014م وقد احتاج إلى إحصائيات سابقة لهذا التاريخ أو بعده بحسب المتوفى والمتاح. وذلك بدراسة ظاهرة قضايا الطلاق البائن من حيث دراسة أسبابها والعوامل المسببة لها وكيفية علاجها والتدابير الالزمة للحد منها، مع دراسة الجهود الإصلاحية لمكاتب الإصلاح وكيف يتم الاستفادة منها.

وقد تطرق الباحث إلى بعض الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية في المحاكم السعودية، وتوضيح جهود مراكز الإصلاح الحكومية والأهلية وكيفية الاستفادة المثل منها، أما بالنسبة للإحصائيات فقد اكتفى الباحث بما يصدر عن وزارة العدل من إحصائيات رسمية فيما يتعلق بنسب الطلاق نظراً لتضارب الأرقام واختلاف النسب من جهة إلى أخرى.

سابعاً: منهجه البحث

منهجية البحث: هي مجموعة من القواعد والإجراءات يعتمد عليها طريق البحث، لكل بحث منهجه يسير عليه لدراسة المشكلة فمنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها والوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها.

فمنهجية البحث هنا تقوم على منهجين رئيسين هما:

أ- منهج جمع المعلومات

المنهج الذي يسلكه الباحث في إعداد هذا البحث يقوم على منهجين، منهج جمع المعلومات، ومنهج تحليلها، كما يأتي:

أولاًً: منهج جمع المعلومات: وذلك من خلال البحث الميداني، وقد اعتمد الباحث في هذا الجانب على المقابلات الرسمية، واللقاءات الشخصية، وزيارة دوائر القضاء ومراكز الإصلاح العائلية، والمحاكم بقسميها: العامة والأحوال الشخصية من أجل الحصول على المعلومات والقرارات.

وقد استعان الباحث - بعد توفيق الله عز وجل - بالكتب، والمؤلفات، والبحوث، والرسائل العلمية، والمؤتمرات والندوات، والمجلات، والموقع الالكتروني، ذات الصلة بالبحث، وكل ما يعين الباحث في إنجاز البحث.

ثانياً: منهج تحليل المعلومات: وذلك يكون من خلال: -

• المنهج الوصفي النوعي: وذلك بدراسة واقع حالات الطلاق، من حيث الأسباب والآثار والتعبير عنها كمًّا وكيفًّا من خلال أداة المقابلة ومن تم تحليل محتواها للخروج بعلاج لأسباب الطلاق.

• المنهج الاستقرائي: حيث يتم من خلاله جمع النصوص المتعلقة بالموضوع، وآراء العلماء المتقدمين والمعاصرين، وتتبعها في كتبهم ومصادرهم الأولية وفق التسلسل التاريخي وذلك من أجل الوصول إلى أحكام تتعلق بالطلاق في الإسلام.

• المنهج التحليلي: ذلك يكون بدراسة النصوص الواردة في الشريعة الإسلامية إضافة إلى أعمال المؤتمرات الدولية وال محلية حول الموضوع، وبيان معاناتها وأبعادها، بغية التوصل إلى

الحل الأمثل لمشكلة ارتفاع معدلات الطلاق وما يتبع عنها من تفكك أسري ومشكلات اجتماعية خطيرة. وما يترتب عليها من اعباء.

- اعتنى الباحث ببيان المسائل الخلافية المتعلقة ببعض جزئيات الموضوع، سواء أكانت من المسائل القديمة التي اشتهر فيها الخلاف بين العلماء رحهم الله، أم كانت من المسائل التي جدت وطرأت في العصر الحاضر، واعتنى بذكر الأدلة مع بيان وجه دلالتها، ثم القول الراجح وسبب رجحانه.

وبالنسبة للمذاهب الفقهية فقد اختصر الباحث على المذاهب الأربع المشهورة، كما رجعت إلى المصادر المختلفة من كتب اللغة والتفسير وفقه الأحوال الشخصية.

واعتمد الباحث على التوثيق العلمي في جميع المواطن التي إستفادها من المصادر والمجلات، باستخدام علامات التنصيص والإشارة إليه في الهامش، وقد يؤخذ مفهوماً دون استخدام علامة التنصيص.

ثامناً: صعوبات البحث

إن بحثاً كهذا تعترضه صعوبات نظراً لأنه يجمع بين أمرين مهمين، وهما: فقه الطلاق وصلته بالواقع، وإصلاح المجتمع، ويمكن بيان الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث في النقاط التالية:

- أن البحث جديد في نوعه وطرحه وعلى ذلك فالمصادر والمراجع فيه قليلة، وما هو مطروح عبارة عن مواضيع وإشارات للموضوع.
- وفرة الأفكار والمشاهدات في البحث؛ مع قلة الأقوال والدراسات المؤثقة التي تدعم هذه الأفكار، وترتب على ذلك الجهد الذاتي في طرح الأفكار بناء على

سبر الواقع، مع محاولة الاستدلال عليها من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى

الله عليه وسلم وأقوال أهل العلم المتقدمين والمتاخرين

عدم وجود دراسات متخصصة ودقيقة عن ظاهرة الطلاق في مدينة مكة

المكرمة حيث أنها تحتاج إلى عمل فريق متكمال يجمع بين المتخصصين في الفقه

وعلم الاجتماع ليخرجوا بنتائج وتوصيات مرتبطة بالواقع ارتباطاً وثيقاً.

•

تاسعاً: الدراسات السابقة

لقد وجدت أثناء بحثي ودراستي قبل أن ابدأ بتحضير هذه الخطة، أن موضوع ظاهرة

الطلاق في المجتمع المكي غير مطروق ولم يكتب فيه بهذا العنوان، إلا أن الباحث وجد بعض

الرسائل الكتب في موضوع الطلاق إجمالاً، ولكنها لم تستوف الموضوع حقه من الزاوية التي

اختارها الباحث، وإن كانت عظيمة الفائدة في مادتها العلمية، ولا سيما الجهد العلمية،

وسيقوم الباحث باستعراض الدراسات والأبحاث السابقة بغرض الاستفادة مما قدمه

الباحثون السابقون في موضوع البحث، والأدوات العلمية المستخدمة في هذه الدراسات

والأبحاث، وقد انقسمت هذه الدراسات والأبحاث إلى ثلاثة أنواع من الدراسات (الكتب

والمؤلفات) و الرسائل الجامعية، والمجلات المؤتمرات مرتبة ترتيباً تصاعدياً على النحو الآتي: -

أولاً: الكتب والمؤلفات

• نظام الطلاق في الإسلام⁽¹⁾، للعلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله، حيث قسم كتابه إلى

عشرة مسائل منها التمهيد وبين فيه تعريف الطلاق وما هي و تاريخ تشريعه، ثم

المسألة الثانية الطلاق في الحيض واستعرض أدلةها وناقشها، ثم المسألة الثالثة:

(1) شاكر، أحمد محمد، 1354 هـ، نظام الطلاق في الإسلام، مكتبة السنة، القاهرة، مصر ط 2 .

واستعرض فيها حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد، ثم المسألة الثالثة واشتملت على المتعجلين في الطلاق، ثم المسألة الرابعة عن مشكلة الطلاق وخشية الناس الكلام فيها، ثم المسألة الخامسة وتتكلم فيها عن الإشهاد في الرجعة، ثم المسألة السادسة وتتكلم فيها عن المتعة للمطلقة، ثم المسألة السابعة عن عدة المرتبة، ثم المسألة الثامنة وتتكلم فيها عن الأحكام المقترحة لبعض القوانين العامة، ثم المسألة التاسعة تقرير الشيخ أحمـد شـاكر، ثم الخاتمة والذي يستفيده الباحث من هذا الكتاب هي المسألة الثانية المتعلقة بـجـانـبـ الطـلاقـ فيـ الحـيـضـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ المـوـاضـيعـ الـأـخـرـىـ، والـذـيـ يـزـيدـهـ الـبـاحـثـ عـلـىـ جـهـدـهـ هوـ إـمـكـانـيـةـ تـطـيـقـ هـذـهـ الفـتاـوىـ فـيـ عـصـرـنـاـ الـحـاضـرـ لـلـحدـ منـ اـرـفـاعـ مـعـدـلـاتـ الطـلاقـ دونـ جـمـودـ أوـ تـقـليـدـ.

• **الطلاق في الإسلام محدد ومقيـد، في سبيل حل جذرـي لـمشـكلـةـ الطـلاقـ⁽¹⁾، كـمالـ أـحمدـ**
عنـونـ. وقد قـسـمـ كتابـهـ إلىـ خـمـسـةـ فـصـولـ رـئـيـسـةـ المـقـدـمةـ، وـالفـصـلـ الـأـوـلـ وـتـكـلمـ عنـ
الـطـلاقـ أـبـغـضـ الـحـالـالـ إـلـىـ اللهـ، ثـمـ الفـصـلـ الثـانـيـ: الطـلاقـ مـأـذـونـ فـيـهـ (ـسـنـيـ وـبـدـعـيـ) ثـمـ
الـفـصـلـ الثـالـثـ: الـاـشـهـادـ عـلـىـ الطـلاقـ، ثـمـ الفـصـلـ الـرـابـعـ: طـلاقـ الغـضـبـانـ، ثـمـ الفـصـلـ
الـخـامـسـ: الطـلاقـ بـيـنـ الـورـعـ وـالـحـكـمـ، ثـمـ الخـاتـمـةـ وـالـذـيـ يـسـتـفـيـدـهـ الـبـاحـثـ منـ هـذـاـ
الـكـتـابـ هوـ الـفـصـلـ الـخـامـسـ الطـلاقـ بـيـنـ الـورـعـ وـالـحـكـمـ حيثـ مـنـاسـبـةـ هـذـاـ الفـصـلـ
لـوـاقـعـ الـفـتـيـاـ فـيـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ.

• **الطلاق وآثاره المعنوية والمالية في الفقه الإسلامي⁽²⁾، وفاء معتوق حمزة فراش، قسمـتـ**
كتـابـهاـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ أـبـوـابـ، الـبـابـ التـمـهـيـدـيـ فـيـ معـنىـ الـأـثـرـ وـالـطـلاقـ، وـالـبـابـ الثـانـيـ فـيـ آـثـارـ

(1) عنـونـ، كـمالـ أـحمدـ، الطـلاقـ فـيـ إـلـاسـلـامـ 1983مـ، دـارـ العـلـومـ لـلـطبـاعـةـ وـالـنـشـرـ، الـقـاهـرـةـ، مـصـرـ، بـدـونـ تـ

1983مـ

(2) فـراـشـ، وـفاءـ مـعـتـوقـ حـمـزـةـ، الطـلاقـ وـآـثـارـ الـمـعـنـوـيـةـ وـالـمـالـيـةـ فـيـ الـفـقـهـ إـلـاسـلـامـيـ، دـارـ مـكـةـ لـلـنـقـافـةـ، مـكـةـ السـعـوـدـيـةـ، طـ1ـ.

الطلاق المعنوية والباب الثاني في آثار الطلاق المالية وما يستفيده الباحث من هذا الكتاب هو ما يتعلق بجانب الآثار المالية والمعنى في ثنايا هذه الرسالة.

● **أبغض الحال^(١).** ، نور الدين عتر، مقدمة كتابه تحدث المؤلف عن حيوية موضوع الطلاق، بعد ذلك، قسم المؤلف كتابه إلى خمسة فصول وخاتمة، الطلاق - في بدايته - لغة واصطلاحا، الفصل الثاني: وتناول مشروعيه الطلاق في الإسلام وحكمته ثم الفصل الثالث: وشرع في بيان أقسام الطلاق من حيث السنة والبدعة، ثم الفصل الرابع: وبين فيه بإسهاب أحكام الطلاق البدعي، ثم الفصل الخامس: طلاق الثلاث بلفظ واحد، وأثره على الحياة الزوجية، أورد فيه الأحاديث والآثار التي جاءت فيه، وما تدل عليه، ومذاهب العلماء فيه، وأدلة الذين قالوا بعدم وقوعه، ومناقشتهم، ثم الخاتمة: ذكر فيها النتائج العامة لبحثه، وقد أجملها في حفظ حقوق المرأة في كرامتها الإنسانية، ومكانتها الأسرية، وعلاقتها بالرجل، وأمره بالإحسان إليها، وكف الأذى عنها، وتحديد عدد الطلقات، ثم ذكر حماية الأسرة عن طريق القيم التي يربى عليها جميع أفرادها، وطرق علاج نشوز المرأة، وتبعات الطلاق، والذي يستفيده الباحث من هذا الكتاب القيم الجليل هما المبحثان الرابع والخامس إضافة إلى غيرها من المباحث العامة خاصة فيما يتعلق بوضع الحلول المناسبة لتفاقم مشكلة ظاهرة الطلاق وكونها ظاهرة اجتماعية معقدة.

● **الأحوال الشخصية^(٢)**، محمد أبو زهرة، وقد قسم كتابه إلى أربعة أقسام القسم الأول: تكلم فيه عن الزواج وإنشاء عقد الزواج، والقسم الثاني حكم العقد، والقسم الثالث

(1) نور الدين عتر، 1984م، **أبغض الحال**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، طبعة 3.

(2) أبو زهرة، محمد، 2001م، **الأحوال الشخصية** دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2.

عن انهاء عقد الزواج، والقسم الرابع حقوق الأولاد، وسيستفيد الباحث من القسم الثالث والمتعلق بإنهاء عقد الزواج وضوابطه وشروطه وأحكامه.

• المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي وأساليب مواجهتها⁽¹⁾، عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، وقد قسم كتابه إلى ثلاثة فصول رئيسة، الفصل الأول وقد تضمن الواقع الاجتماعي للمملكة العربية السعودية، والفصل الثاني وقد تضمن بعض المشكلات التي تواجه الأسرة السعودية في الوقت الحاضر ومن أبرزها المخدرات والفقر، والتحرش الجنسي، والعنف الأسري، ثم الفصل الثالث واحتوى على المشكلات المتعلقة بالتعامل الأمثل مع الأبناء في المراحل المختلفة، التنشئة، والراهقة مع نماذج من المشكلات الأسرية السلوكية كالهجر وعدم الإنفاق والجفاف العاطفي وغيرها، والذي يستفيده الباحث من هذا الكتاب ما يتعلق بالفصلين الثاني والثالث في بيان أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية والذي تحدث المؤلف عن أبرزها من واقع الحال كما سأelin لاحقاً.

ثانياً: الرسائل الجامعية

• العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة⁽²⁾، نوره عبد الله علي المزانى، ويلاحظ أن هذه الرسالة اقتصرت على العوامل المؤدية للطلاق ولم تتطرق إلى الجوانب والأثار المترتبة عليه، وتاريخها قديم حيث مضى على تاريخ تقديمها خمسة وعشرون

(1) اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز، 2008، المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي وأساليب مواجهتها، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1.

(2) المزانى، نوره عبد الله، 1987 م، العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة - دراسة في حالات الطلاق بمحكمة الضمان والأنكحة بالرياض من الفترة 1400 إلى 1404 هـ رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

عاماًً وهي فترة طويلة استجدة فيها مستجدات وعوامل جديدة إضافة إلى أنها منحصرة في مدينة الرياض فقط وبحثي سيتحدث عن مدينة مكة المكرمة.

- ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي⁽¹⁾، سليمان بن عبد الله العقيل وقد تحدث الباحث عن ظاهرة الطلاق وأهم أسبابه ومدى تأثيره على حياة الأسرة السعودية، وكذلك التعرف على حجم ظاهرة الزواج من الخارج ومدى تأثير هذه الظاهرة على الحياة الأسرية على مستوى منطقة الرياض فقط ولم يتطرق إلى باقي مدن المملكة باعتبار التوسيع العمري، ويتعلق بالجانب الاجتماعي لا غير بخلاف هذه الرسالة.
- القلق والاكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مدينة مكة المكرمة⁽²⁾، عديلة حسن طاهر تونسي. والدراسة تحدثت عن مشكلة القلق لدى النساء بوجه عام وأشارها على المطلقات وغيرهن وليس متخصصة في دراسة ظاهرة الطلاق بوجه عام وإنما تناولت أثراً من آثارها وهو القلق والاكتئاب فحسب.
- العوامل المؤثرة في معدلات الطلاق في الأسر السعودية⁽³⁾، زينب عبد الصمد، وهنية السباعي، وقد تحدثت الدراسة عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر في معدلات الطلاق بين الأزواج والزوجات وأجري البحث على عينة عشوائية من الموظفات بالجامعة وخلصت إلى بعض النتائج والتوصيات بخلاف هذه الدراسة والتي تحدثت عن العوامل وساهمت في وضع الحلول المناسبة لها من الكتاب والسنة.

(1) العقيل، سليمان بن عبد الله، 2006م، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية.

(2) تونسي، عديلة حسن، 2002م، القلق والاكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مدينة مكة المكرمة وهي دراسة غير منشورة مقدمة إلى قسم علم النفس، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.

(3) عبد الصمد، زينب، والسباعي، هنية، 2008م، العوامل المؤثرة في معدلات الطلاق في الأسر السعودية دراسة جامعية تحليلية لدى عينة من المطلقات العاملات جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

- ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي⁽¹⁾، سليمان بن محمد العمري، والدراسة تحدثت عن الظاهرة من واقع اجتماعي بحكم تخصص مؤلفها، ووضعت الحلول الاجتماعية للظاهرة بوجه عام دون تحصيص منطقة عن غيرها مع أهمية ذلك في اختلاف العوامل من منطقة لأخرى في المملكة العربية السعودية تبعاً للتقسيمات الحضرية فيها، فيما تخصصت هذه الدراسة في مدينة مكة المكرمة فقط لما لها من خصوصية تيزّها عن غيرها من حيث التجانس واختلاف مشارب سكانها وأصولهم دون غيرها من سائر المدن السعودية وما لذلك من آثر واضح جلي.
- الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي⁽²⁾، ثروت محمد شلبي، وقد نظرت الباحثة إلى التغير الاجتماعي كمتغير مستقل (سبب) و الطلاق كمتغير تابع (نتيجة). وفي توصيفها للتغير الاجتماعي فإن الباحثة نظرت إلى ثلاث زوايا للتغير: انتشار التعليم، وخروج المرأة للعمل، والتحول في بعض القيم والمواقف، وهي العوامل التي ربطت بينها وبين حدوث الطلاق. وقد أجريت الدراسة على عينة صغيرة قوامها 107 مطلقات و 31 مطلق برهنت الباحثة من خلال إجاباتهم على صحة افتراضها. فهي تناقض العوامل الاجتماعية والمتغيرات فقط دون التعرض لباقي العوامل الأخرى المؤثرة كما في موضوعنا.

(1) العمري، سليمان محمد، 2009م، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي "دراسة تشخيصية" طبعة المؤلف، الرياض، السعودية، ط ١.

(2) شلبي، ثروت محمد، 1990م، الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي "دراسة ميدانية في مدينة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

● بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية

(١). عبد الله الفيصل، وقد حاول الباحث تحليل خصائص المطلقين الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لعينة تكونت من 142 مطلقاً في محكمة الرياض. وأورد المؤلف جملة من الأسباب المسئولة عن الطلاق وذلك بناء على ما تضمنته سجلات المحكمة التي تضمنت 24 سبباً للطلاق حاول الباحث اختبار صحتها فهي إذن دراسة اجتماعية كالتي سبقتها

● الطلاق وأثره في الجريمة^(٢)، صالح بن سليمان الشقير. وقد تحدثت الدراسة عن الصلة بين الطلاق والجريمة مع دارسة لبعض الحالات التي وقعت في الجرائم جراء الطلاق والتفكك الأسري من ناحية جنائية، بينما تناولت هذه الدراسة الجانب الجنائي كأثر من آثار الطلاق بجانب تفصيلي شمولي كما سيرد في موضعه - إن شاء الله - .

● الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الزوجات المتصلات بوحدة الإرشاد الاجتماعي^(٣)، عبد العزيز بن حمدي الجهني، وقد تحدثت الدراسة عن طبيعة الخلافات الزوجية الأكثر شيوعاً في المجتمع السعودي، وعن أسبابها، ومظاهرها، وأثارها، وأهم حلولها وسبل علاجها بوجه عام. وهي تتحدث عن جانب واحد من جوانب البحث لأنّه طبيعة الخلافات دون الأسباب والعوامل المؤثرة التالية للظاهرة كما هو الحال في هذا البحث.

(١) الفيصل، عبد الله، 1991 م، بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية، دراسة جامعية غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

(٢) الشقير، صالح بن سليمان، 2008 م، الطلاق وأثره في الجريمة " دراسة تحليلية تطبيقية " بحث ماجستير غير منشور في قسم العدالة الجنائية تخصص السياسة الجنائية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

(٣) الجهني، عبد العزيز، 2005 م، الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الزوجات المتصلات بوحدة الإرشاد الاجتماعي " رسالة ماجستير غير منشورة في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

• **الطلاق وعلاقته بأنواع الانحراف عند الأحداث⁽¹⁾**، سعيد بن سعد القحطاني، تناحصر

مشكلة الدراسة في أنواع الانحرافات المرتبطة بالطلاق عند الأحداث مطلقي الوالدين

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة من الأحداث (الذكور) المودعين بجميع دور

الملاحظة الاجتماعية ودور التوجيه الاجتماعي بمناطق ومدن المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة وأدواتها: استخدم الباحث المنهج الوصفي واستخدم الاستبانة كأدلة

لجمع البيانات فهي إذن دراسة من زاوية امنية اجتماعية وليس دراسة فقهية تحليلية.

• **التنشئة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي⁽²⁾**، رقية نعيم فتيحي،

دراسة استكشافية على عينة من الأسر السعودية، تهدف الدراسة بيان ظاهرة الإساءة

إلى الأطفال في المجتمع السعودي المعاصر وقد قسمت كتابها إلى سبعة فصول، الفصل

الأول تضمن إجراءات الدراسة المنهجية، والفصل الثاني اشتمل على الدراسات

السابقة، والفصل الثالث: الإطار النظري والفصل الرابع: العنف الأسري داخل

الأسر السعودية، والفصل الخامس: المقصود بالعنف الأسري في الحالات المدروسة،

والفصل السادس ما يتربّط على العنف عند الضحية والفصل السابع، نتائج الدراسة

ووصياتها وما يستفيده الباحث من هذه الدراسة الفصل الخامس ما يتعلق بالعنف

الأسري وعلاقته بارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي.

(1) القحطاني، سعيد بن سعد، 2009م، **الطلاق وعلاقته بأنواع انحراف الأحداث**، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

(2) فتيحي، رقية نعيم، 2008م، **التنشئة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي**، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، ط 1.

ثالثاً: المجالات والمؤتمرات

- ندوة: ظاهره الطلاق في المجتمع السعودي، جامعة الملك سعود، الرياض، 5 - 7 / 2 / 1427 هـ.
- ندوة رعاية الأحداث في الثقافة الإسلامية والمجتمع المسلم، 5 محرم 1423 هـ، 19 مارس، 2002 م وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض.
- مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد للأمنية، الرياض، السعودية.
- مجلة الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- مجلة الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود بن عبد العزيز، الرياض.
- مؤتمر الأسرة المسلمة في ظل المتغيرات المعاصرة، والذي نظمته الجامعة الأردنية مثلثة بمعهد الدراسات الإسلامية في العالم المعاصر ومعهد العمل الاجتماعي، بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، والمعنقد بعمان، بتاريخ 28-30 / مارس 2013 م الموافق 9-10 ابريل 1434 هـ.
- مؤتمر الارشاد الأسري بدول مجلس التعاون الخليجي والمعنقد بدولة الكويت في الفترة من 4-6 مارس 2007 م.
- وهذه الدراسات التي حصل عليها الباحث، وغيرها تُعد وسيلة يستطيع الباحث من خلالها إنجاز بحثه والبناء على ما أسسوه من حلول وتوصيات في معالجة مشكلة الطلاق وآثارها.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الباحث للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع قيد البحث اتضح للباحث اتفاق الدراسة الحالية مع أهداف بعض الدراسات السابقة في أشكال ثلاثة: -

الشكل الأول: يتضمن في الدراسات التي ركزت على مشروعية الطلاق وتأصيله مثل

دراسات:

- أحمد شاكر (نظام الطلاق في الإسلام).
- كمال أحمد عون (الطلاق في الإسلام محدد ومقييد)
- وفاء فراش (الطلاق وأثاره المعنوية في الفقه الإسلامي)
- نور الدين عتر (أبغض الحال).
- محمد أبو زهرة (أبغض الحال).

الشكل الثاني: يتمثل في الدراسات التي ركزت على مشكلة الطلاق وبيان أسبابها

ومناقشتها ومنها:

- 1 - عبد الله يوسف، المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي وأساليب مواجهتها.
- 2 - نورة عبد الله المطلق، العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة.
- 3 - سليمان العقيل، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي.
- 4 - عديلة تونسي، القلق والاكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مكة المكرمة.

الشكل الثالث: يتمثل في الدراسات التي وضحت آثار مشكلة الطلاق مع وضع الحلول

المناسبة لها ومنها:

- زينب عبد الصمد، هنية السباعي، العوامل المؤثرة في معدلات الطلاق في الأسر السعودية.
- سليمان بن محمد العمري، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي.
- ثروت محمد شلبي، الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي.

- عبد الله الفيصل، بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية.
- صالح الشقير، والطلاق وأثره في الجريمة.
- عبد العزيز حمدي الجهنبي، الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي.
- سعيد بن سعد القحطاني، الطلاق وعلاقته بأنواع الانحراف عند الاحداث.
- رقية نعيم فتيحي، التنشئة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي.

تفق الدراسة الحالية مع الدراسات التي ركزت على معالجة قضايا الطلاق من حيث التعرف على أحکامه، وآدابه، وبيان أسبابه وآثاره والتي تختلف من مجتمع لآخر باعتبارات متعددة.

كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المناهج التي استخدمها بعضها، كالاعتماد على السجلات الرسمية والإحصاءات كأداة لجمع المعلومات لاستخدامها، كما تتفق مع بعض الدراسات أيضاً على استخدام منهج (الدراسة الميدانية – أداة المقابلة) كمنهج شامل ومتكملاً عن الحالات محل الدراسة.

وبشكل عام فقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في الحصول على رؤية واضحة وصرحية عن اهتمام الباحثين ب المجالات تشبه مجال دراسته، وفي تحديد مفاهيم وأهداف وصياغة جملة من الحلول الناجعة.

وما يؤخذ على هذه الدراسات أنها خلت من الجوانب التطبيقية التي تبين أسباب التفكك الأسري كما أنها خلت من بيان الأحكام والتدابير الشرعية الكفيلة بالحفاظ على كيان الأسرة ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي ستقوم ببيان الآتي:

- الأحكام الشرعية والتدابير الوقائية في الشريعة الإسلامية للحفاظ على الأسرة.

- التدابير العلاجية في الشريعة الإسلامية للحفاظ على الأسرة.
- موقف القضاء الشرعي في المملكة العربية السعودية من وقاية الأسرة والحفاظ عليها.
- دراسة ميدانية تطبيقية لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى الطلاق وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ما تتميز به هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تتميز هذه الدراسة عما سبق بدراسة أحكام الأحوال الشخصية والأثار المترتبة عليها، وبيان أسبابها في مجتمع مكة المكرمة دراسة تحليلية فقهية وهو الموضوع الذي لم يتناوله الباحثون حتى الآن
- كما تتميز الدراسة بكونها لأول مرة تتحدث عن واقع الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية، والمشكلات المتعلقة بالاضطراب والتدخل بين عمل القضاة وعمل المفتين بالنقض والدراسة والتحليل من واقع التجربة والاطلاع.
- فيما يخص موضوع ظاهرة الطلاق فإنها من المواقف المتعددة قديماً وحديثاً ومعالجة قضائيه تعتبر من النوازل الفقهية التي تختتم على الباحثين دراستها باستمرار للخروج بحلول مناسبة لهذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة، وهو بحاجة إلى أمثل هذه الدراسة من باحث متخصص في العلوم الشرعية.

عاشرًا: خطة البحث

يتضمن البحث خطة مكونة من الفصل التمهيدي يتضمن مقدمة وستة فصول رئيسية واشتملت على ما يأتي:

الفصل الأول: المحاور الأولية للبحث: ويتضمن: مشكلة البحث، وأسئلته، وأهدافه، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وحدود البحث، ومنهجه، وصعوبات البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وتشمل ما يلي:-

الفصل الثاني: مفهوم الطلاق البائن وصوره، في مباحثين كالتالي:

المبحث الأول: تعريف الطلاق البائن لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الحكمة من تشرع الطلاق في الإسلام.

الفصل الثالث: واقع الطلاق البائن في مكة المكرمة وأسبابه، ويتضمن أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإحصائيات المتعلقة بالطلاق البائن في مكة المكرمة.

المبحث الثاني: أسباب الطلاق البائن في مكة المكرمة.

المبحث الثالث: الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية.

المبحث الرابع: موقف القضاء من الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع: الآثار المترتبة على الطلاق البائن في مكة المكرمة، ويتضمن ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية.

المبحث الثاني: الآثار الأخلاقية.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية.

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية، ويتضمن ثلاثة مباحث: -

المبحث الأول: عينة الدراسة وأدواتها.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي.

الفصل السادس: التدابير المقترحة للحد من الطلاق البائن في مكة المكرمة، ويتضمن ثلاثة

مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التدابير القضائية.

المبحث الثاني: التدابير الاجتماعية.

المبحث الثالث: التدابير التوعوية.

الخاتمة: وتشتمل على النتائج والتوصيات التي خلص إليها الباحث في بحثه، واللاحق

والفهرس الفنية.

هذا ولتعلم أيها القارئ في هذا البحث والناظر فيه أني لم آل جهداً في تحرير مباحثه واستيفاء

مسائله، ولكنني أرى عملي قاصراً لقصور كاتبه، وناقصاً لنقص راقمه، وفاتراً لفتور مقيده.

هذا جهد المقل فإن أصبت فمن الله وحده، وفق وأهم، وسهّل ويسر، وإن أخطأت

فمني الخطأ وأستغفر الله

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

الفصل الثاني

مفهوم الطلاق البائن وصوره

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقسام الطلاق البائن.

المبحث الثاني: صور الطلاق البائن.

المبحث الأول

مفهوم الطلاق البائن

أولاًً: تعريف الطلاق

١ - تعريف الطلاق لغةً:

الطلاق: مصدر طَلَقَتِ المرأة وَطَلَقَتْ^(١) تطلق طلاقاً فهي طالق. ويدل على الترك والتخلية، يقال طلقَتِي إني تركتها، وأطلقَتِي إني خلاه.

ويستعمل في معانٍ أخرى فيطلق على الصفو الطيب الحلال فيقال هو لك طلق أي حلال، ويطلق على البعض يقال طلق فلان إذا تباعد، ويطلق على الخروج يقال أنت طلقت من هذا الأمر أي خارج من^(٢).

وهذه المعاني المذكورة إذا أمعنا النظر فيها وجدنا بينها وبين مقصود الطلاق ترابطًا واضحًا فالطلاق تارك لزوجته وهو أيضًا قد أحلها لغيره، وقد باعدها بفارقها لها وقد خرج أيضًا عن العقد الذي كان يربطهما، فالطلاق قد اجتمعت فيه هذه المعاني جميعًا^(٣).

(١) بفتح اللام وضمهما، ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان ط ٣، (2696 / 4).

(٢) المصدر السابق (2696 / 4)؛ وابن فارس، احمد بن فارس، ١٩٨٦م، مجمل اللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢ (330 / 3)؛ وابن فارس، أحمد، ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت، لبنان، معجم مقاييس اللغة (3 / 420) وما بعدها، مادة (طلاق).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٩ / ٢٥٨) عن الطلاق في الشرع: (وهو موافق لبعض مدلوله اللغوي) وفيما ذكرته تعقيب عليه. ابن حجر، احمد بن علي العسقلاني، ١٣٧٩هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٣.

2 - الطلاق اصطلاحاً:

تنوعت عبارات الفقهاء، وتعددت تعريفاتهم للطلاق في العرف الشرعي، وقد حرصت على اختيار التعريف الجامع المانع منها وهو: (حل قيد النكاح أو بعضه في الحال أو المال بلفظ مخصوص).

وهو الذي عرّفه به في الدر المختار^(١)، ومعنىه متفق عليه بين أهل العلم، وقد أضافت لتعريفه قيداً وهو (أو بعضه) وفائدته إدخال الطلاق الرجعي^(٢).

ما سبق نلاحظ أن تعاريف الفقهاء للطلاق وإن اختلفت عباراتهم فيه، إلا أنه يمكن الجمع بينهما في أن الطلاق يقتضي إزالة عقدة النكاح التي ثبتت بين الزوجين بالعقد الصحيح. وليس المجال يسمح بالتفصيل في اختيار تعريف للطلاق؛ لأنه ليس موضوع البحث.

3 - أدلة مشروعية الطلاق:

دَلَّ على مشروعية الطلاق الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب: فقوله تعالى: {الطلاق مرّانٌ فِإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجٌ بِإِحْسَانٍ} ^(٣).

وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقُتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ} ^(٤).

(١) ابن عابدين، محمد، الدر المختار ورد المحتار، دار الفكر، بيروت، لبنان ط 2: (414 / 2).

(٢) انظر: ابن قاسم، حاشية الروض المربع (٤٨٢ / ٦)؛ والحنفي، ابن الهمام، شرح العناية على الهدایة، ١٩٨٩م، وزارة الأوقاف السعودية، الرياض، السعودية، ط ٣، (٣٢٥ / ٣)؛ والتسولي، علي، ١٩٩٨م، البهجة في شرح التحفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ (٣٣٦ / ١).

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٢٩.

(٤) سورة الطلاق، الآية ١.

وأما السنة: ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه طلق حفصة رضي الله عنها ثم راجعها^(١).

والآحاديث والآثار في هذا كثيرة جدًا والمقام لا يتسع لبيانها وسردها^(٢).

أما الإجماع: فقد أجمع العلماء على جوازه وهو واقع منذ الصدر الأول في الإسلام إلى هذا الزمان لا ينكره أحد^(٣).

والمعقول يؤيد جوازه كما سيأتي في الحكمة من مشروعية.

4 - الحكمة من مشروعية الطلاق:

شرع الله الزواج ليكون دائمًا مؤبدًا إذ به تتحقق المنافع والمصالح المراده منه، ولا بد لتحقيق أهداف النكاح العظيمة من وجود المودة والتفاهم بين الزوجين فإذا حصل ما يقطع هذه المودة ويفسد هذا التفاهم مما هو واقع وكثير، لأسباب مشاهدة، لأن تفسد أخلاق أحد الزوجين فيندفع في تيار الفسق والفحوج ويعجز المصلحون عن ردة إلى سواء الصراط، أو يحدث بين الزوجين تنافر في الطباع وتخالف في العادات أو يلقي في نفس أحدهما كراهية الآخر والسمام منه والتبرم من أفعاله وقد يكون الزوج عقيماً أو قد يصيبه مرض معد خطير أو قد

(1) رواه السجستاني، أبو داود في سننه كتاب (الطلاق) باب في المراجعة رقم (2280) والقرزيوني، ابن ماجة في سننه كتاب (الطلاق) رقم (2016)، وأخرجه النسائي، أحمد بن شعيب، في سننه كتاب (الطلاق) باب الرجعة رقم (3560)، وصححه الألباني، الألباني، محمد ناصر الدين، 1405هـ، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان رقم (2077)، والألباني، محمد ناصر الدين، 1986م، السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، القاهرة، مصر، ط 1، ح رقم (2007).

(2) انظر: الشوكاني، محمد بن علي، 1993م، نيل الأوطار، دار الحديث، القاهرة، مصر (6/247)، والمغربي، محمد بن سليمان، 2009م، جمع الفوائد من جامع الأصول وجمع الفوائد، دار ابن كثير ودار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 3 (671/1)

(3) من نقل الإجماع على مشروعية ابن قدامة في المغني (10/323) مرجع سابق، وانظر: ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد، 1397هـ، بدون ناشر، حاشية الروض المريض شرح زاد المستقنع (6/482).

يغيب غيبة لا يعلم فيها حاله، ولا حياته من موته، وقد يصاب بضيق ذلك اليد فلا يستطيع الإنفاق على زوجته وليس بخليه فتنكح غيره.

وهذه الأمثلة ليست من الخيال في شيء تفسد على البيت نظامه وتعكر عليه صفوه، فينحرف الزوجان في البحث على لذة بديلة أو سكن غير ما يجدانه في نكاحهما، وينحرف الأولاد حيث لا كافل لهم ولا راعي لشؤونهم ولا قائم بحقوقهم وينشأ الأطفال نشأة يملؤها التشاوئم، ويغلب عليها الحزن والانطواء في مجتمع أسري كهذا.

لهذه الأمور وغيرها كثير؛ أباح الله الطلاق ليكون علاجاً لهذا الوضع الرديء، والحال المفجع، والخطب الأليم، الذي أصاب الأسرة التي هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع.

ولأن الإسلام دين رب العالمين الذي هو أعلم بمصالح العباد من أنفسهم، ولأنه الدين الصالح لكل زمان ومكان، فقد حرص على وقاية المجتمعات من كل داهية تفتكت به وكل فجيعة تلم به، وكل نكبة تصيبه، فقد شرع الطلاق ليتخلص به الزوجان من حياة مقلقة، وصلة موجعة، وارتباط مؤلم، ومن ثم ينقب كل منها عن من هو خير من سابقه، وأجدد بالارتباط به، قال تعالى: { وَإِنْ يَتَرَرَّ قَائِمُنَّ اللَّهُ كُلُّاً مِّنْ سَعْيِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا }⁽¹⁾.

فالطلاق ما شرع إلا لتيسير الخلاص من الحياة الزوجية إذا أصبحت مثار للفتن وميدان للشقاق والاختلاف والعصيان، ومحلاً للأحقاد والأضغان، ومضيحة للتآلف والتودد، وفي تشريع الإسلام للطلاق على هذه الأساس تخفيف ورحمة .

(1) سورة النساء، الآية 130.

(2) انظر: في هذا المبحث: الدھلوی، احمد عبد الرحيم، 2005م، حجة الله البالغة، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط 2، (138 / 2) وأبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية ص (327) مرجع سابق؛ الرحيلی، وهبة، 1405ھ، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت، لبنان (7 / 358)؛ والسريري، عبد الوهود، 1992م، أحكام الزواج والطلاق وآثارهما، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص (5 ، 6) .

والناظر في تشريعات الطلاق لدى الأمم والديانات الأخرى ليرى بوناً شاسعاً بين سماحة الإسلام وعدالته، وجور غيره من الأديان وظلمهم لطرف في الحياة الزوجية بين إفراط وتفريط، وشنان بين تشريع رب البشر وتشريعات قوانين البشر^(١).

أقسام الطلاق:

ينقسم الطلاق إلى عدة تقسيمات باعتبارات متنوعة:
 فهو من حيث الصيغة ينقسم إلى صريح وكناية، ومن حيث الرجعة وعدمها ينقسم كل من الصريح والكناية إلى رجعي وبائني. وميث الموافقة للسنة ومخالفتها ينقسم إلى سني وبدعوي.
 ومن حيث الزمن المرتبط به ينقسم إلى منجز أو معجل، ومعلق، ومضاد إلى المستقبل.
 ويلحق بهذا المطلب حكم طلاق المريض مرض الموت.

- ١ - تقسيم الطلاق إلى رجعي وبائني:

ينقسم كل من الطلاق الصريح والكناية من حيث إمكان الارتجاع وعدمه إلى رجعي وبائني.
 أما الطلاق الرجعي: فهو الذي يملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد ما دامت في العدة، ولو لم ترض. وذلك بعد الطلاق الأول والثاني غير البائني إذا تمت المراجعة قبل انقضاء العدة، فإذا انتهت العدة انقلب الطلاق الرجعي بائنياً، فلا يملك الزوج إرجاع زوجته المطلقة إلا بعقد جديد^(٢).

(١) قال كبير أساقفة كنيسة كانتربيري روان ولیامز إن تطبيق بعض جوانب الشريعة الإسلامية في بريطانيا أمر لا يمكن تجنبه. ودعا إلى التعامل بذهن مفتوح مع المسألة، لافتا إلى إمكان التوصل إلى "تسوية بناءة" مع الشريعة حول عدد من القضايا مثل الطلاق. موقع قناة الجزيرة الإخبارية <http://www.aljazeera.net/news/international/2008/2/8>

(٢) بن قدامة، عبد الله، ١٤١٩ هـ، المقنع مع الانصاف والشرح الكبير، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية ط١، 129 / 22. والزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي، 9 / 415 مرجع سابق.

فالطلاق الرجعي إذن: هو الطلاق الذي لا يحتاج فيه لعودة الزوجة إلى زوجها إلى تجديد العقد ولا المهر ولا الإشهاد ولا ترفع أحكام النكاح.

وهو أن يطلق الزوج أمرأته المدخول بها طلقة واحدة، وله مراجعتها إن رغب ما دامت في العدة، فإن راجعها ثم طلقها الثانية فله مراجعتها ما دامت في العدة، وهي في الحالتين زوجته ما دامت في العدة، يرثها وترثه، ولها النفقة والسكنى.

وأما الطلاق البائن: فهو نوعان: بائن بينونة صغرى، وبائن بينونة كبرى^(١).

أ- الطلاق البائن بينونة صغرى: هو الذي لا يستطيع الرجل بعده أن يعيد المطلقة إلى الزوجية إلا بعقد جديد ومهر. وهو الطلاق قبل الدخول أو على مال أو بالكتابية عند الحنفية^(٢) أو الذي يوقعه القاضي لا لعدم الإنفاق أو بسبب الإيلاء^(٣).

والفرق بين البينونة الصغرى والكبرى: أن البينونة الصغرى يستحق فيها أن يرتجع المرأة لكن بعقد جديد، ولكن لا يلزمها أن ترجع إليه إلا برضاهما، بمعنى أنها لو امتنعت أو امتنع وليها فمن حقها ذلك، ولا يستطيع ارتجاعها، على خلاف الرجعية فلا خيار لها.

وأحكامه:

١ - أن يحل به مؤخر الصداق إذا كان مؤجلًا لأقرب الأجلين -الطلاق أو الوفاة- لأنه يتم به الانفصال^(٤).

(١) للاستزادة حول سنية الطلاق وبدعيته وأثر كل منها، انظر: الفقي، المعاوري، ٢٠١١م، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص ٨٥ وما بعدها.

(٢) الدر المختار ورد المحhtar مرجع سابق: ٦٢١-٦١٧ / ٥٩٢، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، مسعود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ٢، ٣ / ١٠٩، ١٨٧، ١١٢-٣.

(٣) انظر: الرحيلي، الفقه الإسلامي (٩/٤١٥) مرجع سابق.

(٤) انظر: أبو العينين، بدران، ١٤٠٤هـ، مكتبة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، ط ١، ص ٢٨٦.

2- إزالة الرابطة الزوجية بلا انتظار لانقضاء العدة؛ لأن البينونة الصغرى لا تبقى

للزوجية أي أثر سوى العدة ولكنها لا تزال الحل، فله الزواج منها بعقد ومهر جديد،

بدون حاجة إلى زوج آخر يحلها للأول.

3- نقصان عدد الطلاق الذي يملكه الزوج على زوجته إذا لم يكن مكملاً للثلاث⁽¹⁾.

4- لا يرث أحدهما الآخر بعد الطلاق البائن بينونة كبرى⁽²⁾.

ب- الطلاق البائن (بينونة كبرى):

تعريفه: هو الطلاق الذي لا تحل المطلقة بعده مطلقتها، حتى تنكح زوجاً غيره نكاحةً صحيحاً ويطأ في قبل⁽³⁾.

إذا دخل الزوج الآخر بالمطلقة دخولاً حقيقةً، ثم فارقها أو مات عنها، وانقضت عدتها حلت للأول، ويكون الطلاق البائن بينونة كبرى باتفاق العلماء في حالة واحدة، وهي أن يكون الطلاق مكملاً للثلاث⁽⁴⁾.

(1) الكاساني، أبو بكر، 1410 هـ، بداع الصنائع في ترتيب الشرائع، 3 / 187 مرجع سابق. وابن قدامة، المقنع، 22 / 183 مرجع سابق.

والمالكي، عبد الوهاب بن محمد، 1418 هـ المعنونة على مذهب عالم المدينة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، (554 / 1).

(2) بن قدامة، عبد الله، 1401 هـ، المغني، مكتبة الرياض، الرياض، السعودية، ط 1، 7 / 329، وابن قدامة، المقنع 22 / 351. التسوخي، المنجي، 1424 هـ الممتع في شرح المقنع، مكتبة الأسدية، مكة، السعودية، ط 3 / 554 وقد ذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، والشوري، وأهل الكوفة من الخفيفية وغيرهم وبعض الزيدية إلى وجوب النفقة للمطلقة مطلقاً ولو كانت مبتوطة لعموم الأدلة وهو رأي وجيه جداً انظر: العنسي، أحمد بن قاسم، 1414 هـ، التاج المذهب لأحكام المذهب، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، اليمن، ط 1، 279 / 2.

(3) المرداوي، علي بن سليمان، دت، الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ط، 9 / 164.

(4) انظر: الكاساني، مسعود بن علي، بداع الصنائع، مرجع سابق، 3 / 109، والشافعي، محمد بن إدريس، الأم، 1422 هـ، تحقيق: رفعت فوزي، دار الوفاء، القاهرة، مصر، ط 1، 5 / 258، كشاف القناع، البهوي، منصور بن يونس، 1421 هـ، وزارة العدل السعودية، الرياض، ط 1، 5 / 393، ابن حزم، علي بن أحمد، دت، تحقيق: أحمد شاكر، دار الجليل، بيروت، لبنان، ب ط، 11 / 551، ابن رشد، محمد بن رشد الحفيد، 1401 هـ، بداية المجتهد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 5، 2 / 65.

وأحكامه:

- ١) زوال الملك.
- ٢) لا تجب للمطلقة طلاقاً بائنَا نفقة ولا سكنى.
- ٣) يمنع التوارث بين الزوجين، فلو مات أحدهما لا يرث الآخر.
- ٤) يحل مؤخر الصداق إذا كان مؤجلاً لأقرب الأجلين - الطلاق أو الوفاة^(١).

(١) أبو العينين، بدارن ص ٢٨٧، مرجع سابق.

المبحث الثاني

أقسام الطلاق البائن وصوره

قسم الفقهاء للطلاق باعتبارات مختلفة وبيان ذلك ما يأتي:

أولاًً: أقسامه من حيث وصفه بالأحكام الشرعية:

1 - واجب: وهو طلاق المولى بعد التربص إذا أبى الفيءة.

2 - محروم: وهو ما كان للبدعة.

3 - مكرر: وهو ما كان بلا حاجة لإزالة عقد النكاح المشتمل على المصالح.

4 - مندوب: وهو ما كان في حاجة تضرر المرأة باستدامه النكاح.

5 - مباح: وهو ما كان للحاجة كسوء خلق المرأة^(١).

ثانياً: أقسامه باعتبار الصيغة:

1 - الطلاق المنجز: وهو ما قصد منه تحقيق معناه وترتيب آثاره في الحال كأن يقول

لزوجته: (أنت طالق).

2 - الطلاق المعلق: وهو ترتيب شيء غير حاصل على شيء حاصل أو غير حاصل، كأن

يقول: (إن كنت حاملاً فأنت طالق) أو (إن دخلت الدار فأنت طالق).

(١) ابن قدامة، عبد الله، ٩٧ / ٧، مرجع سابق، والشيرازي، إبراهيم بن علي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، مطبعة العاصمة، القاهرة، مصر، د.ت، ط ٢ / ٢٧٩.

3- الطلاق المضاف: وهو ما أضيف صيغته إلى زمن مستقبل يعتبر مبدأ لوقوعه، لأن يقول
لزوجته: (أنت طالق غداً)^(١).

ثالثاً: باعتبار التأثير على بقاء الحل أو زوال الحل:

- 1- الطلاق الرجعي: وهو الذي يملك فيه الرجل مراجعة زوجته مادامت في العدة.
- 2- الطلاق البائن بينونة صغرى، وهو الذي يملك فيه الرجل مراجعة زوجته بعقد ومهر جديد.

3- الطلاق البائن: بينونة كبرى وهو الذي لا يملك الرجل مراجعة زوجته إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره^(٢).

والمقصود هنا بالبحث هو الطلاق البائن ما يتعلق باعتبار التأثير على بقاء الحل وهو البائن بينونة كبرى لأنه هو المراد من دارستنا لأثاره وأحكامه في المجتمع المكي.

فالطلاق على اعتبار تأثير الحل ثلاثة أنواع:

الأول: الطلاق الرجعي:

وهو إعادة مطلقة غير بائن إلى ما كانت عليه قبل الطلاق.

(1) البهوي، مصوّر بن يونس، 1426هـ، ارشاد أولي النهي لدقائق المنهى، حاشية على متهى الإرادات، مكتبة الأسد، مكة، السعودية، ط2، (2/1165).

(2) سابق، سيد، دت، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، دط، 4/282. والفوزان، صالح، 1424هـ، الشرح المختصر على زاد المستقنع، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط1، 12/4، كما أن هناك أقساماً من النساء لا ينقسم الطلاق عليهم بهذا الاعتبار وهن: الصغيرة؛ لأنها لا تعتد بالحيض فلا تختلف عدتها، والآيسة من الحيض؛ لأنها لا تعتد بالحيض، وغير المدخول بها؛ لأنها لا عدة لها فتضمر بتطريليها، ومن تبين حملها؛ لأن عدتها بوضع الحمل. المصدر السابق 4/14.

الثاني: الطلاق البائن وينقسم إلى قسمين هما:

أ- بائن بينونة كبرى: وهو الطلاق الثالث.

فإن كان الرجل قد طلق زوجته مرتين سابقتين ثم طلقها الثالثة، فهذا طلاق بائن بينونة كبرى، فلا تخل له إلا بعد زوج سواء أكانت مدخولاً بها أم غير مدخول بها⁽¹⁾.

ب- الطلاق البائن بينونة صغرى: وهو الطلاق على عوض.

وهو الطلاق الذي لا يستطيع فيه المطلق إرجاع زوجته بإرادته المنفردة كما كان له ذلك في الطلاق الرجعي⁽²⁾.

والبينونة الكبرى كالصغرى إلا في أمرين:

الأول: أن البينونة الكبرى لا محل بعدها بالاتفاق.

الثاني: أن المرأة في البينونة الكبرى لا يمكن أن ترجع إلى زوجها الأول حتى تتزوج بزوج آخر غيره⁽³⁾، فالطلاق البائن بينونة كبرى لا يبقى معه شيء من عصمة أو حل فليس لمن طلق الطلاق البائن بينونة كبرى الحق في مراجعة من طلقها بعقد أو بغيره، بموافقتها أو من غير ذلك، وإنما هي قد غدت عليه حراماً وإن كان هذا التحرير تحريراً مؤقتاً حتى تنكح زوجاً غيره كما قال تعالى: [فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنكِحَ رَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقْبِلَهُمْ حُدُودُ اللَّهِ وَتَلَكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِلنَّاسِ يَعْلَمُونَ]⁽⁴⁾.

(1) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الإجماع، 261 مرجع سابق.

(2) العاصمي، عبد الرحمن بن محمد، 1413هـ، حاشية الروض المريح شرح زاد المستقنع، دار القاسم، الرياض، السعودية، ط 5، 601 وقد حكى الإجماع عن ابن المنذر على ذلك.

(3) الرحيلي، وهبة، 1405هـ، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت، لبنان، 9/415، وانظر: بن عبد البر، يوسف بن عبد الله، 1418هـ، الإجماع، دار القاسم للنشر، الرياض، السعودية، ط 1، ص 260.

(4) سورة البقرة، الآية: 230

رابعاً: أقسامه باعتبار لفظه

المعتبر في الطلاق للفظ دون النية التي لا يقارنها لفظ، لأن اللفظ هو الفعل المعبّر عما في النفس عن الإرادة والعزم والقطع بذلك إنما يكون مع مقارنة القول للإرادة

1- الطلاق الصريح: وهو ما لا يحتمل غيره، وهو لفظ الطلاق وما تصرف منه.

2- الطلاق الكنائي: وهو ما يحتمل غيره وهو قسمان:

أ- كنائي ظاهر: وهو ما كانت ألفاظه موضوعة للبيونونة كانت بائن أو خلية.

ب- كنائي خفي: نحو (آخرجي) و(اذهي)^(١).

والفرق بين الصريح والكنائية في الطلاق من وجهين:

1- أن الصريح ما لا يحتمل معنى غير الطلاق، والكنائية تحتمل معنى الطلاق وغيره.

2- أن الصريح يقع به الطلاق ولو لم ينوه، والكنائية لا يقع بها الطلاق إلا مع النية لأن اللفظ لا دلالة له على العدد فيرجع إلى نيته^(٢).

خامساً: أقسام الطلاق باعتبار الوقت والعدد:

1- الطلاق السنوي: وهو الذي يقع على الوجه الم مشروع.

دليله من السنة النبوية ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال له: ((مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم

(1) البهوي، منصور بن يونس، إرشاد أولي النهى، (2/ 1153-1154).

(2) الفوزان، صالح، الشرح المختصر، 3/ 20، مرجع سابق.

تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء⁽¹⁾.

ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر بمراجعة زوجته وإمساكها حتى تطهر ثم تحيض، ثم خيره بعد ذلك بين الإمساك أو الطلاق.

شروط الطلاق السنوي:

أ- أن يطلقها واحدة.

ب- أن تكون الزوجة من يحيض.

ج- أن تكون ظاهراً.

د- وأن لا يمسها في ذلك الظهر.

هـ- أن لا يتقدمها طلاق في حيض.

و- لا يتبعها طلاق في حيض.

ي- وأن يكون الطلاق خلا عن العوض⁽²⁾.

2- الطلاق البدعي: وهو الذي يقع على الوجه غير المشروع.

(1) متفق عليه، أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، في صحيحه مع الفتح، 1401 هـ، دار المعرفة، بيروت، كتاب الطلاق، باب إذا طلقت تعد بذلك الطلاق، فتح الباري، 9 / 345 حديث رقم (5251) والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، في صحيحه بشرح النووي، 1423 هـ، دار المنار، القاهرة، مصر، كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحاتض وغير رضاها،

(2) حديث رقم (1471).

(2) ابن العربي، أبو بكر، 1422 هـ الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط 1 / 4 / 174.

وهو إما بداعي باعتبار الوقت، وإما بداعي باعتبار العدد، والطلاق البداعي باعتبار الوقت إما أن يكون في زمن الحيض، ومثله النفاس، وإما أن يكون في زمن الطهر الذي جامعها فيه والخلاصة أن البداعي يكون في ثلاث حالات هي:

1- الطلاق في زمن الحيض، ومثله النفاس.

2- الطلاق بالثلاثة مجتمعة، أو مفرقة في طهر واحد⁽¹⁾.

3- الطلاق في طهر جامعها فيه⁽²⁾.

فهو إذن طلاق مدخول بها ذات إقراء في حيض أو نفاس أو طهر متعقب لرجعة من طلاق في ذلك، أو في طهر جامعها فيه، أو طلاق امرأته مطلقاً بعدد غير مأذون له فيه.

اللفاظ وأقسامه إجمالاً:

1- الألفاظ التي يتحقق بالتلفظ بها وصف الطلاق بالبدعية نحو أن يقول: (أنت طالق ثلاثة، واثنتين، وانت طالق البدعة، الجور، المعصية، البة).

2- إضافة الطلاق للبدعة تنجيزاً أو تعليقاً.

3- إذا وصف الطلاق بصفة ذم، كقوله: (طالق أقبح الطلاق، أو أردى الطلاق، أو أسمجه، أو أفعشه، أو أنته، أو أشر الطلاق، فهو طلاق بدعة)⁽³⁾.

(1) على خلاف في مسألة إيقاع الثلاث بلفظ واحد بين الجمهور وبعض العلماء كالظاهري وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، والشيخ أحمد شاكر، والشيخ ابن باز، وابن عثيمين رحمة الله جميعاً للاستزاده انظر: العمير، سليمان بن عبد الله، ١٤١٣هـ، تسمية المفتي بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد طلاقة واحدة، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط١، ص ٤٧ وما بعدها.

(2) ابن قدامة، موفق الدين، ١٤٠٨هـ، الكافي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، (3/161).

(3) انظر: ابن قدامة، المقنع، ٢٢/٣٢٥. مرجع سابق.

حكم الطلاق البدعي:

اتفق الفقهاء^(١) على أن الطلاق البدعي محرم، وأن فاعله آثم لمخالفته الطريقة المنشورة في الطلاق والتي تحقق مقصود الشارع وحكمته في تشريعه للطلاق، ولكنهم اختلفوا في وقوعه رغم حرمته على عدة أقوال وليس هنا مكان بسطها واستعراضها^(٢).

ويرى الباحث أن هذه المسألة من التوازن الفقهية التي ينبغي لأهل العلم إعمال النظر فيها بمزيد من البحث والدراسة، خاصة وأن كثرة وقوع الطلاق البدعي قد تفشت بين أوساط المسلمين ومفاسد الطلاق من أعظم أبواب الشرور التي أصابت العالم الإسلامي خاصة وأن من الاحتياط أن لا يحرم على مسلم امرأته التي أباها الله له بعقد الزواج إلا بيقين ثابت وأما الطنون والمحتملات فلا، فيكون رأي من يمنعون وقوع هذا الطلاق أرجح من جهة الموقعين له، خاصة وأن المسألة خلافية ولا ينبغي أن يغتر برفع دعوى الإجماع في مثل تلك المسائل بل لا بد من التتحقق من ثبوت وقوع الطلاق كونه يتربّ على وقوعه التفريق بين الزوجين والذين ثبت زواجهما بقين واليقين لا يزول بالشك.

الطلاق بيد الرجل أصل وبيد المرأة استثناء:

اسندت النصوص الشرعية السابقة ذكرها ايقاع الطلاق إلى الأزواج، فهم المخاطبون فيها، مما يدل على أن الطلاق حق مشروع لهم لا يصح إلا بإرادتهم ومن غير اشتراط لرضاهما زوجاتهم أو حكم القاضي بالتطليق بينهما، وإلى ذلك ذهب عامة الفقهاء^(٣).

(١) الكاساني، بداع الصنائع، 3/ 96 مرجع سابق. ، و ابن رشد، محمد، بداية المجتهد، 3/ 56، مرجع سابق، الشيرازي، إبراهيم بن علي، المذهب، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 2/ 79، المعني، ابن قدامة، 10/ 88. مرجع سابق.

(٢) انظر: موافي، أحمد بن علي، 2003م، الطلاق البدعي زمناً، دار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط 1، 46 وما بعدها.

(٣) انظر: ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، دار أحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 3/ 327، والكاساني، بداع الصنائع، 3/ 112 مرجع سابق.

ولعل الحكمة من جعل الطلاق بيد الرجل ابتداء ترجع إلى أن الرجل:

- 1) مكلف ببعض حياة ومشاقها، ويدفع تكاليف الزواج من مهر وغيره، مما يجعله يفكر ملياً قبل إيقاع الطلاق حتى لا يتحمل هذه التكاليف والنفقات مرة أخرى إذا ما أراد الزواج، وقد جعل الشارع للمرأة حق المخالعة تليجاً إليها لافتداء نفسها.
- 2) أن الرجل أبصر بالعواقب وأكثر تحكماً من المرأة في عواطفه وأعصابه مما يجعله أكثر رؤية وصبراً في إيقاع الطلاق، بخلاف المرأة التي قد تدفعها عاطفتها لذلك.
- 3) أقدر علىتقدير الآثار المادية وغير المادية للطلاق من حضانة الأولاد ورعايتهم، مما يجعله يكبح جماح نفسه ولا يشرع في إيقاع الطلاق^(١).

والخلاصة مما سبق:

أن تمليك الإسلام حق الطلاق للرجل هو من أجل الحفاظ على تمسك الأسرة فقد حدد الشرع قيوداً كثيرة على الطلاق يمكن إيجادها فيما يلي:-

- 1 - من حيث القصد: فلا يقع طلاق الرجل إلا إذا كان يقصد الطلاق، فلا طلاق من مكره، أو من سكران، أو من هازل، أو من غضبان ملك عليه الغضب إرادته.
- 2 - من حيث اللفظ: فلا يقع الطلاق إلا بلفظ صريح يدل على معنى الطلاق، ولا يقع إلا الطلاق المنجز لأنه هو الذي يدل على قصد المطلق وأنه جاد في طلاقه، ولا يقع إلا الطلاق أكثر من طلقة واحدة منها تكرر اللفظ أو أكثر به من عدد.
- 3 - ومن حيث الوقت: لا يقع الطلاق في كل وقت فليس الزوج حرّاً في إيقاع طلاقه متى شاء أو أراد بل حدد للمطلق وقتاً لا يقع الطلاق بغيره.

(1) انظر: أبو زهرة، محمد، الأحوال الشخصية، 284.

وعلى ضوء ما تقدم بيانه، يكون جعل الشارع مقيداً بكل هذه القيود تدبيراً ربانياً وقائياً للحد من كثرة وقوع الطلاق؛ لأنه لو ترك الأمر بيد المرأة وحدها في إيقاع الطلاق كما ترك للرجل لترتب على ذلك آثار خطيرة على العلاقة الزوجية، إذا قد توقع المرأة الطلاق بلا سبب معقول ودون إعمال للعقل تماماً أو تبصر كافٍ في عواقب الأمور، لما عرف عنها بأنها سريعة الغضب سريعة التأثر بما يجري من حولها، وطبيعتها غالباً ما تدفعها إلى الانصياع خلف عاطفتها وفي ذلك تهديد للحياة الزوجية وربما استعجال هدمها لأنفه الأسباب بخلاف ما لو كان بيد الرجل كما هو الحال كونه بعيد عن العاطفة أكثر من المرأة وينظر للأمور بنظرة فاحصة بصيرة في معظم الأحيان.

هذه هي أهم القيود التي وضعت أمام المطلق ليكون الطلاق عن رؤية وقصد وليس نتاج غضب أو موقف عارض^(١).

(١) للاستزادة: انظر: الصابوني، عبد الرحمن، ١٩٨٣م، مدى حرية الزوجين في الطلاق في الشريعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص ٧٣٦-٧٣٧

الفصل الثالث

واقع الطلاق البائن في مكة المكرمة وأسبابه

و فيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الإحصائيات المتعلقة بالطلاق البائن في مكة المكرمة.

المبحث الثاني: أسباب الطلاق البائن في مكة المكرمة.

المبحث الثالث: الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية.

المبحث الرابع: موقف القضاء من الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول

الطلاق البائن في مكة المكرمة

أولاً: نبذة تعريفية عن مكة المكرمة

1- جغرافية ومناخ مكة المكرمة:

تقع مكة المكرمة: على درجة عرض $25^{\circ} 52' 12''$ شماليًّاً وعلى درجة طول $49^{\circ} 46' 39''$ شرقًا.

تركيبها الجيولوجي.

تكونت منطقة مكة المكرمة عموماً بما فيها مكة المكرمة ضمن تشكيلات الدرع العربي المكون من الصخور القديمة والتي تمثلها معظم جبال مكة المكرمة. أما الأودية فتغطيها تربات الحصى والرمل، ومعظم هذه الأودية التي تتشكل منها مكة المكرمة تتبع في تكوينها حركات الصدوع والانكسارات التي مررت بالدرع العربي خلال الأزمنة الجيولوجية القديمة.

تضاريس مكة المكرمة:

تتميز مكة المكرمة باختلاف تضاريسها.. حيث تتناثر التلال والجبال التي اتخذ من سفوحها أهالي مكة المكرمة مناطق عمرانية لمساكنهم.

ويبلغ ارتفاع مكة المكرمة ما بين 250 متراً إلى 350 متراً فوق سطح البحر من الغرب إلى الشرق، بما في ذلك المشاعر المقدسة.

ويمكن تقسيم تضاريس مكة المكرمة إلى ثلاثة أقسام تمتد من الشمال إلى الجنوب:

(1) **القسم الغربي**: ويتراوح ارتفاعه ما بين 200 إلى 250 متراً، وترتفع فيه بعض قمم

الجبال وتصل إلى 400 متر فوق سطح البحر.

(2) **القسم الأوسط**: ويتراوح فوق 300 متر وتبرز فيه عدّة جبال تارِيخية منها

جبل خندة، الذي يصل ارتفاعه إلى 420 متراً، وجبل أبي قبيس الذي يصل ارتفاعه

إلى 372 متراً، وجبل ثور الذي ترتفع قمته إلى 759 متراً فوق سطح البحر وجبل

قعيقان الذي ترتفع قمته إلى 427 متراً.

(3) **القسم الشرقي**: يتميز بارتفاعه الذي يزيد عن 400 متر فوق سطح البحر وبه قمم

جبلية يزيد ارتفاعها عن 800 متر مثل جبل الطارق الواقع في شرق مشعر منى،

والذي تبلغ قمته ارتفاع 900 متر، وهو أعلى قمة في جبال مكة المكرمة والمشاعر

المقدسة⁽¹⁾.

الحرارة:

سجل مكة المكرمة أعلى معدلات درجات الحرارة العظمى بين محطات شبكات

الأرصاد، ويعتبر المعدل السنوي من أكبر المعدلات في العالم.

إذ سجلت المناطق الاستوائية نحو 27°C، فإن المعدل السنوي لمكة المكرمة سجل (29.0°C)

وهذا الارتفاع الحراري جاء نتيجة بعدها عن المسطحات المائية الكبيرة وفي الوقت الذي

تحتفل فيه درجات الحرارة في مكة المكرمة لاختلاف مناطقها وارتفاعاتها في الوقت الذي

تجد فيه بطيئاً في حركة الهواء وذلك لإحاطة جبال السروات بها ولو قوعها في المنطقة الجبلية

(1)المصدر: موقع إمارة منطقة مكة المكرمة تاريخ الزيارة (10 / 3 / 2014).

الانتقالية الدافعة بين السلسلة الجبلية والسهل الساحلي للبحر الأحمر، وبشكل عام فإنها شديدة الحرارة صيفاً دافئةً شتاءً!

ويمكن القول أن درجات الحرارة في مكة المكرمة على الشكل الآتي:

في الصيف تتجاوز 48°م . . في الشتاء تنخفض إلى 18°م .

المعدل السنوي من $29.9^{\circ}\text{م} - 31^{\circ}\text{م}$.

الرياح:

إن متغيرات مراكز الضغط الجوي من أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الرياح التي تهب على مكة المكرمة. فإذا أضفنا إليها موقع مكة المكرمة. وتشكيل تضاريسها فذلك يلعب دوراً رئيسياً وهاماً في اتجاهات الرياح، وأوضحت الدراسات التي أجريت أن هبوب الرياح على مكة المكرمة يأتي من الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي.

قد بلغت متوسطات سرعة الرياح في مكة المكرمة كالتالي:

أقل سرعة 3 عقدات أي ($5.6 \text{ كيلاً في الساعة}$).

أعلى سرعة 36 عقدة أي ($6.66 \text{ كيلاً في الساعة}$).

غير أن الجدير باللحظة أن السرعة القصوى المذكورة لم تسجل إلا على فترات متباude من السنوات أما المتوسط العادي في معظم الأوقات فهو يتراوح من 4 إلى 4.5 عقدة في الساعة أي ما بين ($4.7 \text{ كيلاً} - 5.8 \text{ كيلاً}$ في الساعة) أما معظمها

فكان يقل عن 30 عقدة في الساعة، وعموماً فإن رياح مكة المكرمة هي:

شمالية غربية - جافة صيفاً رطبة مطرة شتاءً.

شمالية شرقية - حارة جافة صيفاً وشتاءً دافئةً.

جنوبية غربية – رياح موسمية مطرة.

الأمطار:

مكة المكرمة أمطارها نادرة أو قليلة وغالباً ناتجة عن الرياح الشمالية الغربية أو الجنوبية الغربية الموسمية الممطرة.

غير أن هطولها أحياناً بغزارة يتسبب على فترات زمنية في حدوث كوارث طبيعية في أم القرى خلال سنوات طويلة، وقد جرفت في السابق كل ما يعرضها ودخلت المسجد الحرام مرات عديدة، ولعل من أشهرها سيل أم نهشل الذي جرف المقام وأوصله إلى منطقة المسفلة في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب في رمضان سنة 17 هجرية، عموماً فإن معدل الأمطار الساقطة على مكة المكرمة يتراوح ما بين 80 مم – إلى – 25 مم^(١).

الرطوبة:

ترتبط الرطوبة ارتباطاً عكسيّاً مع الحرارة ولذلك فإنّ المعدل العام للرطوبة في مكة المكرمة معدل منخفض نتيجة الطبيعة الصحراوية الجافة ومن خلال المعدلات التي أجريت في مكة المكرمة حسب المعايير المناخية نجد أن أعلى نسبة رطوبة سجلت في مكة المكرمة هي 57٪ كما سجلت الدرجة الصغرى نسبة 32٪.

(١)المصدر: موقع إمارة منطقة مكة المكرمة. (<https://www.makkah.gov.sa>) (10/3/2014م).

ثانياً: الموقع الجغرافي

تقع مكة المكرمة عند تقاطع درجتي العرض 21° 25' شمالاً، والطول 39° 49' شماليّاً، ويعتبر هذا الموقع من أصعب التكوينات الجيولوجية، فأغلب صخورها جرانيتية شديدة الصلابة، ويصل ارتفاعها عن سطح البحر إلى أكثر من ثلاثة متر.

ويحتضن مكة وادي إبراهيم الخليل الذي ينحصر بين سلسلتي جبال متقاربة، من جهات الشرق والغرب والجنوب، فالسلسلة الشماليّة تتألف من جبل (الفلق) وجبل (قعيقان)، والسلسلة الجنوبيّة تتألف من جبل (أبي حديدة)، غرباً، ثم جبل (كدى) باتجاه الجنوب، ثم جبل (أبي قيس) في الجنوب الشرقي، ثم جبل (خندة). ولمكة المكرمة ثلاثة مداخل رئيسية هي: (المعلاة) وتعرف باسم (الحجون) والمسفلة، و(الشبيكة).

وقد تعارف الناس على أن (المعلاة) هي كل ما ارتفع عن مستوى أرض المسجد الحرام و(المسفلة) هي كل ما كان دونه.

وترتفع مكة المكرمة عن سطح البحر (330) متراً، وهي على عرض (31) درجة وتحاوز مساحتها (4800) هكتار، ويزيد عدد سكانها عن الـ (600.000) نسمة يتضاعفون في أيام الموسام وبالذات في موسم الحج، وتحدم مكة المكرمة شبكات من الطرق والإإنفاق المتطورة التي تصل بين أطرافها والمسجد الحرام في قلبها، وطريق دائري ويصلها كلها بالمشاعر المقدسة بأنفاق وجسور وطريق خاص بالمشاة مظلل ومهيأ بكافة الخدمات.

وفي مكة المكرمة خدمات صحية متقدمة وشبكة هاتفية تصلها بجميع أنحاء العالم، وترتبطها بالمشاعر المقدسة وبالعالم أيضاً إضافة إلى كل الخدمات الحضارية التي تتضاعف خلال مواسم الحج⁽¹⁾.

ثالثاً: مكة المكرمة ومراكزها:

ت تكون محافظة مكة المكرمة من عشرة مراكز إدارية تضم نحو 31 تجمعاً عمرانياً رئيسياً تتوارد بها الخدمات العامة بالإضافة لمدينة مكة المكرمة. ويشير جدول (4/5) أن حوالي 97.6% من سكان محافظة مكة المكرمة يتتركزون في مكة المكرمة وتتوزع باقي النسبة (الضئيلة) على المراكز الإدارية الأخرى بحسب أقل من 0.5% في معظم الحالات وهو ما يشير إلى ضعف الموارد في معظم أجزاء المحافظة باستثناء مكة المكرمة.

وقد انعكس التمركز الشديد للسكان في مدينة مكة المكرمة على هيكل التدرج الحجمي للتجمعات العمرانية في المراكز الإدارية الأخرى حيث أن ما يقرب من 88% من إجمالي عدد القرى بالمحافظة تقل إحجامها السكانية عن 2500 نسمة، بينما تنحصر التجمعات العمرانية أكبر من 2500 نسمة في ثلاثة تجمعات اثنان يقعان في الفئة الحجمية (2500-5000) والثالث في الفئة الحجمية (7500-10000 نسمة) وهذه التجمعات هي جعرانة والشرائع العليا بمركز جعرانة وأبو حجارة بمركز مكة المكرمة.

ويلاحظ أن هذه التجمعات تقع بالقرب من مكة المكرمة. وبالتالي فإن هناك غياب في تدرج الفئات الحجمية للتجمعات حيث يوجد في الوضع الحالي انتقال مفاجئ من الفئات الحجمية الأكبر بالمحافظة وهي مدينة مكة المكرمة (أكثر من مليون نسمة) إلى الفئة الحجمية التالية

(1)المصدر: موقع إمارة منطقة مكة المكرمة. <https://www.makkah.gov.sa> 10/3/2014 م

مباشرة وهي من (7500 إلى 10000 نسمة). ويبين شكل (4/2) التوزيع المكاني للجمعيات العمرانية الرئيسية وأحجامها بمكة المكرمة.

جدول رقم (1): القرى والمراکز التابعة لمدينة مكة المكرمة⁽¹⁾.

الحجم النسبي للسكان	عدد التجمعات الرئيسية	عدد التجمعات بالفئة الحجمية								المركز الإداري
		أكبر من 5 .7 مليون نسمة	من 5 إلى 10 ألاف نسمة	أكبر من 5 .2 ألف نسمة	أكبر من 5 .2 ألف نسمة	من 500 إلى ألف نسمة	أقل من 500 نسمة	إلى ألف نسمة	إلى ألف نسمة	
58 .97	6	1	1	2	1	1	1	1	1	مكة المكرمة
03 .0	2					2				المضيق
46 .0	6			3	3					الزيمه
25 .0	3			2	1					الشعيبة
16 .0	3			1	1	1				وادي دفاق
16 .0	3			1		2				البيضا

(1)المصدر: موقع إمارة منطقة مكة المكرمة. <https://www.makkah.gov.sa> 10 / 3 / 2014

19.0	3	1	1	1	أم الراڪه
03.0	1		1		المطارفه

من خلال ما سبق يتبين أن تعداد سكان مدينة مكة المكرمة وما جاورها يبلغ حوالي مليونين نسمة بالإضافة إلى مليون ونصف المليون من المجاورين المقيمين بطريقة غير نظامية من ميانمار وبعض الدول الإفريقية والذي يجري العمل على تصحيح أوضاعهم

رابعاً: واقع الطلاق في المجتمع المكي:

ازدادت حالات الطلاق في السنوات الأخيرة في المجتمع السعودي بشكل عام والمكي منه بشكل خاص على نحو يبعث على القلق، ولا سيما إن للطلاق عواقب غير محمودة على المستوى الاجتماعي، فزوجة من كل خمس زيجات مأله الفشل إن بعث القلق نابع من حقيقة إن تماسك المجتمع وسلامته وإمداده بأعضاء جدد يبدأ من عتبة الأسرة فهي حجر الزاوية في البنية الاجتماعية، وهي الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الكبير.

وأن الطلاق ومشكلات أخرى تعصف بالأسرة اليوم تشكل معاول هدم في جدار المجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بضحايا الطلاق كالأطفال الذين يحصدون نتائج ما يفعله الكبار، وإنها حقاً لفارة غريبة أن يعتدي الكبار على حقوق الصغار دون أن يكون للأخرين كلمة ورأي في الموضوع.

وتتابين حالات الطلاق في المجتمع السعودي كأي مجتمع آخر وفقاً لعدة عوامل أهمها طبيعة المجتمع المحلي (حضري - ريفي - بادية) حيث إن ظاهرة الطلاق شأنها كأي ظاهرة اجتماعية أخرى تتأثر بالثقافات الفرعية السائدة في المجتمع المحلي، وما تنتهي عليه من قيم

وأعراف وعادات، هذا بالإضافة إلى مدى تأثير عوامل التغير الاجتماعي التي تعرضت لها هذه المجتمعات ومؤسسات الأسرة فيها، هذا بالإضافة إلى العوامل الشخصية الأخرى⁽¹⁾.

وبحسب الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العدل السعودية تبين أن نسب الطلاق البائن بينونة كبرى في مكة المكرمة هي الأعلى بعد العاصمة الرياض إذا بلغت 55٪ من مجموع حالات الطلاق في مدينة مكة المكرمة وما يتبعها من قرى وهجر⁽²⁾.

ويرى الباحث أن ارتفاع معدلات الطلاق في العاصمة الرياض تليها مدينة مكة المكرمة راجع إلى ارتفاع عدد سكانها عن باقي المدن والمحافظات الأخرى كما هو مبين في الجدول السابق.

وتشير هذه النتائج إلى أن حالات الطلاق في المملكة العربية السعودية تزداد بمعدلات متسرعة مقارنة بحالات الزواج، كما توضح بيانات الجداول التالية.

(1) صحيفة المدينة، الجمعة، تاريخ 16/10/1426هـ عدد 1554

http://www.moj.gov.sa:50/Downloads/Annual_Report_1433_2012.pdf

موقع وزارة العدل السعودية، الدليل الإحصائي، شعبة الإحصاء العام من العام 1433-1434هـ. تاريخ الزيارة 7/6/2012م ويلاحظ هنا عدم توفر بيانات عن القرى والمراكز التابعة لمدينة مكة المكرمة ولعل ذلك راجع إلى تلك المراكز والقرى ليس لها محاكم مستقلة بحسب التنظيم الإداري لمنطقة مكة المكرمة.

المطلب الأول: حجم ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية

أ- الإحصائيات الرسمية لوقوع الطلاق خلال السنوات السابقة:

تظهر الدراسات ارتفاعاً في نسب الطلاق ليس في المملكة العربية السعودية فحسب، بل وفي باقي دول الخليج العربي، وأظهرت الإحصاءات الأخيرة أن معدلات الطلاق الإجمالية كنسبة مئوية من جميع حالات الزواج في دول الخليج.

جدول رقم (2): الإحصائيات لنسب الطلاق بدول الخليج العربي

الدولة	النسبة	ملاحظات
المملكة العربية السعودية	45٪.	النسب متضاربة
الكويت	35٪.	
الإمارات	40٪.	
عمان	24٪.	
البحرين	62 ، 25٪.	
قطر	13 ، 37٪.	

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الدليل الإحصائي لمركز أبحاث الأسرة الخليجية، الرياض، السعودية، 2010 م - 2011 م.

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة تراكمية للطلاق جاءت في البحرين ثم المملكة العربية السعودية ولكن عند حساب فارق السكان والمساحة الإجمالية فإن المملكة العربية السعودية ستحتل المرتبة الأولى حيث بلغت (45%).⁽¹⁾

وهذه المعدلات وفقاً للاحتجاهات والمقاييس العالمية مخيفة وتثير المزيد من القلق والإزعاج، وتنذر بالخطر، وتهدد أمن المجتمعات وتزيد من المخاوف الناشئة عن انحراف الأحداث، وضياع الفتيات إذا لم يتداركها المسؤولون وصناع القرار بحكمة وبصيرة.⁽²⁾

فقد كشفت دراسة حديثة عن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي أن نسبة المطلقات السعوديات تبلغ 18.4 في الألف وتزيد عن نسبة المطلقات غير السعوديات التي تبلغ 15 في الألف حسب بيانات المسح الديموغرافي والتي بينت الارتفاع الملحوظ في نسبة المطلقات، مقارنة بنسبة المطلقات لل سعوديين وغير السعوديين على حد سواء.⁽³⁾

وبيّنت الدراسة أن حالات الطلاق في المجتمع السعودي تقل تدريجياً بعد بلوغ الزوجين سن الأربعين، لأن طرفي الزواج بعد هذه السن يصبحون أكثر حرضاً على استمرارية الزواج خاصة في وجود أطفال، فيما أرجعت الدراسة انخفاض احتمالية حدوث الطلاق بعد سن الأربعين بسبب أن فرص الزواج مرة ثانية تقل كثيراً بالنسبة للزوجة.⁽⁴⁾

وأشارت إلى أن 46.8% من المطلقات و 46.5% من المطلقات تنحصر أعمارهن بين سن 25 و 39 سنة، فيما تتناقص النسبة تدريجياً كلما ارتفع العمر إلى أن يصل لأدنى نسبة وتبلغ 1.6% للمطلقات، و 2.1% للمطلقات للفئة العمرية من 70-74 سنة، كما لفتت الدراسة إلى

(1) صحيفة الوطن، الأحد، تاريخ 19/11/1426هـ. العدد: (1909)

(2) قطب، ، الفزاني، 1431هـ، مشكلة العنوسية في المجتمع السعودي، ص 111 مرجع سابق.

(3) التقرير الإحصائي الصادر عن وزارة العدل السعودية للعام (1423هـ-2002-2003) ص 4.

(4) ندوة عن ظاهرة الطلاق في المملكة، مجلة البحوث الأمنية العدد (33) ص 14).

وجود اختلافات كبيرة في النسبة المئوية للمطلقات في الفئة العمرية من 25 إلى 39 سنة بين السعوديين وغير السعوديين. فيما تبلغ نسبة المطلقات غير السعوديات 72.3% فإنها لا تزيد عن 40.3% للمطلقات السعوديات. ويقل الفارق بالنسبة للمطلقات السعوديين وغير السعوديين حيث تبلغ النسبة المئوية لكل منها 50.7% و 45.8% على التوالي^(١).

كما أوضحت بعض الدراسات أن معدلات الطلاق في السعودية أخذت ترتفع باستمرار منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين وربطت هذه الدراسات بينها وبين الظرف الاقتصادية التي شهدتها البلاد آنذاك وازدياد الرغبة في الرفاهية ما يسبب تراكم الديون وعندما تراكم الديون تتفاقم أيضًا المشكلات والخلافات بين الزوجين مما قد يؤدي إلى الطلاق^(٢).

وبيّنت إحدى الدراسات أن فترة الكساد الاقتصادي التي مرت بها السعودية خلال الفترة من عام 1413هـ - 1417هـ وارتفاع المهوّر وتکاليف الزواج في معظم المناطق أثرت على تناقص عقود الزواج التي بدأت نسبتها ترتفع من 10.2% لعام 1418هـ إلى 11.3% لعام 1422هـ

أما صكوك الطلاق فقد أخذت تتزايد بوتيرة متتسارعة حسب وصف الدراسة مقارنة بحالات الزواج^(٣).

ويلاحظ أن النسبة التراكمية بين عدد صكوك الطلاق وعدد عقود الزواج والتي بلغت (45%) تقترب من نسبة هذه الصكوك إلى العقود في سنة (2009م).

(١) موقع العربية نت، الثلاثاء 1، ربيع الأول 1428هـ - 20 مارس 2007م.

(٢) انظر: العمري، سلمان، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، ص 61.

(٣) ندوة "ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية" التي نظمها مركز البحوث والدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود خلال الفترة من 5-7/2/1427هـ الموافق 5-7/3/2006م

وتجدر بالذكر أن الزيادة أو النقص في حالات الطلاق ترتبط بمتغيرات اجتماعية واقتصادية عديدة، أهمها التغيرات التي طرأت على الأسرة نتيجة عوامل داخلية وخارجية، ولاشك أن هذه الزيادة المضطربة في حالات الطلاق مهمة و تستحق وقفة، والبحث عن سبل العلاج لما تشكله من خطورة من حيث ضعف بنيان الأسرة والمجتمع، ولا يقتصر آثارها على الزوج والزوجة، بل يمتد إلى بقية الأبناء وبقية أفراد العائلة من شتى النواحي النفسية والاجتماعية والمادية^(١).

فيما اعلنت مصادر صحفية تصدر منطقة مكة المكرمة أعلى نسب طلاق على مستوى المملكة العربية السعودية في الأعوام الأخيرة من خلال صكوك الطلاق الصادرة من المحاكم العامة.^(٢)

(1) الرومي، علي، الصانع، عبد الله، 2004 م، الزواج في المملكة، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية، ط 1 ، ص .38

(2) تصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة المناطق السعودية الأكثر إصداراً لصكوك الطلاق بـ 9954 إثبات طلاق، فيما جاءت مدينة جدة على رأس قائمة أكثر المدن السعودية إصداراً لإثباتات الطلاق بواقع 5306 إثباتات، تلتها مكة المكرمة (2326)، ثم الطائف (1459). كما سجلت قضايا الخلع ارتفاعاً ملحوظاً في محاكم منطقة مكة، إذ أصدرت خلال العام نفسه 405 صكوك خلع، بنسبة زيادة بلغت 375٪ عن العام 2013م، صحيفة عكاظ، السبت (5319 م العدد 1437 / 3 / 29) 2016 / 1 / 9-

المطلب الثاني: الإحصائيات المتعلقة بالطلاق في مدينة مكة المكرمة

بلغ إجمالي صكوك الطلاق في منطقة مكة المكرمة (٧٦٧٧) خلال العام (١٤٢٩ / ٢٠٠٩م)

بنسبة (٦٢.٦) من إجمالي الطلاق بالمملكة العربية السعودية موزعة كالتالي:

١) ٥٦٥٢ حالة طلاق بائن بينونة كبرى.

٢) ٥٩٤ حالة خلع بينونة صغرى.

٣) ١٤٣١ حالة فسخ نكاح.

ويلاحظ أن أعلى عدد لإجمالي حالات الطلاق كان في المحكمة العامة بمكة المكرمة حيث

بلغ (٢٥٦٠) حالة^(١) وفيما يلي تفصيلها:

جدول رقم (٣) عدد صكوك الطلاق في مدينة مكة المكرمة

غير سعودي من غير سعودية	الخلع سعودي من سعودية	طلاق غير سعودي من سعودية	سعودي من غير سعودية	غير السعوديين	طلاق بين السعوديين
١٧٤	٤٥	١٦	٥٤	٤٢٨	١٥٦٥

المصدر: التقرير الإحصائي عن الزواج والطلاق الصادر عن وزارة العدل السعودية

للعام ٢٠٠٩م (www.moj.gov.sa) نشر بتاريخ (١٢/٢/٢٠١٠م).

(١) التقرير الإحصائي عن الزواج والطلاق الصادر عن وزارة العدل السعودية للعام ٢٠٠٩م (www.moj.gov.sa) بتاريخ (١٢/٢/٢٠١٠م) وتشمل صكوك الطلاق ما تصدره المحاكم لغير السعوديين عند طلاق زوجاتهم رغم أنه لا يُقمن في السعودية، كما تشمل جميع الصكوك بغض النظر عن تكرار الحالة، فمن طلق وصدر له صك ثم راجع ثم طلق وصدر له صك آخر يحسب صك طلاق، أضف إلى ذلك أن صكوك الطلاق في سنة ما ليست الحالات زواج حصلت في السنة نفسها وإنما تشمل حالات الزواج التي حدثت لسنوات ماضية، كل ذلك يدعو إلى نوع من الحذر في قراءة تلك البيانات.

كما تفاقمت حالات العنف بين الزوجين، فحسب إحصائيات رسمية صادرة من قبل الجهات الأمنية^(١) فإن حالات العنف بين الأزواج وصلت إلى نسبة ٧٪ من حالات الزواج بالمنطقة، مشتملة على مشاجرات أدت إلى الإصابة بجروح بين الزوجين^(٢).

وتسعى حالياً لجان تسوية الخلافات الأسرية بالمنطقة إلى حل نحو ١٨ ألف قضية أسرية ومعالجتها بحيث لا تتفاقم وتؤدي إلى الطلاق وذلك بعد تشكيل هذه اللجان بتوجيهات أمير المنطقة بهدف تقليل مشاكل الطلاق والخلافات الزوجية التي تزايدت في الآونة الأخيرة^(٣).

وقد كشفت دراسة علمية أن ٥٠ بالمائة، من حالات الطلاق في مكة المكرمة، تقع قبل دخول منزل الزوجية، وأن هذه النسبة هي الأعلى تليها حالات الطلاق بعد أول سنتين من الزواج وقالت الدراسة التي أجرتها فريق خبراء وختصرين لصالح لجنة التنمية الاجتماعية في مكة أن أعلى حالات الطلاق تقع بالفسخ أو الخلع بين الزوجين قبل دخولهما إلى بيت الزوجية خاصةً بين الشباب، وذلك بنسبة تزيد عن ٥٠ بالمائة من حالات الطلاق بالمنطقة، يليها الطلاق بعد أول سنتين من الزواج.

وكشفت الدراسة أن حالات الطلاق تصل إلى ٦٢ بالمائة في بعض محافظات المنطقة، بسبب صعوبات اقتصادية وعدم إدراك الشباب لمسؤوليات الزواج.

لاسيما مع ظهور أنواع جديدة من الزيجات كالمسيار^(٤).

(١) المصدر السابق.

(٢) علياء الجندي، ٢٠٠٨م، مشكلة الطلاق، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ط١، ص ٣٤.

(٣) إبراهيم شقدار، لقاء صحفي بصحيفة الوطن السعودية بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٩م ص ٢٠.

(٤) زواج المسيار له صورتان: الأولى: أن يتم عقد الزواج بين الزوجين مستوفياً جميع الأركان والشروط المطلوبة في العقد من وجود المهر والولي وشاهدي عدل، إلا أن الزوج يشترط في العقد إسقاط النفقة أو المسكن، بحيث تسكن هي في مسكنها ويأتي الزوج إليها في مسكن مخصص لها، فيكون الزوج غير مكلف بالسكنى والنفقة عليها، هذه صورة. والصورة الأخرى ألا يشترط الزوج إسقاط النفقة، لكن يشترط عدم الالتزام بالقسم في المبيت، وهو الأكثر، لأن

والمسفار، وغيره...^(١).

وأوضحت أن المسألة ما هي إلا نتاج لتراثات لسنوات طويلة، متربة على ظاهرة المخدرات وانتشار المخالفين، والعاملة من الخدمات والسائلين وأساليب تربية وحقوق شرعية وتعامل أسري وانعدام التكافل الاجتماعي.

وقالت الدراسة إن أبرز أسباب عدم دقة إحصائيات ودراسات سابقة بالقدر المطلوب، هو الاختلافات الفقهية بين القضاة في مسألة تحديد بینونة الطلاق، وما إذا كان الواقع بين الزوجين هو الأول أم الثاني^(٢).

كما أوضحت الدراسة أن كثيراً من حالات الطلاق لا تسجل فوراً لدى المحاكم، أو لا تسجل أبداً، مما يعيق الوصول لمؤشرات دقيقة حول معدلات الظاهرة^(٣).

العامل على مثل هذا الزواج هو رغبة الزوج في إخفاء أمر هذا الزواج عن أهله وأولاده، درءاً للمشاكل المحتملة منهم إذا علموا بذلك، والأول قد يكون العامل عليه رغبة الزوجة التي لم يتيسر لها زوج ترضى به، في أن ترزق بذرية وأن تخمي نفسها من الواقع في الحرام، فإذا كان ما ذكر هو زواج السيار، فهو عقد صحيح، ولا يعكر عليه إسقاط أحد الزوجين بعض حقوقه، إذا كان فعل ذلك راضياً مختاراً، مقدماً مصلحة أعلى بالنسبة له، سواء كان ذلك أثناء العقد أو بعد قيامه، وأخرج ابن أبي شيبة عن عامر الشعبي أنه سُئل عن الرجل يكون له امرأة فيتزوج المرأة فيشترط، لهذه يوماً، ولهذه يومين قال لا بأس به. وأخرج أيضاً أن الحسن البصري كان لا يرى بأساً في الشرط في النكاح إذا كان عالياً، وهذا النوع من الزواج - زواج السيار - فيه مصالح، من حفظ الأعراض وقطع أسباب الفساد، خاصة من جهة النساء التي لا تتيسر لهن أسباب الزواج، وهن كثيرات، كما أنه لا يسلم من مؤاذنات، خاصة بعد وفاة الزوج من المشاجنة والمشاجنة في الحقوق والإرث، ولهذا منعه بعض أهل العلم، والأظهر - والله أعلم - جوازه لأنه لا دليل على منعه بعد استيفائه أركان وشروط النكاح الصحيح. وقد يظن البعض أن زواج السيار زواج مؤقت بوقت وليس كذلك، بل لو وُقت بوقت محدد كان باطلًا لأنه والحالة هذه يكون متعة. للإشارة ينظر: المطلق، عبد الملك، 2004م، زواج السيار، دار ابن لعبون للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص 75 وما بعدها.

(1) موقع قناة العربية نت، الصفحة الأخيرة: www.alarabiya.net // بتاريخ (14/2/2012م).

(2) المصدر السابق.

(3) صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء 04 ربيع الثاني 1430 هـ 31 مارس 2009 العدد 11081.

اضافة إلى أن عدم دقة معدلات الطلاق يترتب عليه عدم تفاعل الجهات ذات العلاقة مع تزايد هذه الظاهرة المؤثرة في المجتمع وعلى سبيل الذكر لا الحصر سبق وذكرت وزارة التخطيط والاقتصاد السعودية في نشرتها السكانية تحت الفصل الخامس (الخصائص السكانية والسكنية في المملكة العربية السعودية) تفاصيل متعددة للحالة الاجتماعية لسكان السعودية من الذكور والإإناث للعام 2009م وخلص التقرير إلى أن نسبة الطلاق لا تتجاوز نسبة (٪.8) من عدد السكان^(١).

ولا شك أن هذه النسبة أقل بكثير من النسبة الفعلية مقارنة بتقارير صادرة عن جهات أخرى كوزارة العدل وبعض مراكز الاستشارات العائلية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والذي سبق الإشارة إليها فيما تقدم.

وفي ظل غياب معلومات الطلاق عن الإحصاءات العامة، وعدم وجود مراكز وطنية يعتمد عليها لقياس الظواهر والمشكلات الاجتماعية، تبقى هذه الإحصائية لوزارة العدل هي الأقرب للواقع، فعند احتساب متوسط صكوك الطلاق الصادرة من الوزارة خلال الخمس سنوات الماضية مقارنة بعقود الزواج في نفس السنوات، نجد أن معدل الطلاق يبلغ نحو 24٪ وهي نسبة أعلى من الرقم الذي أعلنته وزارة التخطيط والاقتصاد لنفس العام.

وقد ذكرت بعض الصحفة المحلية أن نسب الطلاق في المملكة العربية السعودية تجاوزت (35٪) بالمائة عام (2012م) متباوزة النسبة العالمية المتوسطة من (18-22٪) وذكرت أن مصدرها هو دراسة خاصة عن الطلاق أجريت عبر إحدى الجهات شبه الرسمية دون ذكر اسمها⁽²⁾.

(1) موقع الهيئة العامة للإحصاء السعودية، pdf: http://www.cdsi.gov.sa/pdf/demograph1428.pdf تاريخ الزيارة 10/8/2010م.

(2) صحيفة الاقتصادية، الجمعة، 4 ربيع الأول، 1432هـ، 18/1/2013م العدد 1297.

المبحث الثاني

أسباب الطلاق البالآن في مكة المكرمة

الطلاق ظاهرة اجتماعية زمانية ومكانية ومن ثم فإن الأسباب التي تقف وراء الطلاق كثيرة ومعقدة لأنها ترتبط بثقافات وعادات الشعوب وبالمستويات الحضرية التي بلغتها، والطلاق ليس وليد لحظة حدوثه بل للظاهرة مقدمات عديدة غير أن مدى أهميتها يرتبط حتماً بالسياق الاجتماعي التي تبلورت فيه.

فمظاهر ظاهرة الطلاق وأسبابها متعددة جداً ومتغيرة تماماً، كما هو الشأن بالنسبة للمتغيرات الطارئة على حياة الإنسان عامة ونمط المعيشة بخاصة.

وعلى صعيد المجتمع الواحد نجد أن تطور تلك الاختلافات من زمن لآخر تفرض ترتيب أسباب الطلاق، ويمكن ربط أسباب الطلاق بجوانب عامة يمكن تلخيصها في الجوانب الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والنفسية، والخلقية، أما تفصيلاً فيمكن حصرها في الآتي: باعتبارها أبرز العوامل وأكثرها أهمية وانتشاراً.

المطلب الأول: الأسباب المؤثرة في ارتفاع معدلات الطلاق

لا نستطيع تحديد سبب أو أسباب معينة، فالأسباب كثيرة غير منحصرة ولكنني سأجملها في نقاط محددة خوفاً من تشعب الموضوع واتساعه ويمكننا أن نقسم هذه العوامل إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

أسباب مرتبطة بالنشأة والتربية:

- إهمال الأم لرسالتها الأولى: لخصائص الفطرة التي انفردت بها المرأة كانت رسالتها الأولى في الحياة التي خلقت من أجلها، هي أن تكون أمّاً وربة بيت، وهي لن تنهض بهذه الرسالة على أحسن وجه إلا إذا تفرغت لها ولم يشغلها عنها أمر آخر، ويتربّ على هذا الإهمال الاضطراب في حياة الأسرة وتقويض لأهم مقوماتها ودعائهما وإضعاف لروح الترابط العائلي^(١).

وما تجدر الإشارة إليه أن هناك تحظيطاً دولياً من أجل أن تخلي المرأة عن رسالتها الأولى، بحجة حقها في مشاركة الرجل في معركتك الحياة، وأن تخرج من بيتهما إلى عمل لا يتفق مع فطرتها وطبيعتها، الأمر الذي نشأت عنه ظاهرة الحيرة والتمزق التي تواجه الأسرة المسلمة الآن.

على أن إهمال الأم رسالتها الأولى ليس مقصوراً على حرصها على العمل خارج البيت، وإنما قد يكون هذا الإهمال بسبب بعض التقاليد الضارة، كالإسراف في العلاقات الاجتماعية مثل الزيارات التي تمتد فترة طويلة دون فائدة من ورائها، ويتربّ على هذه الزيارات أن تهمل المرأة في رعاية أبنائها، وتجعل من بيتهما مجلساً للزيارات، وتنسى أنه مقر للراحة والسعادة للزوج والأولاد. كما تدع مهمة

(١) انظر: السباعي، مصطفى، ١٩٨٤م، المرأة بين الفقه والقانون، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٦ ص (١٧٥) وما بعدها.

الرعاية والعناء بالبيت والزوج والأبناء إلى الخدم.. وهؤلاء أصبح لهم في الأسرة الخليجية حضور مستمر، جعل منهم ركائز أساسية لهذه الأسر، وكانوا من ثم من عوامل ضعف العلاقات بين أفراد الأسرة.

• تقصير الرجل في القيام بواجباته فواجب الرجل نحو أسرته ليس مقصورةً على الإنفاق المادي... فالقوامة التي منحها الله للرجل تعني المسؤولية بمعناها الشامل ولكي يقوم بهذه المسؤولية كما ينبغي أن تكون عليه يجب أن يكون له حضور بين أفراد

أسرته وأن يشعر الجميع بقربه منهم^(١).

• الاعتماد على الخدم في مهمة الرعاية والعناء بالبيت والزوج والأولاد وقد أصبح هؤلاء الخدم حضور مستمر في الأسرة الخليجية جعل منهم ركائز أساسية لهذه الأسر، وكانوا من ثم عوامل ضعف العلاقات بين أفراد الأسرة... ولوظيفة الخدم المهمة للأسرة كاد يختفي غالباً الأسلوب المباشر للتعامل بين أفرادها، وهذا الأسلوب هو الذي يعزز الرابطة العائلية بين هؤلاء الأفراد وإذا ظل للخدم ذلك الدور اهتزت العلاقة بين أفراد الأسرة وأصحابها الوهن وتعرضت للقطيعة والتناحر^(٢).

سلوك الخدم داخل البيوت يتسبب في نشوء النزاعات الزوجية وتأثير بطريق مباشر أو غير مباشر على استقرار الحياة الزوجية سواء من ناحية قيام الخادمات بالتربيبة نيابة عن الأم، أو اتكالية الزوجة على الخادمة في كل شؤون المنزل وعدم قيامها بحقوق زوجها على الوجه الشرعي، وقد أضيف شرط (احضار خادمة ضمن شروط عقد النكاح) كشرط يذكر مع

(1) انظر: المقرن، محمد، ١٤٣٢هـ، القوامة الزوجية، أصحابها، ضوابطها، مقتضياتها، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط ٢، ص ١٧.

(2) انظر: العمري، سلمان، المرأة السعودية والخادمة، ٢٠٠٣م، المؤلف، الرياض، السعودية ط ١ ص ٧٦.

الصدق وبقية الشروط الأخرى والتي يترتب على الإخلال به مطالبة المرأة بالفسخ في بعض الأحيان عند عدم الوفاء به^(١).

• ما يقدمه الإعلام من برامج مختلفة ترسخ في وجدان الشباب والفتيات صورة مختلفة

عن الواقع لما يكون عليه الحب الشريف المبني على الزواج السعيد.

فقد يكون للإعلام دور إيجابي إذا كانت رسالته نبيلة، وقد يكون له دور سلبي بتصويره الحب خارج إطار الزواج على أنه حل للمشكلات وأن الفرد يذهب إلى العلاقات غير الشرعية بحثاً عن اللذات والراحة لذا فإن على الأسرة دور كبير في اختيار ما يمكن أن يشاهده الأبناء والأزواج على حد سواء من برامج تلفزيونية وما لا ينبغي أن يشاهدونه.

وبالتالي أصبح الأبناء يتلقون التوجيهات من عدة جهات وأصبح الميدان مفتوحاً، وباتت وسائل الاتصال الحديثة تقدم أنماطاً تربوية جديدة وبأساليب حديثة ولا نزال مع الأسف نواجه هذا المد الإعلامي بأساليب قديمة ومهارات سطحية إما بالانعزal والتنفير عنها، أو بمحاولة التخلّي عن الوسائل المتاحة والمتوفرة من حولنا بدعاوى الحفاظ على الخصوصية والأمان الأسري.

والخلاصة إن البث الإعلامي سلاح عصري مؤثر يقتسم البيوت لتدمي القيم الإسلامية وتمزيق الروابط الأسرية، ودفع الجيل الصاعد إلى سبل الضياع والحياة التي لا تعرف طموحاً نحو معالي الأمور وإنما ترضى بسفاسفها.

• التعليم الذي يبعد المتعلمين عن مواجهة واقع الحياة.. بحيث ينفقون ثلث أعمارهم

(مرحلة التكوين) في لهو وعبث وحفظ وتسمية لمناهج عقيمة !

(١) انظر: الخضيري، حمد، ١٤٣١هـ، الاجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، مجلة وزارة العدل، الرياض، السعودية، عدد ٤٥ وتاريخ محرم ١٤٣١هـ. ص ١٢٦.

فالمدرسة هي الوسط الاجتماعي الثاني بعد الأسرة الذي يتلقى فيه الناشئة القيم الصالحة، ويتعلمون معايير السلوك الاجتماعي المقبول، وغير المقبول، وعندما تقوم المدرسة بدورها التربوي المتوقع منها على الوجه المطلوب فإن المشكلات الأسرية يمكن محاصرتها وتقليلها بين أفراد المجتمع، إضافة إلى ملائمة مناهج التعليم لمستويات المتعلمين وارتباطها بواقعهم^(١).

إن بناء الأمة هو رسالة التعليم، وهذا يشمل تعميق معاني التراحم والتعاون والنزاهة والعدالة والأمن المجتمعي ومفهوم المجتمع المدني والعمل التطوعي.

إن جوهر التعليم من أجل مجتمع أفضل يرتكز على الاهتمام بالجانب الأسري واحترام حقوق أفراد المجتمع والاستفادة من مخرجات التعليم في إثراء سبل الإبداع والتنوير المجتمعي ورفد حالة الذكاء المجتمعي.

وترسيخ قيم وأخلاق الإسلام كالبر بالوالدين، وتقدير المعلمين، وحفظ حقوق الجيران وعموم المسلمين، وتوقير الكبير ورحمة الصغير إلى غير ذلك من الأخلاق التي دعا إليها الإسلام، وبغير ذلك سيكون التعليم مجرد صفو ينتقل من خلاها الطلاب إلى مراحل أعلى بغض النظر عن أخلاقهم وديانتهم وتعاملهم مع مجتمعهم بما يضمن أن يكونوا البنية صالحة في جسد الأمة السليم.

• شيوع روح الأنانية والفردية.. وطغيان الحياة المادية على تعاملات الناس ومنها التعاملات الزوجية، وعدم وجود قوانين تردع الشباب وتحد من استهتارهم وطلاقهم غير المبرر، فمن أمن العقوبة أساء الأدب.

ويرى الباحث أن التقنيات الحديثة، من فضائيات، وفيديو، وكمبيوتر، وإنترنت أوجدت لكل فرد في الأسرة جوه الخاص، أو الجو البديل والمناخ البديل عن مناخ الأسرة، وإن كان

(1) انظر: يوسف، عبد الله بن عبد العزيز، 1425هـ، دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف، مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

ضمن الأسرة نفسها فلكل مجتمعه، ولكل موارده التربوية والثقافية، ولكل خياراته .

والأسرة بدأت تتحول شيئاً إلى مجمع سكني، أو مبني فندقي، أو مطعم وبالتالي تكرست روح الأنانية والفردية داخل العائلة الواحدة.

• عمل المرأة في بعض الأحيان الذي ضاعف من متاعب المرأة وعصبيتها، وأبعدها عن

مركز التحكم في الأسرة، مما يوفر بيئة خصبة لمشاكل معقدة، وتعاسة مؤكدة!!^(١)

ومن النتائج المهمة لخروج المرأة للعمل أن أصبحت تملك دخلاً يمكنها من النفقة على نفسها مما يجعلها تشعر بنوع من الاستقلالية والقدرة على الاعتماد على النفس، كما أصبح دخل الزوجة في كثير من الحالات نقطة خلاف بين الزوجين^(٢) .

• إحساس المرأة أمّها قادرة على أن تعول نفسها، يجعلها أكثر تهوراً في طلب الطلاق! فقد ارتبط وجود الزوج في المجتمع السعودي بالإنفاق دون حاجة لعمل المرأة معه او مساندته، وحين تحس بعض النساء استغناءها عن الزوج فهي غالباً لا تبالي بطلاقها أو بقاءها خاصة مع وجود المشكلات الزوجية^(٣) .

(1) انظر: نواب، عبد الرب، 1998م، *عمل المرأة و موقف الاسلام منه*، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط ١ (123).

(2) انظر، شلبي، ثروت، *التغيرات الاجتماعية*، ص 145 مرجع سابق.

(3) انظر: د/ قمر الدين، زليها / عبد الله، ريحانة، 2003 م، *تحرير المرأة في القرن 21: الإسلام كنموذج للكفاح*، ورقة العمل رقم 14 في منتدى العلماء العالمي، (بوترجايا، 10-12)، ص 23. وانظر إن شئت: زوزو، فريدة، أثر عمل المرأة خارج البيت على استقرار بيت الزوجية، مالزيما مثالاً، ورقة بحثية أقيمت في المؤتمر الدولي عن (ظاهرة الطلاق: الأسباب، الآثار، العلاج)، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 21-22/4/2004 م. وانظر: الغامدي، محمد سعيد، 1996م، *عمل المرأة وأثره على بعض وظائفها الأسرية*، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، م 9، ص 3-58. وفيها مزيد بيان وتوضيح.

إن خروج المرأة للعمل واستقلالها الاقتصادي وراء معظم المشاكل الزوجية؛ فقد كانت المرأة تعتمد على زوجها اقتصادياً فتتأقلم مع المشاكل وتصبر لستمر حياتها معه، أما اليوم فالمرأة كل أملها أن تبني مستقبلها المادي.

- ارتفاع سن الزواج خاصةً للمرأة وما يلحق من هذا الزفاف المتأخر من مشكلات وعقبات ناجمة عن سوء التفاهم بين الزوجين^(١).

فتتأخر سن الزواج قد يؤثر على التوافق الفكري والانسجام بين الزوجين، وبذلك يصبح سبباً قوياً في وجود خلافات شديدة بين نظرة الزوجين للحياة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى ضعف الاستقرار في الزواج.

فالتوافق في السن بين الزوجين مهم لاستمرار الوفاق في الحياة الزوجية ذلك أن تأخر الفتاة عن الزواج في سن مبكرة يعرضها للزواج من رجل يكبرها بعشرات السنوات، أو أن تقبل خيار التعدد رغم صعوبتها عليها كونها لم تتزوج بعد، ما يجعلها عرضة إما للطلاق المبكر أو المشكلات الزوجية والفراغ العاطفي القاتل خاصةً إذا كان الفارق بين الزوجين شاسعاً.

وليس معنى ذلك أن الزيجات التي تم بفارق عمر كبير نهايتها الفشل فلكل قاعدة استثناء وإنما المقصود أنه كلما توفر للزواج أكبر قدر ممكن من عوامل التكافؤ كلما كانت احتمالات نجاحه أعلى بإذن الله.

- إقدام بعض الشباب المحافظ على الزواج من فتاة أقلّ منه اهتماماً بالدين وحافظاً على فرائضه، لأنّها فتنته بجماليها أو جرأتها أو دلالها.. فخدع نفسه بالادعاء بأنّه يستطيع إصلاح عيوبها -التي يعرفها جيداً- بعد الزواج.

(١) انظر: مجلة اليمامة، فقد أعدت تحقيقاً صحيحاً في عددها رقم (١٩٩٤) بتاريخ ٢٩/٩/١٤٢٩هـ بعنوان الفجوة بين الزوجين وأسبابها وأثرها على الزوجين والأبناء.

وهذه من المشكلات الكبيرة التي تسبب انتهاء العلاقة الزوجية في السنة الأولى في معظم الحالات فيحاول طرف في العلاقة أن يجذب الآخر إلى فكره وطريقته في الحياة فإذاً أن ينحرف عن مساره أو يصطدم بشريكة حياته فيؤدي ذلك إلى حدوث التناحر والتباغض ومن ثم وقوع الطلاق عند تعذر الحياة الزوجية بينهما.

على أننا لا ننكر وجود نماذج استفادت وتغيرت حياتها بمثل هذه الزوجات الناجحة إلا أن الواقع يشهد بحدوث كثير من الخلافات في أمثال هذه العلاقات الزوجية نظراً لصعوبة تأقلم كلا طرفيها مع طريقة الآخر في تطبيق تعاليم الدين والتزامه بشرعية رب العالمين.

• بحث بعض الشباب المنحرف عن الفتيات المحافظات، لأنّ نوعية هؤلاء تبحث عن فتيات لم يسبق لهن أن تعرفن على أحد قبل الزواج، وقد يؤدي ماضي هؤلاء إلى تبعات لا تحمد عقباها بعد الزواج⁽²⁾.

وكلا هذين العنصرين مردهما إلى الأمية الدينية في فهم الحياة الزوجية، فعدم فهم الزوجين لطبيعة الحياة الزوجية، وإدراكهما لما يجب عليهما حفاظاً على هذه الحياة منذ بدايتها واستمرارها وعدم انتهاءها يوجب عليهما أن يكونا بمستوى متقارب فكرياً وسلوكياً ودينياً وبقدر هذا التقارب يكون الوفاق، وبمقدار عدم الفهم أو الأمية الدينية في فهم الحياة الزوجية يكون التفكك والتفرق.

عدم التوافق في الطبع بين الزوجين نتيجة لأي من أسباب المكونات الاجتماعية أو الشخصية أو غيرها، ما يؤدي إلى الانفصال بينهما غالباً⁽¹⁾.

(1) انظر: الجهنبي، عبد العزيز بن حمدي، 2009 م، تأهيل الزوجات للحياة الزوجية في المجتمع السعودي، الرياض، السعودية، ط 1، ص 17 وما بعدها.

(2) العقيل، سليمان بن عبد الله، 1426 هـ ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشئون الاجتماعية، الرياض، ط 1، ص 18.

• العنف الجسدي والخيانة الزوجية⁽²⁾.

وهذه من السلوكات التي لا تقبل اجتماعياً أو دينياً! ويمارسها البعض وهم تحت مؤثرات نفسية أو عقلية، أو بعد عن الدين، أو غير ذلك من الأسباب التي تكسر الحاجز النفسي- وتحطم العلاقة الزوجية وتنهيها بالطلاق، وتتفق كثير من الآراء حول استحالة استمرار العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة الزوجية لاسيما في حالة المرأة الخائنة، وفي حال خيانة الرجل تختلف وتكثر التبريرات التي تحاول دعم استمرار العلاقة⁽³⁾.

وأسوء المشاكل المادمة لكيان وبنيان الأسرة وتطبيع بالحياة الزوجية إلى الهاوية ما يتعلق بالخيانة الزوجية من الزوج أو الزوجة فهي خيانة ومعصية الله سبحانه وتعالى قبل خيانة الطرف الآخر، ومن أسبابها الرئيسية ضعف الوازع الديني وعدم مراقبة الله عز وجل وإتباع الهوى والشيطان، وكذلك الخلل في العلاقة الزوجية⁽⁴⁾.

(1) التوافق في الحياة الأسرية هو النتيجة الإيجابية للتفاعل السليم بين أطراف الأسرة، وهو نتيجة طبيعية لجهد يبذله جميع الأطراف؛ لكي تعدد القواعد السليمة للتعامل المتبادل بين أفراد الأسرة. انظر: صحف، خلود، 1435 - 1436 هـ التوافق الزوجي وعلاقته بالاستقرار الأسري لدى عينة من المتزوجين في مدينة مكة المكرمة، متطلب تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير بقسم علم النفس بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(2) الخيانة الزوجية هي الواقع في علاقة محمرة، علاقة غير شرعية يقييمها أحد الزوجين مع طرف ثالث، لذلك فالخيانة في المفهوم الشامل لا تقتصر فقط على الزنا، بل إن إقامة أي علاقة تتجاوز حدود الشرع يمكن أن تعتبر نوعاً من الخيانة وإن كان أشدتها بين الزوجين العلاقة الجنسية، ويشمل هذا: الموعادات واللقاءات والخلوة وأحاديث الهاتف التي فيها نوع من الاستمتاع وتضييع الوقت بل حتى الكلام العابر واللقاءات.

(3) انظر: الصنبع، صالح بن إبراهيم وآخرون، 1422 هـ، التفكك الأسري الأسباب والآثار، والحلول المقترحة، كتاب الأمة، الدوحة، قطر. ص 75 - 107).

(4) رصد أحد مراكز الدراسات الأسرية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية بعض الأسباب، نقاًلاً عن نساء عشن تجربة الخيانة، والدافع التي أدت بهن إلى اقتراف هذه السلوك المشين، سواء وقعن في هذا الشرك بإرادتهن، أم تحت ضغوط وظروف، فأشارت الدراسات التي أجريت إلى عدة أسباب ودوافع، من أهمها لجوء المرأة إلى ملاذ «في صورة رجل»، تلوذ إليه المرأة عندما يضيق خناق الزوج وضغط الحياة، في محاولة منها للهروب من كل شيء، فتلقي هذه

ولقد أشارت الدراسات – أيضاً – إلى بعض أسباب خيانة الزوجة لزوجها، ويمكن إجمال هذه الأسباب في: معاناة الزوج اضطراباً جنسياً، كالعجز الجنسي بمختلف أشكاله، أو لغياب الزوج أو سفره فترات طويلة وغير ذلك من الأسباب^(١).

أسباب مرتبطة بالحياة الزوجية:

- عدم الالتزام بالضوابط الشرعية في رؤية المخطوبة.

فعدم رؤية المخطوبة لزوجها ورؤيته لها، والقبول من قبل الزوجة بهذا الزوج القادم دون التأكد من أخلاقه وشخصيته، والذي يمكن بعد الزواج عدم صلاحية كل منهما للآخر، ويكون ذلك الموقف بداية المشكلات التي قد تؤدي إلى الطلاق.

ففي بعض المجتمعات مدينة مكة المكرمة الريفية تفرض التقاليد والأعراف أنماطاً متنوعة في الزواج، تخالف بعض ما دعا إليه الإسلام. . من ذلك إجبار الفتى أو الفتاة على الاقتران بمن لا يأنس إليه ولا يرغب في العيش معه بدعوى القرابة أو الاستفادة من العوائد المالية الخاصة بأوقاف تلك العائلات، أضعف إلى ذلك منع بعض العائلات الخاطب من رؤية المخطوبة إلا ليلة زفافها كعرف سائد بينهم أو الاكتفاء برؤية الصور الخاصة بها دون رؤيتها الرؤية الشرعية.

- إخفاء بعض العيوب الأخلاقية عن أحد الزوجين.

الزوجة بأحساسها على اعتاب رجل، تتوهم أن يعطيها ما تفتقد، كذلك الحال بالنسبة للرجل، خاصة إذا أهملته زوجته، ولم تهتم بمظاهرها ونظافتها، ولم تشبع رغباته الرومانسية والجنسية.

(١) انظر: الثاقب، فهد، ١٩٩٩م، المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي، جامعة الكويت، الكويت لجنة التأليف والتعريب والنشر، ص (٢٢٥).

فإخفاء العيوب تؤدي إلى الغرر وحين اكتشاف أحد الطرفين وجوده فإنه قد يفضل طلاق الآخر، وهذا راجع إلى مدى تمسك كل من الزوجين بالشرع المطهر^(١).

ومن أبرز العيوب التي تسببت في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي ولم تتم حتى الآن معالجتها بشكل فعال مشكلة تعاطي المخدرات ومشكلة بعض الأمراض النفسية التي تصيب الزوجين قبل الزواج كالاكتئاب والوسواس القهري وغيرها من المشكلات النفسية التي تصيب بعض الشباب في أواخر مرحلة المراهقة خاصة في الدول العربية.

وقد أجرت صحيفة الرياض السعودية تحقيقاً موسعاً حول دور المخدرات والأمراض النفسية والخيانة الزوجية في ارتفاع معدلات الطلاق وسلطت الضوء على معاناة الأسر السعودية في التخلص من مشكلات ما بعد الزواج بسرعة الحصول على الطلاق لبناتها تلافياً لمشكلات أكبر قد تحصل مستقبلاً جراء تصرفات الأزواج معهن^(٢).

في كل الأحوال، نحن أمام مشكلة معقدة ومتفاقمة هي تعاطي المخدرات. وما لم يضاعف المجتمع والحكومة الجهد لمكافحتها سوف تنسف، لا سمح الله، كيان هذا المجتمع. صحيح أن ثمة جهوداً تبذل للتعامل مع المشكلة لكنها بكلأسف قاصرة ومحدودة!

- إهمال أحد الزوجين الفروض الدينية. لقد وضع الله تعالى القوانين لتنظيم العلاقة الزوجية، وجعلها على أفضل وجه؛ من أجل تأمين حياة زوجية سعيدة، وعندما يتخلّى الإنسان عن هذه الحدود الشرعية ويتجاوزها؛ فإنّه سيهدّد الحياة الزوجية برمتها. من هنا، كان من الواجب على كلا الزوجين أن يتعرّفا على الأحكام الشرعية المتعلقة بحقوق

(1) للاستزادة ينظر: عبد الله، رحمة، 2011م، *أثر التغريب في عقد النكاح*، رسالة ماجستير غير منشورة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ص 27

(2) صحيفة الرياض السعودية، السبت 8 ربيع الآخر 1430هـ - 4 أبريل، 2009م، العدد 14894

كُلّ منها تجاه الآخر، وأن يحيط كُلّ منها علمًا بالحقوق الزوجية وآداب العلاقة التي ينبغي أن تحكم هذه الحياة الخاصة، حتى يتم تحصيل الحصانة الالزمة التي تحمي بنيان الأسرة من التصدع فإهمال العبادات والطاعات يعود بالتعasse والشقاء على الزوجين، إذ أن الحياة الكريمة مرتبطة بالتزام طرف في عقد النكاح بطاعة مولاه، ورضى مولاه عنه، وبقدر قربه تطمئن روحه، وتسعد نفسه بذلك.

- عدم معرفة أحد الزوجين بالضوابط الشرعية للطلاق.

فعدم التزام أحد الزوجين بالأداب والضوابط الشرعية قبل وأثناء الطلاق غالباً ما يسبب مشكلات بين الزوجين قد تؤدي إلى الأولاد والعائلة القريبة منها وتزرع بينهما الشك والريب والحدق والغل.

- عدم إتباع الشرع في توسيط حكمين في حال وجود خلافات بين الزوجين.

فعدم تدخل ذوي القربي في إصلاح ذات البين استجابة للتوجيه الإسلامي والرباني بذلك، بل ترك كل من الزوجين يتصرف وفق الحالة المنفعلة التي يعيشانها قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة الطلاق وازدياد اسبابه^(١).

- إحساس كل من الزوجين بالكبرياء وعدم الاعتذار عن الخطأ.

فالحياة الزوجية قائمة على المودة والرحمة وخلق التغافل وتکبر أحد طرفي الحياة الزوجية يجعلها عرضة للانفصال والفرق فالكبر من أسباب هضم الحقوق وجحودها^(٢).

- اختلاف الطبع والظروف المعيشية لكل منها.

(١) انظر: سكيك، وائل، 2007م، التحكيم في الشقاق بين الزوجين في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 44 وما بعدها.

(٢) للاستزاده ينظر: بو دبابة، رابح، 2005م، ظاهرة الطلاق بين الأسباب والآثار، الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٨٥) ص (٧٧-٥٩).

الاختلاف التضاد بين الزوج والزوجة في بعض القدرات النفسية والعقلية (طريقة الحياة للزوجة أو الزوج) كالمزاج والطبع والانفعالات، والمشكلات الاقتصادية أو الفروق الاقتصادية بين الزوجين، ونظرة كل منهما للآخر وفق هذه الفوارق مما قد يؤدي إلى الخلاف وعدم التوافق وبالتالي الانفصال؛ لعدم التوافق وصعوبة الاستمرار في الحياة الزوجية^(١).

- علاقة الزوجة السلبية بأهل زوجها.
فكلاً كانت علاقة الزوجة بأهل زوجها سيئة فإنها تعكس على حياتها الزوجية سلباً ومع كثرة الاختلافات وإثارة المشكلات تصبح الحياة الزوجية لكلا طرفيها جحيناً لا يطاق وتنتهي في الأغلب إلى الطلاق.
- عدم التوافق بين الزوجين، ويشمل ذلك التوافق الفكري، وتوافق الشخصية والطبع والانسجام العاطفي والاجتماعي والتعليمي وفارق السن الكبير بينهما^(٢).
- كثرة التلفظ بكلمة الطلاق دون مبرر.
فكثير من الرجال يستهين بكلمة الطلاق ويطلقها لأسباب تافهة قد لا يكون للزوجة أية صلة بها، ويرتبط هذا في أغلب الحالات بعض العادات الاجتماعية التي تتطلب انتباهاً حاداً حتى لا تذهب العديد من العلاقات الزوجية ضحيتها.
- غلاء المهرور وترامك الديون على الزوج في أول حياته.

(١) علياء الجندي، مشكلة الطلاق، (١١-١٤) مرجع سابق. وصحيفة الشرق الأوسط السعودية الثلاثاء ٦ صفر ١٤٢٧ هـ ٧ مارس ٢٠٠٦ العدد ٩٩٦١ ص ٢٧.

(٢) عقلة، محمد، ٢٠٠٢م، نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة الرسالة، عمان، الأردن، ط ٣، ٣/٧٣. وانظر كذلك: صاحف، خلود، التوافق الأسري وعلاقته بالاستقرار الأسري لدى عينة من المتزوجين في مدينة مكة المكرمة ص ٤٤. مرجع سابق.

يشكو كثير من الأسر من الديون المرتبطة بالزواج وذلك بشراء الحاجيات والسيارات الفخمة وشراء تذاكر السفر وما إلى ذلك من المواد الاستهلاكية التي تتطلب اللجوء إلى البنوك للحصول على قروض وعندما تكثر القروض تتفاقم المشكلات والخلافات بين الزوجين والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى الطلاق.

- تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية.

فالمشاكل التي تنشب بين الزوجين قد تكون بسيطة وأحياناً تافهة، ولكن قد لا تكون كذلك من وجهة نظر الأهل فتتضخم الأمور إلى أن يصبح حلها صعب المنال. وقد يؤدي تدخل الأهل والأصدقاء إلى تعقيد درجة الخلاف بين الزوجين ومن ثم حدوث الطلاق وقد يكون تدخل هؤلاء بسبب إقامة الزوجين في منزل أهل الزوج.

- صراع الأدوار: ويقصد به التنافس بين الزوجين لأنخذ كل منهما مكان الآخر، وإن كان من الزوجة أظهر وأوضح خصوصاً لدى كثير من الملتحقات بأعمال خارج المنزل^(١). حيث تسعى إلى أن تكون هي ربان الأسرة ويترتب على هذا حصول النزاعات المتكررة على كل صغيرة وكبيرة في أمور الحياة الزوجية بما يمهد الطريق لحصول التفكك في هذه الأسرة^(٢).

- مقارنة الزوجة وحياتها بالأسرة الأوفر منها حظاً^(٣).

(١) عمل المرأة ليس محظوراً ولا منهيأً عنه وفق الضوابط الشرعية ولكن اهمال الحقوق الشرعية الزوجية وعدم الاهتمام بها هو المحظور وأحد أسباب ارتفاع حالات الطلاق في العالم الإسلامي وللاستزادة حول الموضوع ينظر: عبد الرحمن، نور الفضيلة، 2003م، عمل المرأة بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي، رسالة ماجستير غير منشورة، ، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ص 53.

(٢) لحظ الباحث من خلال عمله كمستشار أسري قانوني، منذ عام 2007م بمركز الاستشارات العائلية أن عدداً كبيراً من الزوجات ليس لديهن معرفة عن الحياة الزوجية، وعن الدور المطلوب منهن تجاه أزواجهن مما أدى إلى وقوعهن في الخلافات الزوجية.

أسباب اجتماعية:

- عدم قدرة الزوجين على تحمل أعباء الحياة الجديدة نظراً لكثره متطلباتها من قبل الزوجة أحياناً، أو لاستهان الزوج وأنانيته⁽²⁾.
- عدم تدريب الزوجين على إدارة الأسرة الجديدة قبل الزواج.
- الظروف الأسرية التي عاشهما الزوجان قبل الزواج، فطلاق الأبوين، وضياع الأسرة وتشتت أفرادها سبب رئيسي في انتقال المشكلة أحياناً إلى الأجيال الأخرى وبالتالي سهولة الوقع في الشجار والشقاق الدائم وإصابة الأبناء بالقهر الاجتماعي والضعف النفسي.
- تناول المسكرات، وتعاطي المخدرات، لأحد الزوجين.
- خسارة سوق الأسهم السعودية في العام 2006م وما تبعها من مشكلات اقتصادية ومالية على مستوى الفرد والأسرة وارتفاع معدلات الطلاق بعدها بصورة مخيفة⁽³⁾.
- غياب دور الأسرة الفاعل في التوجيه والمتابعة وخصوصاً في الأشهر الأولى من الزواج، مع عدم استشعار الزوجين لمفهوم الأسرة وكيانها، مع الأخذ بالاعتبار عدم الواقعية في توقع المشاكل والعقبات عند الإقبال على هذه الحياة الجديدة بكل مفاهيمها، والدخول إليها برومانسية خيالية وعدم وجود الرغبة في تعلم فنون احتواء المشكلات الزوجية⁽⁴⁾.

(1) السيف، عبد الرحمن، 1433هـ، الطلاق في المجتمع السعودي، أنسيليا، الرياض، السعودية، ط1، ص131.

(2) رضا، مسعود، 1998م، العجز عن حقوق الزوجية المترتبة على عقد الزواج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ص 168 وما بعدها.

(3) انظر: عبد العزيز، ماجدة، صحيفة الوطن، العدد (1994) بتاريخ 16 / 2 / 1427هـ.

(4) المسدي، ياسر، 1431هـ، فن التعامل بين الزوجين، دار المجتمع، جدة، السعودية، ط1 ص192 وما بعدها.

ومن الأسباب التي يراها الباحث وجيهة في الجانب الاجتماعي الزواج المبكر للطرفين دون أن يكون الطرفان مؤهلان نفسياً واجتماعياً، وحتى صحياً بشكل كاف لفهم الزواج وتقدير مسؤولياته، وبالتالي تحملها بجدارة⁽¹⁾.

وقد أكد أخصائيون تربويون أن هناك الكثير من المشاكل التي يعاني منها الأزواج الجدد كالرهاب وانفصام الشخصية والاكتئاب الشديد والتي تلعب دوراً مهماً في استمرارية الزواج من عدمه، خصوصاً وأن بعض الأمراض النفسية يصعب ملاحظتها ومعرفتها إلا بعد معاشرة طويلة وذلك لأن أصحابها قد يتصرفون بصورة طبيعية وعادية جداً، مؤكدين على أن مثل هذه الحالات يمكن علاجها من خلال الطبيب النفسي - أو باستشارة المرشدين الاجتماعيين.

وقد أوضحت بعض الدراسات الصحفية أن تضمين فحص ما قبل الزواج للكشف عن الأمراض النفسية قد يحتاج إلى دراسات عميقه ومتعددة لأن بعض الأمراض النفسية قد يمكن علاجها بالزواج وهناك جهات معينة للمقدمين على الزواج ومن خلال ما تجريه من فحوصات يتم بناء عليه تحديد مدى فاعلية الزواج من عدمه وذلك بتوضيح الإيجابيات والسلبيات⁽²⁾.

(1) انظر: حقي، زينب، أبو سكينة، نادية، 2009م، العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق، المملكة العربية السعودية، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ص 66 وما بعدها.

(2) صحيفة الرياض، الجمعة، 27 شوال 1430هـ، 16، اكتوبر، 2009م، العدد 15089. وانظر: عبد الرحمن، محمد، ودسوقي، رواية، 1988م، التنبؤ بالتوافق الزوجي، بحوث المؤتر (4) لعلم النفس في مصر، مركز التنمية البشرية والمعلومات، العدد من 25 - 27 يناير.

عوامل أخرى خاصة بالمجتمع المكي:

المجتمع المكي كغيره من المجتمعات يعاني من هذه المشكلة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الاحصاءات الصادرة عن الجهات المهمة والمحصة بهذا الشأن، وهو مؤشر يدل على أن ظاهرة بهذا الحجم تعد من الظواهر الاجتماعية السلبية، التي لم تكن موجودة في المجتمع المكي من قبل، وقد تنادى أهل العلم والفكر وأولوا الأمر لدراسة هذه الظواهر السلبية في المجتمع، وبيان حجم هذه المشكلة، وضرورة الاهتمام بها، ومحاولة لفت النظر إليها باعتبارها من المشكلات الاجتماعية الإنسانية الخطيرة.

يلحظ الباحث من خلال دراسته إلى وجود عدة عوامل أخرى ساعدت على ارتفاع

معدلات الطلاق في مدينة مكة المكرمة من أبرزها ما يلي:

- إهمال حقوق الزوجة من حيث مراعاة الظروف الخاصة التي تمر بها عند أوقات الدورة الشهرية، وعند الحمل وبعد الولادة، أو عند مرضها، أو غيابها للضرورة.
- كثرة تعدد الزوجات وعدم العدل بينهن.

إن تعدد الزوجات بحد ذاته قد لا يكون سبباً للطلاق ولكن السبب الرئيسي هو عدم العدل بينهن مما يثير الحقد والبغضاء، وليس فقط بين النساء ولكن أيضاً بين المرأة من التخلص من ذلك الشعور فإنها تفضل الطلاق على البقاء مع ذلك الزوج الذي ترى بأنه لا يعيها اهتماماً كافياً ويفضل امرأة أخرى عليها.

- ضعف الوعي الأخلاقي عند المرأة.
- لقد أصبح بالإمكان أن تفرض المرأة نفسها على الزوج وتعرف عليه بذلك باللجوء إلى استخدام تكنولوجيا الاتصال، كالإنترنت، والهاتف النقال، والبريد الإلكتروني، إن

استخدام هذه الوسائل قد يؤدي إلى زرع الريب والشك بين الزوجين وبناء عليه يلجان إلى الطلاق.

- كثرة خروج الزوجة إلى خارج المنزل وقضاء الأوقات في الاستراحات وكثرة سفر الزوج إلى الخارج دون حاجة.

طلب الإسلام من المرأة أن تلزم بيتها ما لم تكن هناك ضرورة للخروج، لكن لم يقصد بذلك التضييق عليها، ولا عدم الثقة بها، وإنما سعى إلى المحافظة عليها وعلى الرجل وصيانتها من الفتنة. وخروج المرأة من بيتها يصرفها بلا شك عن رعاية زوجها وأولادها، وانصرافها عن رعاية زوجها يثير بينهما النزاع والشقاق الذي إذا استمر واستحکم أدى إلى الفراق، كما أن كثرة سفر الزوج للسياحة والتزلج ما يتسبب في ضياع الأولاد وفساد تربيتهم على حساب المتع والملذات العابرة.

- غياب الرجل أو المرأة كثيراً عن بيتهما يضاعف من خطورة الخدم وغيرهم لأنهم يفتقدون الحارس الذي يأخذ على أيديهم أو يعاقبهم إذا انحرفو. فتفصیر الرجل في القيام بواجباته، وغيابه كثيراً عن بيته قد يكون وسيلة للزوجة في أن تثار لنفسها من تصرفات زوجها فتخرج كثيراً من بيتهما وتحتلط مع الجارات والقريبات في لقاءات قد تسهم في تدمير العلاقة الزوجية وزيادة حدة المشكلات الأسرية.

- الغيرة المفرطة وسوء الظن. فكلما ما يسيبان حدوث الطلاق في الأسرة فهما أي الغيرة المفرطة وسوء الظن والشك لا يجتمعان مع المودة والرحمة والتي غالباً ما تبني عليها البيوت المسلمة.

- اختلاف وجهات النظر خاصة فيما يتعلق بإدارة شؤون الأسرة وتربيه الأطفال⁽¹⁾.
 - وغالباً ما يحدث ذلك إذا كان المستوى التعليمي متقارباً أو كانت المثلية حاضرة في أذهان الوالدين دون الأخذ في الاعتبار امكانية تطبيق ما يهدفان إليه جمِيعاً.
 - غياب الدور التوجيهي للأباء والأمهات مع التأثير السريع لوسائل الإعلام، والبث الإعلامي يشمل كل وسائل الاتصال المعاصرة من صحفة وإذاعة وتلفزيون وأقمار صناعية وفضائيات وشبكة الانترنت... إلخ، وأخطر هذه الوسائل الغزو الفضائي الذي يمثله ذلك الكم الهائل من القنوات الفضائية وشبكة الانترنت، فهي وسيلة جديدة وسريعة لاختراق حدودنا وهويتنا وضارتنا، إنها تسعى لاقتلاع القيم الإسلامية من جذورها، وإحلال القيم الغربية مكانها⁽²⁾.
 - عدم القيام بالالتزامات الأسرية.
- إن عدم فهم الزوج لدرجة القوامة يجعله يقصر في واجباته نحو زوجته وأولاده، وقد يعتقد بمقتضى هذه القوامة أن له الحرية المطلقة في فعل ما يشاء دون مراجعة أحد له، وهذا السلوك من الزوج ينعكس على الأسرة بالاضطراب وفتور العلاقة الزوجية، وقد يصل الأمر إلى الشك الذي يدمر هذه العلاقة.

(1) للاستراحة ينظر: يوسف، عبد الله عبد العزيز وآخرون، 1420هـ، العنف الأسري دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية.

(2) للاستراحة حول أثر الإعلام في ازدياد حالات الطلاق في المجتمع المسلم انظر: عثمان، أبو زيد، 1431هـ وسائل الإعلام والعنف الأسري، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1، ص 21. خدمة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) سلاح ذو حدين فالرغم من منافعها الكثيرة قد تكون مصدراً لشر عظيم لمن أساء استخدامها، فالاستخدام السيئ للأزواج والزوجات لهذه المواقع قلل من فرص التفاعل والنمو الاجتماعي والانفعالي والصحي بين الزوجين مما تسبب في التزاح الأسري الذي أدى للطلاق. الباحث.

- اختلاف البيئة الثقافية وعدم التكافؤ بشكل عام، فزواج بعض أهل البادية من أهل الحضر والعكس كذلك ينشأ عنه في الغالب خلافات أسرية قد تنتهي بالطلاق في بعض الأحيان.

من الثابت أن الشريعة الإسلامية حداً لفارق السكن والانتفاء بين الزوجين فالمسلمون بعضهم لبعض أكفاء فهم يقدرون القيم الأخلاقية ويراعون المعاني النفسية ويعترفون بالعواطف الطبيعية ويؤمنون بالدوافع الفطرية للزواج، لذلك تركت الشريعة مثل هذا الأمر لأبنائها يقدرون الظروف الملائمة والغايات المناسبة من كون الزواج سبيلاً لسكن النفس واطمئنانها وقيامها بواجباتها، والبيئة عامل قوي في قوة التأثير، وبالتالي تتفاوت التصرفات في السلوكيات، والأخلاقيات والمعاملات.

ونظراً للتغير عادات الناس بين سكناً البداءة وسكنى الحاضرة تبعاً لاختلاف بيئاتهم، واختلاف النظرة إلى متطلبات الحياة بين فئة وأخرى فإن بعض نماذج زيجات البداءة من الحاضرة والعكس قد شهدت عدم استقرار وانتهت بها الحال إلى الطلاق لاختلاف الأفكار وتعارض بعض العادات بين منطقة وأخرى^(١).

وبالتالي فإن مراعاة هذا العامل وتبينه من أهم الأسباب التي تخفض نسبة الطلاق وتحد من وقوعه في مثل هذه الحالات.

- اختلاف الطابع وعدم التعود على تقبل الآخر المختلف في مزاجه وعاداته الشخصية.

(1) انظر: العزيزي، فرحان، 1430 هـ، دور أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض التغيرات الديموغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزواجي لدى عينة من المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة، ص

من المقطوع به أن البيئات تختلف من بلد إلى بلد، بل قد تختلف في البلد الواحد من جهة إلى جهة أخرى، والبيئة هي مجموعة العناصر التي تؤثر في الإنسان، و يؤثر فيها^(١)، والبيئة ينظر إليها من جهة الدين والخلق، والاقتصاد والتعليم، والثقافة، إلى غير ذلك، فمن يعيش في الأرياف تختلف طباعه عنمن يعيش في المدينة، بفعل المؤثرات، ومن يتبعها إلى جنسية دولة تجده مختلف في طباعه وعاداته عنمن يتبعها إلى جنسية دولة أخرى، فترى التفاوت في السلوكيات والأخلاقيات والمعاملات^(٢).

فالبيئة إذن عامل قوي في قوة التأثير، حيث تجعل منه نسيجاً مختلفاً في الطباع والتعامل، وبالتالي فإن الأبناء في الأسرة الواحدة يحملون و يكتسبون من طباعها وأخلاقها الكثير، واختلاف الطباع والصفات بين الزوجين تؤدي إلى عدم التفاهم ما تكثرون معهم المشكلات التي تنتهي غالباً إلى الطلاق والمجتمع المكي بعض حالاته مثل هذا الاختلاف.

- سوء الاختيار المبني على الاستعجال في إتمام عقد النكاح دون تمييز وتروي.

فقد خلق الله البشر على صور مختلفة وفطernهم على أخلاق متباعدة وميول متغيرة و عقول متمايزة، كما جعلهم أجنساً وأنواعاً بعضها متجانسة مؤتلفة، وبعضها متباعدة متنافرة ولا يعرف الائتلاف والاختلاف إلا بالتحري والتعارف ولما كان عقد الزواج في الإسلام عقداً أبداً يدوم بدوام الحياة أو جب على كل من الزوجين قبل عقد الزواج حسن الاختيار، والتعرف على ما عليه الآخر من صفات، وهذا من أهم الأسس الصالحة التي تبني الحياة الزوجية وتقويها الارتباط بين الزوجين.

(1) البيئة بمفهومها العام هي الوسط أو المجال المكانى الذى يعيش فيه الإنسان يتأثر به و يؤثر فيه. هذا المجال قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جداً وقد تضيق دائرة ليشمل منطقة صغيرة جداً لا تتعذر رقعة البيت الذى يسكن فيه، للاستزاده ينظر: السليمان، محمد، 2007م، البيئة وأثرها في سلوك الإنسان، دار كنز المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص 132 .

(2) للاستزاده حول البيئة ينظر: عبد الحميد، أحمد، 2003م، الأسرة والبيئة، المركز الفلسطيني للدراسات والإعلام، غزة، فلسطين، الطبعة الأولى، (ص 22 وما بعدها).

- اختلاف كل من الزوجين لمفهوم الزواج أو النظرة إليه على أنه لتحقيق رغبة جنسية أو مصلحة مادية وليس أنه سكن ومودة ورحمة، خاصة مع وجود فارق كبير في السن بين الزوجين.
 - القسوة والتسلط والعصبية الزائدة وغيرها من الأخلاق والطبع الصعبة والتي يستحيل على أحد الشريكين التكيف معها أو تقبلها.
 - الأسباب الجنسية، ويكفي أن أذكر الفضائيات والانترنت التي انعكس تأثيرها السلبي على الرجال والنساء على حد سواء^(١).
 - كثرة مطالب الزوجة المالية سواء كان ذلك تلبية لرغباتها الشخصية أو استجابة لطلبات أسرتها والضغوط التي يفرضها المجتمع من حولها للإنفاق بشكل معين؛ بحيث تكون هذه المطالبات المالية فوق طاقة الرجل.
 - سلوك الزوج الإنفاقى بخجل الرجل وتقديره على زوجته وأطفاله رغم سعة حاله ويسره يفجر المشكلات بينهما وتبدأ الزوجة في اتهامه بالقصصير في القيام بمسؤولياته وواجباته الأسرية.
 - الطلاق العاطفى بين الزوجين عندما يكتشف أحد الزوجين أن الحياة الزوجية لا تلبي له مطالبه وتشبع رغباته.
- لا شك أن الزواج وتكوين أسرة يعتبر هدفاً لكل فرد سوي في أي مجتمع على وجه الأرض ومع تعدد الأهداف الخاصة من الزواج إلا أن هناك ثلاثة أهداف رئيسة للزواج هي:
- (١) الإحسان في الإسلام إرواء الغريرة الجنسية .

(١) للاستراحة ينظر: عبد المحمود، عباس، والبشيري، محمد، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط١، ص 129 وفيها ذكر لأهم أسباب جرائم العنف الأسري ومنها الفضائيات، وضعف التمسك بالأخلاق الإسلامية. فليراجع.

(2) التكاثر أو حصول الذرية.

(3) الاستقرار النفسي، ولا شك أيضاً أن عدم توفر أحد هذه العناصر يؤثر سلباً في استمرار الحياة الزوجية لترابطها الوثيق مع بعضها البعض، غير أن أكثر مشكلات الزوجية التي تهدد أركان الحياة الزوجية تباع من تأثير هذه المشكلات تباع من تأثير هذه المشكلات على الاستقرار النفسي. لأحد الزوجين أو كليهما وهو ما يسمى بالطلاق العاطفي والذي هو بداية حدوث الانفصال الجسدي قبل الفراق النظامي المعبّر عنه بالطلاق البالغ^(١).

• التصرفات المالية لأحد الزوجين أو كليهما تلعب دوراً لا يستهان به في حياة الأزواج ومسيرة الأسرة وبقائهما.

• انتشار الأمراض العصرية كمرض السكري وأمراض ضغط الدم وما تركه من آثار نفسية، وصحية، واجتماعية^(٢).

• انعدام الثقة بين الزوجين، وتغليب سوء الظن على التصرفات وردود الأفعال^(٣).

وجود المرأة في العمل يجعل بعض الرجال في تخوف دائم وشك وحذر إن من الغيورين، وخاصة في هذا الزمان الذي استمرأ الناس فيه عمل المرأة في شتى مجالات العمل، ولو مع الرجال.

(1) للاستزادة ينظر: مجموعة من المختصين، 2006م، دليل الإرشاد النفسي- الإرشاد بالمقابلة، مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2 / 49.

(2) بلغت نسبة الاصابة بمرض السكري - على سبيل المثال - في المملكة العربية السعودية 38٪ من عدد السكان الإجمالي، انظر: موقع صحيفة الرياض السعودية، 2010، <http://www.alriyadh.com/1021086>

(3) هذه أهم الأسباب من وجهة نظري خلال عملي كمستشار أسري في مركز وفاقنا للاستشارات الأسرية بمكة. وفي الفصل السابع: الدراسة الميدانية مزيد توضيح وبيان، فلتراتجع.

وبالتأكيد سيدفع ذلك الرجل إلى التحري والمراقبة والشك، وستكبر المشكلة وتتفاقم إذا علمت الزوجة بذلك بما يؤدي إلى انعدام الثقة وتبادل الاتهام فسيتحكم النزاع الذي قد يؤدي إلى الفراق، إن لم تترك المرأة العمل تحت ضغط من زوجها، فتكون بين بقاءها في عملها أو بين خيار انفصالها عن زوجها بدعوى حفاظها على مستقبلها المهني والأمان الوظيفي ما قد يجلب المتابعة لها ولأسرتها ويؤدي بها في النهاية إلى الانهيار والطلاق^(١).

ويرى الباحث أن انتشار ظاهرة زواج المقيمين والذي بُرِزَ أخيراً في المجتمع السعودي عامه والمجتمع المكي على وجه الخصوص وأخذ هذا النمط من الزواج مجموعة من المسميات مثل زواج الفرنجد، أو الويكيند أو الزواج السياحي من الخارج^(٢)، وغيرها من المسميات التي تشير إلى نمط واحد من الزواج يتميز بالعوامل الآتية:-

1) عدم التزام الزوج بأوقات محددة أو المبيت أو خلافه.

2) السرية التامة.

3) أحياناً عدم الرغبة في إنجاب الأطفال على الأقل في السنوات الأولى من الزواج.

(1) للاستزاده ينظر: العليان، فاطمة، 2005 م، الطلاق، أسبابه، آثاره، علاجه، دراسة موضوعية لظاهرة الطلاق في المجتمع الخليجي والعربي، دار العليان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ص 86 وما بعدها.

(2) مصطلح الزواج السياحي هو: أن يعمد أحد السائحين والزوار للدولة ما إلى الزواج من فتاة من هذه الدولة وتكون النية مبيتة في الطلاق بعد قضاء إجازته والتي غالباً ما تكون في الإجازة الصيفية وهذه الصورة أشهر الصور، بل هي أعم وأغلب الحالات التي تحصل ويقصدها الناس، فهي المقصودة عند إطلاق مسمى الزواج السياحي في الغالب. وقد يسميه البعض (زواج المصيف)، زواج المسافر، على وزن زواج المقيمين وهو موجود ومتشر布 بمنسبة متفاوتة في دول أخرى كالهند، وسوريا، ومصر، واليمن، وإندونيسيا وغيرها من الدول الإسلامية الفقيرة وتأثيره على المجتمع السعودي والمكي على وجه الخصوص من ناحية تعود الزوج على هذه النوع من الزواج ودخوله في مشكلات أسرية تنتهي غالباً بالطلاق. وقد تأسست جمعية خيرية سعودية لرعاية أبناء الأسر السعودية في الخارج ولها ميزانية ومكاتب في بعض هذه الدول الإسلامية خاصة لمن تركهم آباء لهم دون نفقة أو سكنى. انظر: الحجبيان، عبد العزيز، 2009 م، الزواج السياحي، دراسة فقهية اجتماعية تطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 46 وما بعدها.

4) غالباً ما يقدم عليه المتزوجون.

5) عدم الالتزام أحياناً الإنفاق على الزوجة أو تأمين سكن خاص.

وأعتقد أن انتشار زواج المسيار يمكن أن يعزى لمجموعة من العوامل بعضها متعلق بالنساء وبعضها متعلق بالرجال وبعضها الآخر متعلق بالمجتمع، وسنستعرض هذه العوامل بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

أسباب نشأة وظهور زواج المسيار:

أولاًً: أسباب تتعلق بالنساء ومنها:

1 - العنوسية أصبحت العنوسية ظاهرة اجتماعية مؤرقة أفرزتها الحياة المعاصرة، وهي تكبر وتتسع وتفرض نفسها على المجتمع كأمر واقع وخطير⁽¹⁾. وفي اعتقادي أنها من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود زواج المسيار وانتشاره، فوجود عدد كبير من الفتيات التي بلغن سن الزواج ولم يتزوجن بعد، يعد سبباً رئيساً لانتشار هذه الظاهرة وقد ظهرت احصاءات كبيرة حول عدد العوانس في المجتمع. وفي استطلاع للرأي أجرته مجلة الأسرة السعودية وشمل (363) فتاة من المملكة العربية السعودية رأت (46، 62) من الفتيات أن سبب ظهور زواج المسيار هو عنوسية المرأة، أو طلاقها أو حاجتها إلى الأطفال، فعندما تبقى المرأة من دون زواج، وتقل فرصتها في الزواج تضطر المرأة أو ولديها إلى تقديم تنازلات من أجل الحصول على زوج بشروط ومواصفات أقل مما كانت تطلبه من السابق لأنها تشعر بأن الوقت قد تداركها وأن قطار الزواج قد فاتها وأن

(1) هذه أهم الأسباب من وجهة نظرني خلال عملي كمستشار أسري في مركز وفاقنا للاستشارات الأسرية بمكة. وفي الفصل السابع: الدراسة الميدانية مزيد توضيح وبيان، فلتراجع.

حاجتها إلى هذه العلاقة التي تشبع رغباتها وتحقق حلم الأئمة تحصل بزواج وإن كان ناقص الشروط⁽¹⁾.

2 - رفض كثير من النساء لفكرة التعدد: كثير من النساء لا يقبلن التعدد، مع تسليمهن بأن هذا هو شرع الله عز وجل إلا أن الغيرة الطبيعية لدى المرأة تجعلها لا تقبل به واقعاً عملياً، وهذا الرفض أدى إلى زيادة نسبة العنوسية، إذ أن المرأة لا تقبل بزوج له زوجة أولى، حتى إذا تقدم بها العمر ولم تحصل على زوج اضطرت إلى تقديم تنازلات من أجل الزواج كما في زواج المعيار.

وقد أدى هذا الرفض إلى جلوء الرجال إلى الزواج عن طريق المعيار بدافع الحرص على عدم علم الزوجة الأولى، وكذلك الخوف على كيان أسرته من الاهتزاز، بعدم المبيت، وعدم السكن، والسرية مما يجعل من الصعب على زوجته الأولى أن تعرف

. به.

3 - بعض الظروف الخاصة بالمرأة: ربما لا يوجد عائل لوالدي الفتاة إلا هي، أو يكون عندها بعض الإعاقة التي تمنعها من تحمل مسؤولية البيت، ويرغب والديها تزويج ابنته دون أن يكلفو الزوج شيئاً أو أن تكون المرأة مستقلة، أو مكتفية مادياً وتعيش في ظرف خاص مثل كونها أرملة وأم لأطفال، أو أنها لا تحظى بالقدر الكافي من الجمال.

(1) انظر: حماد، سهيلة، 2010م، زواج المعيار، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط 1، ص 32 وما بعدها.

ثانياً: أسباب تتعلق بالرجال:

- 1- رغبة بعض الرجال في المتعة: يرغب بعض الرجال في التعدد من أجل المتعة التي ربما لا يجدها مع زوجته الأولى، بسبب كبر سنها مثلاً أو اشغالها مع أولادها ونحو ذلك، وهذا حق مشروع ولكن خوفهم من علم زوجاتهم، وحرصهم على شعورهن، وعلى كيان الأسرة أدى إلى ظهور هذا النوع من الزواج، فيتمنى الحصول على المتعة، وإعفاف النفس من دون المبيت، أو التغيب طويلاً عن مسكنه الأول..
- 2- عدم رغبة بعض الرجال في تحمل المزيد من الأعباء: هروب بعض الرجال من تبعات الزواج العادي وواجباته، فبعضهم ليس لديه الاستعداد أو القدرة على تحمل المزيد من الأعباء الإضافية في حياته الأسرية خصوصاً في العصر الحاضر والتكلفة الباهظة في الزيجات، مع رغبته في زوجة من أجل المتعة والإعفاف، وقابلت رغبته هذه رغبة كثير من المطلقات والأرامل والعوانس في الزواج، فأدى ذلك إلى ظهور هذا النوع من الزواج.
- 3- عدم استقرار الرجل بسبب العمل: قد يكون عمل الرجل غير مستقر، فهو يتربّد على بعض المدن، أو البلدان في عمل رسمي، أو تجاري، ويحتاج أثناء وجوده في هذا البلد إلى امرأة تُحصنَه، مع عدم استعداده لتحمل مسؤولية الزواج كاملاً فيلجأ إلى زواج المسيار؛ لأنَّه لن يستقر معها، ولن يأتيها إلا أثناء وجوده في هذا البلد، أو تلك المدينة وليس مستعداً لنقلها إلى بلد़ه أو مدینته^(١).

(١) عرف هذا النوع من الزيجات باسم زواج التجار وكان موجوداً إلى عهد قريب في المنطقة العربية وزواج المسيار ما هو إلا صورة منه وكذلك ذكر بعض صوره الفقهاء المتأخرن من أمثال ابن قدامة رحمه الله في كتابه المغني (٤٥٠ / ٧ - ٤٥١)، حيث عرض حالة رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن يبيت عندها في كل جمعة ليلة، وآخر تزوج امرأة وشرط عليها أن تنفق عليه كل شهر خمسة أو عشرة دراهم، وآخر يتزوجها على أن يجعل لها في الشهر أياماً معلومة. وعلى هذا يتضح أن الزواج وإن كان حديثاً في الاسم إلا أنه قديم بالفعل فإن له صوراً قد تكون مشابهة في الزمن الماضي.

ثالثاً: أسباب تتعلق بالمجتمع:

1- غلاء المهر وارتفاع تكاليف الزواج: يرغب بعض الرجال في الارتباط بزوجة تعفه، ويسكن إليها، سواء كانت الأولى أو الثانية، ولكن هناك عقبة في الطريق ألا وهي: مغالاة الأسر في المهر، وإلزام الزوج بتكليف باهظة قد تفوق قدرته المالية، وقابل ذلك وجود عدد كبير من المطلقات والأرامل اللاتي قد يمتلكن المال ويرغبن في الزواج من زوج كفء وصالح، وعدد كبير من العوانس التي يرغب أولياً بهن في تزويجهن في الإعفاف والولد، حتى ولو أنفقوا عليهم، فأدى ذلك إلى ظهور هذا النوع من الزواج رغبة في تخطي أعباء الزواج العادي.

2- نظرة المجتمع بشيء من الازدراء للرجل الذي يرغب في التعدد: فيتهمه المجتمع بأنه شهوانى ولا هم له إلا النساء، وقد يكون هذا الرجل بحاجة فعلية إلى امرأة تعفه لظروف خاصة قد تكون عند زوجته، مما يدفعه للبحث عن زواج فيه ستر وبعد عن أعين المجتمع، فكانت هذه الصورة. وهذه النظرة للتعدد غير صحيحة وتحتاج إلى تصحيح فإن التعدد أباحه وفعله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون من

بعده⁽¹⁾.

(1) المسلسلات العربية رسخت فكرة قوية لدى كثير من النساء أن الرجل عندما يريد أن يعدد فهذا معناه أنه خائن، وكثيراً ما نسمع عن نساء طلبن الطلاق بمجرد أن سمعن أن أزواجهن أعدن الزواج مرة ثانية في السر، وطبعي أن يكون في السر ما دام أنه منزع عليه أن يتزوج حتى لو وجد لديه مبرر شرعي لذلك. وكذلك ترويج فكرة أن التعدد يهدم البيوت، ويشرد الأسرة، وهذا لوحده تشويه لما جاء به الإسلام فيما يخص التعدد الذي يعتبر مشروطاً تحكمه القيد. الباحث.

المبحث الثالث

الفتيا في الطلاق في المملكة العربية السعودية

التمهيد:

ستتحدث من خلال هذا المبحث عن واقع الفتيا في المملكة العربية السعودية ودور القضاء في التعامل مع القضايا الزوجية لما لها من أثر واضح في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية ومدينة مكة المكرمة على وجه الخصوص وذلك فيما يلي:

علاقة الفتيا بالطلاق في المملكة العربية السعودية:

إثبات الطلاق في المحاكم، ولدى عدد كبير من القضاة: يأتي مطابقاً لما يُدلّي به المطلق نفسه؛ دون تعرّضٍ لسلامة ما يقوله من الناحية الشرعية.

وسبب ذلك أمران:

الأول: عدم الجرأة على التعرّض للفتوى في مسائل الطلاق.

الثاني: عدم المستند النظامي المخوّل للقاضي تعديل ما يطلب المطلق، أو تقييده.

ومن هنا منشأ المشكلة وحدوث التعارض بين حكم القاضي، وفتيا المفتى غالباً ما يلجأ الناس إلى اللجنة الدائمة للإفتاء لمحاولة إرجاع زوجته بعد ندمه لإعادة النظر في الحكم الشرعي في طلاقه خاصة إذا كان طلاقاً بداعياً^(١).

(١) الخلاف في المسألة غير خاص، فالجمهور يقولون: بوقوع الطلاق؛ فإن كان بداعياً وقع مع الإثم، ولا إثم؛ إن وقع موافقاً للمشروع. وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول: بوقوع الطلاق السُّنْيَّ؛ دون البدعي، والحججة لكلا المذهبين مُقرّرة في مظامنه من كتب العلم. والدعوة في هذه الرقفة: إلى جهات الاختصاص عن القضاة الشرعي - وفهم الله - بالعميم على المحاكم: بعدم توثيق الطلاق البدعي، أيًا كان نوعه؛ اختياراً لقول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمة الله عليهما - وإلزاماً بالعمل به في هذه المسألة المتكررة: ليتحقق من ذلك أمور كثيرة؛ منها: أولاً / تعويذ الناس اتباع السنن بإجلائهم إليها، ومنعهم من التلاعب بكتاب الله. ثانياً / توفير الجهد على المطلق عند طرء الرغبة منه في الرجعة بزوجته. ثالثاً / تخفيف العباء عن دار الإفتاء، ليفرغ المفتون لما يفعالناس. رابعاً / توحيد الإجراءات في المحاكم؛ باختيار ما فيه تيسير على العامة.

المطلب الأول: مكانة الفتوى وأهميتها

الفتوى هي: ((تبين الأحكام الشرعية عن دليل من سأله عنها)).^(١) أي بيان الحكم الشرعي عند السؤال عنه من خلال النظر في الأدلة المعتبرة.

فالإفتاء منصب كبير، وعمل خطير، يتولى صاحبه تعليم الناس أحكام دينهم، وتوضيح طريق الشرع لهم، وبيان الحلال والحرام، والجائز والممنوع، ويقوم مقام النبي صلى الله عليه وسلم في وراثته لعلم الشريعة، وتبلighها للناس.

فلا يقوم به إلا العلماء الصادقون إذ "التبلigh عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ، والصدق فيه؛ فلذا لا يصلح إلا من اتصف بالعلم والصدق؛ ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة، عدلاً في أقواله وأفعاله، متشابه السر والعلنية في مدخله ومحرجه وأحواله، وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بال محل الذي لا يُنكر فضله ولا يُجهل قدره، وهو من أعلى المراتب السنّيات فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسماءات؛ فحقيقةً بمن أقيم في هذا المنصب أن يُعدَّ له عدته، وأن يتأنب له أهنته، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به، فإنَّ الله ناصره وهاديه، وكيف وهو المنصب الذي تولاه بنفسه فقال تعالى: ((وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِنُكُمْ فِيهِنَّ)).^(٢)

وكفى بما تولاه الله تعالى بنفسه شرفاً وجلاً، ولি�علم الفتى عمن ينوب في فتاواه، وليوقن أنه مسؤول غداً، وموقف بين يدي الله".^(٣)

فلا شك إذن أن الفتوى من الأمور الجليلة الخطيرة التي لها شأن عظيم في الشريعة الإسلامية ولذا تورع كثير من السلف عن الإفتاء، وتدافعوا الفتوى بينهم، كلُّ يودَّ أن يكتفي

(١) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، 32 / 20.

(٢) سورة النساء، الآية: 121.

(٣) انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، 1422 هـ، إعلام المقعدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط١، 1 / 27).

أخوه مؤنثها ويقوم بواجبها، فهي من فروض الكفايات التي إذا قام بها البعض سقطت عن الباقي.

ومما يدل على مكانة الفتيا في الطلاق ودورها في حفظ الحقوق وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية وأهمية الحكمة في التعاطي مع المسائل الشرعية خاصة ما يتعلق بالحياة الأسرية العامة ما حصل لملك التمار (خدابنده) الذي خلف أخيه قازان، وكانا يُظهران الإسلام والسنّة، فقد قيل إنه غضب يوماً من زوجته فطلقها ثلاثة ثم أراد أن يردها إلى عصمتها، فقال له فقهاء أهل السنة إنه لا سبيل إلى ذلك حتى تنكح زوجاً غيره، وصعب عليه ذلك فأشار عليه رجال حاشيته من الشيعة بأن يدعو ابن المطهر الحلي الشيعي، فلما حضر أفتاه ابن المطهر بأن الطلاق لم يقع وأن له أن يعاشر زوجته، فسر خدابنده وانتقل لمذهب التشيع، وكتب إلى عماله في الأمصار بذلك^(١).

واليوم نرى أن واقع الفتيا في مسائل الطلاق في المملكة العربية السعودية يحتاج إلى إعادة نظر خاصة مع ظهور كثير من المشكلات الحادثة والنوازل الفقهية الملحة والتي تتجدد يوماً في يوم، وحاجة النظام القضائي الخاص بالأحوال الشخصية إلى مراجعة شاملة وهو ما تقوم به الآن وزارة العدل السعودية من استحداث محاكم خاصة بالأحوال الشخصية^(٢) ومكاتب للصلح والتوفيق الأسري.

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، المتقدى من منهاج الاعتدال، هامش لمحب الدين الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 20، وقال أيضاً: «هي الخطوة الأولى في التشريع الرسمي للدولة في خراسان وإيران» اهـ. فهذا الطلاق لا يقع عند ابن حزم، وجمهور الإمامية الشيعة، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، شاكر، أحمد محمد، نظام الطلاق في الإسلام، ص 65، مرجع سابق، وقد عدد سليمان العمير في كتابه (تسمية المفتين) واحدة عدداً كبيراً من العلماء كابن كثير، وابن رجب، والمراودي، وصديق خان القنوجي، ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر وابن باز والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله وغيرهم. مرجع سابق

(٢) ينظر: مجلة العدلية، الصادرة عن وزارة العدل السعودية العدد الثالث، محرم 1430 هـ يناير 2009م، ص 77، وقد صدر القرار بإنشاء 3 محاكم أسرية في كل من محافظة جدة، والرياض، والدمام، كبداية للتنظيمات القضائية والتي تقضي

المطلب الثاني: الفروق بين الفتوى والحكم القضائي

الإفتاء والقضاء مهمتان جليلتان عظيمتان لا غنى للمجتمع الإسلامي عنهما فبالأولى يحصل تعلم الدين وفقهه كما بها تُعرف الأحكام الشرعية فيما يقع للملكون (المستفتين) وفي ما يَجِدُ من النوازل بالنسبة للأمة. وبالثانية يفصل في المنازعات ويُحسم في الخصومات وتحفظ حقوق المظلومين من عبث الظالمين. غير أنه بين الإفتاء والقضاء فوارق أساسية ينبغي تمييزها اتقاء للخلط الذي وقع فيه بعض الناس.

ونظراً لأن سلطة المفتى العام ومكانته في المملكة العربية السعودية هي أعلى من سلطة القاضي وفق المعمول به حتى الآن لأن المفتى أعلم من حيث الأدلة، وأكثر اطلاعاً فيما يظهر، لذا سأبين شيئاً من الفروق بين المفتى والقاضي^(١).

سبق معنا تعريف الفتوى وأنها بيان للحكم الشرعي على سبيل التوضيح والبيان لا الإلزام.

ذلك أن القضاء هو: ((تبين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الخصومات))^(٢). فالقضاء شبيه بالفتوى من حيث أن كلاماً منها إخبار عن حكم الشارع في واقعة من الواقع، كما يشتركان في أنها مبنيان على إعمال النظر في الصور الجزئية، وإدراك ما اشتملت عليه من أوصاف، وتمييز ما يجب اعتباره من هذه الأوصاف وما لا يجب، وربط الحكم الشرعي بالمعتبر منها، وهذا يعني أن الأصل في القاضي والمفتى أن يكون مجتهداً.

بتخصيص محاكم بحسب القضايا، واعتماد القضاة المتخصصين المؤهلين للفصل فيها انظر: مجلة العدل، وزارة العدل السعودية، الرياض، العدد 46، ربيع الآخر، 1431 هـ ص 336.

(1) انظر، ابن القيم، إعلام الموقعين (1/ 50). مرجع سابق.

(2) البهوي، منصور، 1381 هـ شرح متنه للإرادات، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط 1، 3 / 459.

وتشترك الفتوى مع القضاء في الوجوه التالية:

1. أن كلاً منها إخبار عن حكم الله تعالى.
2. أن كلاً منها لا بد فيه من توفر شرط الاجتهاد.
3. أن كلاً منها يلزم المكلف من حيث الجملة⁽¹⁾

الفروق بين الفتوى والحكم القضائي:

لما كان القضاء والإفتاء من النظم المرتبطة بالمجتمع الإسلامي ارتباطاً وثيقاً، باعتبار أنَّ كلاً منها يتناول ترسیخ العدالة بين أفراد ذلك المجتمع بتطبيق الأحكام الشرعية على الواقع المختلف، ولما كان كلاً النظامين معنی بإظهار حُکم الله في الواقعة المعروضة عليه، كان لزاماً علينا أن نتعرّض للفتوى من جوانبها المختلفة؛ لنرى مدى الفروق بينها وبين الحكم القضاء ومن ابرزها:

- 1 - أن الفتوى إخبار عن الحكم الشرعي، ولا إلزام فيها للمستفتى أو غيره، بل له أن يأخذ بها، وله أن يتركها ويأخذ بفتوى مفت آخر، أما القضاء فهو إخبار معناه الإنشاء للحكم والإلزام به.
- 2 - أن الفتى يفتى بالديانة على باطن الأمر ويدين المستفتى والقاضي يقضي على الظاهر.
- 3 - الفتوى أعم من القضاء؛ إذ أن العبادات كلها لا يدخلها القضاء البة، بل تدخلها الفتيا فقط، وهي تعنى المسائل الدنيوية والأخروية بخلاف القضاء فهو يختص بالمسائل الدنيوية فقط.

(1) انظر: القرافي، شهاب الدين أحمد، الفروق بدون طبعة وبدون تاريخ، عالم الكتب، لبنان: 4/48-54 وابن القيم، إعلام الموقعين: 1/36-38، 220-221 مرجع سابق، المالكي، محمد، وتهذيب الفروق، 2010م، وزارة الأوقاف السعودية، الرياض: 4/89-97.

4- أن الفتوى تصح من لا يصح منه القضاة، مثل العبد والمرأة، فإن هؤلاء تصح منهم

الفتوى ولا يصح منهم القضاة⁽¹⁾.

ومنها أن القضاة لا يكون إلا بلفظ منطوق، وتكون الفتيا بالكتابة والفعل والإشارة⁽²⁾.

وعلى ذلك يمكن القول: "إن الفارق الأول والأساسي بين الفتوى والحكم هو عنصر الإلزام، فكما رأينا من التعريف السابق أنه وإن كان كل منها يعتمد الأدلة الشرعية لاستنباط الحكم الشرعي المسؤول عنه، فإن الفتى مُخِرٌ عن الحكم للمستفتى، والقاضي مُلِزِمٌ بالحكم، وله حقُّ الحبس والتعزير عند عدم الامتثال، كما أنَّ له إقامة الحدود والقصاص.

(1) ابن القيم، إعلام الموقعين، 1 / 48-49. مرجع سابق.

(2) انظر البهوي، منصور، 1427 هـ، المنح الشافعيات بشرح مفردات الإمام أحمد، كنوز أشبيليا، الرياض، ط 1، 2 / 773.

المطلب الثالث: فتاوى الطلاق الرسمية في المملكة العربية السعودية

المفتي مخبر عن الحكم للمستشار، والقاضي ملزم بالحكم وله حق التعزير والحبس عند عدم الامتثال كما مر بنا، وسائلين في عدة نقاط واقع فتاوى الطلاق عبر مكتب المفتي العام من خلال ما يلي:

أولاً: آلية الفتيا في حالات الطلاق:

جرت العادة في المحاكم الشرعية، وعبر مكاتب الدعوة التابعة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء في مناطق المملكة وأرجاءها على إحالة حالات الطلاق والاستفتاءات في السابق إلى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- عندما كان مفتياً عاماً للمملكة، واستمر العمل على ذلك حتى عُين سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتياً عاماً للمملكة من بعده، وما زال العمل مستمراً على ذلك حتى تاريه، يكتب المستفتى عن طلاقه سؤاله ويرسل عبر مكاتب الدعوة إلى سماحة المفتى ليرى رأيه في المسألة ويحكم بما يراه مؤيداً بالدليل^(١).

وهكذا بعض أهل العلم من غير قضاة المحاكم يعتذرون غالباً عن الفتوى في كثير من مسائل الطلاق ويرشدون السائل إلى مراجعة رئاسة الإفتاء ومكاتبها المختلفة أسوة بالمحاكم وتوحيداً للفتاوى ولاعتبارات أخرى منها مكانة المفتى وسعة علمه، وقدرته على تقضي الأحكام في حال لم يطبق القاضي ما عليه الفتوى من إيقاع الثالث بلفظ واحد طلاقاً بائنا^(٢).

يدل على ذلك كثرة ما يرد على المفتى من أسئلة حول مسائل الطلاق إذا بلغت اثنين وأربعين ألفاً وأربعمائه وثلاثة وثلاثين (42433)، منذ تولى العمل 1419هـ إلى تاريخ

(1) صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء، 4 ربيع الثاني، 1430هـ، 31 مارس، 2009م، عدد 11081. مجلس الشورى يناقش حالة قضايا الطلاق المختلف فيه والمحال من المحاكم بواقع 20 قضية يومياً. ويدرس حلولاً عملية لهذه المشكلة.

(2) صحيفة الرياض، الجمعة 21 صفر 1431هـ 5 فبراير 2010 - العدد 15201 ص 25.

18 / 2 / 1431 هـ منها 4300 قضية طلاق عرضت على المحاكم السعودية خلال الفترة

الماضية وتمت إحالتها من القضاة إلى سماحة المفتى حاجتهم إلى «فتوى رسمية» لإتمامها، بحجة وجود شبه في عملية إلقاء الطلاق على النساء المعنيات بتلك القضايا.

وقالت لجنة الشؤون الإسلامية في الشورى في دراستها لهذا الموضوع «تم إصدار عدد 4242 فتوى طلاق خلال العام الماضي 1430 هـ». وبررت ذلك «لأن جميع أصحاب الفضيلة أعضاء اللجنة الدائمة ورؤساء المحاكم والقضاة قد تخلوا عن مسألة الفتوى بالطلاق بالثلاث، وما اشتبه بأنه طلاق بائن». ولاشك إن حصر مسؤولية الفتوى بقضايا الطلاق فيه مشقة على مفتى عام البلاد، الذي يعالج أكثر من 20 حالة من هذا النوع في اليوم الواحد^(١).

ثانياً: المشكلات التي تعرّض عمليات الإفتاء

توجد بعض المزالق التي تعود إلى كيفية استقبال الفتوى وتلبيتها وتمثل في النقاط الآتية:

أ - تأخر عرض الأسئلة على المفتى:

تعاني الرئاسة العامة للإفتاء من مجموعة صعوبات تم تلخيصها على النحو الآتي:

- 1) عدم افتتاح فروع للرئاسة في أنحاء المملكة مع وجود الحاجة الملحة لذلك.
- 2) معاناتها مع وزارة المالية عند دراسة الميزانية في كل عام.
- 3) كثرة فتاوى الطلاق وعدم وجود مكتب متخصص في أمور الطلاق.
- 4) قلة أعضاء الإفتاء وخصوصاً في الصيف لانتقال أعضاء اللجنة الدائمة إلى الطائف.

(1) صحيفة الرياض، الجمعة 21 صفر 1431 هـ 5 فبراير 2010 - العدد 1520 ص 25.

5) افتقارها للموقع الإلكتروني باللغات المختلفة وضعف الميزانيات المعتمدة لها بهذا الشأن وخصوصاً مع دخول التقنية الحديثة في كل المجالات^(١).

ب - إصدار الفتوى دون سماع أطرافها:

بعض مسائل الطلاق تحتاج إلى سماع كلاً الطرفين لا مجرد الكتابة فحسب، وبذلك لا يمكن للزوجين الإدلاء بكل ما لديهم نظرة لكثرة السائلين، وضيق وقت الفتوى.

وقد يتعدّر سماحة المفتى عن الفتى إذا التبس عليه سؤال المستفتى فيعيدها إلى طالب الفتوى ليراجع المحكمة الشرعية التابع لها ومن أمثلة ذلك خطاب موجه من سماحة مفتى عام المملكة العربية السعودية إلى مدير مكتب الدعوة والإرشاد في منطقة مكة المكرمة ونصه الآتي:

((من عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ إلى حضرة الأخ المكرم مدير فرع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء في منطقة مكة المكرمة وفقه الله لكل خير آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد:

فأعيد إليكم برفقة كتابكم رقم... وتاريخ... ومشفو عاته المتعلقة بطلاق المدعو /
..... سجل مدنی رقم... لزوجته المدعوة /
سجل مدنی رقم / وأفيدكم أنه ليس لي في الموضوع فتوى للإشكال في
الطلاق الأول المكرر الذي في تاريخ / / ويرشدان - أي الزوجين - مراجعة
المحكمة وفيما تراه المحكمة الكفاية إن شاء الله أثابكم الله وشکر سعيكم والسلام عليكم

(1) صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء 04 ربيع الثاني 1430 هـ 31 مارس 2009 العدد 11081.

ورحمة الله وبركاته، ، التوقيع / المفتي العام للمملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء والرئيس العام للبحوث العلمية والافتاء)^(١).

ج- التشديد فيما تعم به البلوى (الطلاق البدعي):

وذلك أن بعض مسائل الطلاق كالطلاق ثلاثةً بلغة واحد كانت الفتوى على التشديد فيها دون رفع الحرج عنمن وقع فيها أو اعتبار خلاف العلماء في أصل المسألة.

د- الجمود على الفتاوى الموجودة في كتب الفقهاء القدامى دون التنبه إلى متغيرات الواقع^(٢).

ثالثاً: آثار خلاف القضاة في مسائل الطلاق

تهيب كثير من القضاة عن القول بواقع الطلاق في بعض المسائل الاجتهادية فيه، إما شعوراً منهم بعظم المسؤولية والتبعية فيها، وإما لعدم إلمامهم بأقوال العلماء في بعض مسائلها، أو تعظيمهم لشأن الفتوى، وتوقفهم في بعض الأحيان عن القول في دين الله بلا علم، كما أن جمود بعض القضاة على أقوال العلماء السابقين، وتشددهم في الأخذ بإيقاع الطلاق دون نظر في المصالح واعتبار للمفاسد!!^(٣).

جعل مهمة النظر في كثير من مسائل الطلاق المعلقة لدى سماحة المفتى دون غيره، ما سبب تحابيل البعض على الإفتاء، ومحاولتهم إبطال الأقضية الشرعية بفتوى المفتى عبر قلب الحقائق

(١) وثيقة صادرة بتاريخ 12/7/1434هـ من سماحة مفتى عام المملكة إلى رئيس فرع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء نسخة موجودة لدى الباحث، إضافة إلى مرفق نموذج طلب فتوى من سماحة مفتى عام المملكة العربية السعودية وهو عبارة عن ثلاثة صفحات يتم تعبئتها النهاذج بحضور الزوجين إما أمام القاضي، أو لدى مكتب الدعوة والإرشاد التابع للرئاسة العامة للإفتاء والدعوة والإرشاد وعن طريقه يتم إرسال الفتوى ومن ثم يتم عرضها على سماحة المفتى ويرد على السؤال بما يظهر له. انظر الملحق نموذج رقم (٤).

(٢) انظر: آل الشيخ، محمد، 1395هـ بجموع فتاوى ورسائل، الرياض، السعودية، بدون، ط 31/11.

(٣) آل معجب، سعود، رئيس محكمة الضمان والأنكحة بمحاكم الرياض، مقابلة صحيفة الرياض السعودية بتاريخ 1429هـ، عدد 14546/4/15.

أحياناً، أو إخفاء الدقائق المؤثرة في الحكم الشرعي الواجب في مثل هذه الواقع، وما يتربّع عليها من أحکام، وينبني عليها من مسائل لازمة وهو ما بينه سماحته حين سئل عن تحايل بعض السائلين على الأحكام الشرعية، قائلاً: "هناك العديد من الحالات الغريبة -أي المتخايلين- وبحمد الله بدأت تتلاشى وتقل".

ومن هذه الحالات قضية طلاق قد أفتى فيها سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- مرتين بأن الطلاق بائن بينونة كبرى لا رجعة فيه... وقام الزوجان بالذهاب إلى إحدى المحاكم وأثبتتا أن الطلاق مرة واحدة فقط وعندما تمت إحالة القضية علينا وجدنا أنه قد أفتى لهما بأن الطلاق بائن وقد تم اتخاذ الإجراءات الالزمة في ذلك⁽¹⁾.

ولا سبيل - من وجهة نظري - إلى حل هذه القضايا وأمثالها إلا بإحياء فقه الاجتهد الجماعي التي تتطلب رأي الخبراء من المجامع الشرعية والعلمية، وما إلى هذه الجهات ذات الاختصاص، وإيجاد مرجعيات ذات خبرة وكفاءة علمية وواقعية تنظر في مسائل الطلاق وغيرها من المسائل الشرعية⁽²⁾.

(1) صحيفة الرياض السعودية، ص 25، مرجع سابق، قال البهوي رحمه الله فيما ينبغي أن يكون عليه الفتوى من معرفة الناس: "ينبغي أن يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم، ولا ينبغي له أن يحسن الظن بهم، بل يكون حذراً فطناً مما يصورنه في سؤالاتهم؛ لتلا يقعوه في المكروره" ، البهوي، منصور بن يونس، 1983، كشاف القناع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ط، 6 / 299.

(2) الخلط بين القضاء والإفتاء من أكثر المآخذ التي تقف عائقاً أمام تنفيذ بعض الأحكام القضائية المتعلقة بالطلاق بشكل ملحوظ، والقاعدة الشرعية تنص على أن (حكم الحاكم يرفع الخلاف) وأن للقاضي أن يختار من الأمور الخلافية ما يراه مترجحاً لتحقيق مصالح شرعية ومقاصد مرعية ذلك أن استقرار القضاء على اختيار رأي من الآراء الاجتهادية في الشريعة ولو كان = مرجواً يرفع التزاع بين الناس، ويلزمهم العمل به، ويحسم كثيراً من مسائل الطلاق المختلف فيها مثل الطلاق المجموع، والطلاق في الحيض، وكذلك بعض مسائل الميراث والوصية الواجبة وغيرها. الباحث.

الخلاصة:

ما سبق يتبيّن أنّ مدينة مكة المكرمة - حرسها الله - هي المدينة الثانية بعد العاصمة الرياض في ارتفاع نسب معدلات الطلاق بحسب احصائيات وزارة العدل السعودية وذلك يرجع إلى أسباب عديدة منها ما هو عام تشتّرُك فيه معها غيرها من المدن والقرى السعودية ومنها ما هي عوامل خاصة بالمجتمع المكي نظراً لتميزه بتنوع اعراقه وكثرة سكانه من شتى أنحاء العمورة.

وقد بيّنت الدراسة وجود تضارب واضطراب بين واقع الفتيا في المملكة العربية السعودية والجهاز القضائي نظراً لتشدد بعض القضاة في إيقاع الطلاق البدعي كطلاق الثلاث بلفظ واحد وغيرها من المسائل الخلافية والتي تحتاج إلى إعادة نظر ومزيد من الدراسة والاتفاق بين المؤسسة الدينية وبين الجهاز القضائي وهو ما وضحته الدراسة من خلال ما سبق.

الفصل الرابع

الآثار المترتبة على الطلاق البائن في المجتمع

السعودي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الآثار الاجتماعية.

المبحث الثاني: الآثار الأخلاقية.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية.

تمهيد:

لاشك أن الطلاق يترك آثاره السلبية على المطلقين وعلى أولادهم وعلى المجتمع بأسره، وأن الضرر الذي يقع على هذه الفئات نتيجة الطلاق هو أكبر بكثير من مقاصد الطلاق وأحكامه والآداب الإسلامية المصاحبة لوقوعه إذا خرج عن ضوابط الإسلام، وانحرف عن حكمه وأهدافه وفيما يلي سأبين جوانب من هذه الآثار^(١).

المبحث الأول

الآثار الاجتماعية

بنظرة فاحصة مدققة على الجوانب الاجتماعية نجد أن الضرر الأشد والأخطر يقع على أربع فئات في الحياة الأسرية، وحري بنا هنا أن نتحدث عن كل فئة من هذه الفئات ونبين الضرر الواقع عليها اجتماعياً، ونلقي الضوء على آثار وسلوكيات كل فئة بعد وقوع الطلاق^(٢).

أولاً: آثار الطلاق على الزوجات

آثار الطلاق المباشرة لا ترتبط بالمرأة المطلقة فحسب وإنما تمتد تلك الآثار لتشمل كل من الأولاد والزوج والمجتمع، وهكذا يكون تأثير الطلاق سلبياً على مؤسسة الأسرة وترابطها والأسرة هي النواة في المجتمع.

(١) يقصد بالآثار هنا التبعات والتنتائج السلبية التي تترتب على الطلاق، وليس ما يتربّ عليها من أحكام كالحقوق المادية والنفقة والحضانة وغيرها.

(٢) إن الآثار السلبية ليست كلها حتمية لازمة في كل طلاق فقد يكون بعضها وقد لا يكون، إلى جانب أن الطلاق قد يكون به آثار إيجابية حين يرفع به ضرر كبير بين الزوجين يتوقع حصوله فيم لم يقع الطلاق فكان الطلاق بذلك رحمة لكل منها.

فهي التي تحس بألم الطلاق في المقام الأول خصوصاً إذا لم يكن لها معيل غير الزوج أو مصدر رزق آخر وهي التي تواسي فراقها بدموعها، وتحاول إخفاء حزنها في الغالب على من حولها وربما عد بعض أهلها رجوعها إليهم بعد زواجهها مشكلة كبيرة وربما اسمعواها من الكلمات ما لا يليق بحالها ومال أمرها.

فتبقي أسرة القيود الاجتماعية تعاني الأمرين، ومن المشكلات الأخرى التي قد تلتحقها كمطلاقة فقدان المورد الاقتصادي الذي كان يوفره الزوج وبذلك يضيق مجال مصروفها، ويتردى مستوى معيشتها فتشكل عبئاً على عائلتها وخاصة إذا كانت عائلتها تعاني من ظروف اقتصادية سيئة مما يجعلها تلجأ لطلب المعونة من مراكز الإعانة الاجتماعية والهيئات الخيرية وهذا في حد ذاته يزيد من عذابها النفسي- فتصاب بروح اليأس والاكتئاب. وتصبح عرضة للانحرافات السلوكية كتعاطي المخدرات أو العلاقات غير الشرعية أو محاولات الانتحار^(١).

ومن أبرز هذه الآثار:

- سوء التكيف الاجتماعي، والانسحاب من سياق الحياة الاجتماعية والشعور بالاغتراب الاجتماعي داخل محيط العائلة، جراء الوصم الاجتماعي الذي سيلاحقها بسبب طلاقها، سواء داخل محيطها العائلي أو الوظيفي أو الاجتماعي.

فقد كشفت نتائج دراسة علمية سعودية أجريت على 840 سيدة أن معظم المطلقات السعودية يعاني من سوء التكيف رغم ارتفاع مستواهن التعليمي، فقد أظهرت الدراسة أن (42) من المطلقات السعوديات يعاني من سوء التكيف الشخصي بعد الطلاق ونسبة غير المتكيفات اجتماعياً بلغت (33%) ونسبة غير المتكيفات أسررياً (30%) وأظهرت

(1) انظر: الشيشيكي، الجازية، 2009م، المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، عدد 455، 3/98.

النتائج أن أكثر من ثلث المطلقات في العينة تقريباً لم تستمر حياتهن الزوجية أكثر من سنتين ونصف السنة، كما أوضحت ارتفاع نسبة الطلاق بين من تزوجن بمن هم دون المستوى الاقتصادي لأسرهن^(١).

• تدني فرص الزواج للمطلقة مرة أخرى لسوء التفسيرات المصاحبة للطلاق، واحتلال مكانها الاجتماعية خاصة كلما زاد عمرها، وصعوبة التخلص عن الأبناء ورعايتهم^(٢). وفرص الزواج مرة أخرى إن تيسرت لها فإذاً ما أن يكون من زوج كبير في السن أو مريض أو شخص توفيت عنه زوجته، كما أن الثقافة السائدة لا تتيح للشخص الأعزب الزواج من امرأة مطلقة خشية انتقاد أفراد المجتمع له فالمطلقة إما زوجة ثانية أو لا تتزوج أبداً في معظم الأحيان.

فقد أشارت الدراسات إلى أن نسبة الأزواج الذين تزوجوا بعد الطلاق أعلى من نسبة الزوجات المطلقات، وقد وضحت غالبية المطلقات أنهن ينتقلن بعد الطلاق إلى بيت الأهل للإقامة معهم، وأن أسرة الأم عادة تدعم أبناءها نفسياً واجتماعياً، ويعتبر هذا الوضع سلوكاً طبيعياً يرتبط باستمرار أهمية الأسرة الممتدة في البناء الأسري في المجتمع السعودي^(٣).

• قد يغير الطلاق من أنماط صداقات المطلقة، مما يجعلها تشعر بالوحدة الاجتماعية، وقد تبعد النساء المتزوجات عن المطلقة، خوفاً أو تشاوئاً منها، أو قد يعتبرنها خطراً على حياتهن الزوجية.

(1) انظر: الفريح، آمال، 2007م، التكيف الشخصي والاجتماعي والأسري والاقتصادي للمرأة السعودية للمطلقة دراسة تطبيقية في مدينة الرياض، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص 144 وما بعدها.

(2) انظر: الخطيب، سلوى عبد الحميد، 2007م، نظرة في علم الاجتماعي الأسري، الرياض، السعودية، مكتبة الشقرى، ص 34.

(3) انظر: الخليفة، هند، الأطفال والطلاق، ص 100. مرجع سابق.

- فقدان الشعور بالأمان، وفقدان التركيز والتشتت، والعديد من المظاهر السلوكية السلبية والأعراض المرضية.

ففي ظل الثقافة السائدة تحمل المرأة مسؤولية الطلاق أكثر من الرجل كما تعاني المرأة من إحلالها مكانة اجتماعية أدنى من غيرها من الفتيات غير المتزوجات وبقية النساء المتزوجات وفقدانها للشعور بالأمان والمكانة الลาيقية بها بدون سبب أو وجه حق.

- معاناة المطلقة العديدة من المشكلات ومنها: ضعف الرضا العام عن الحياة وضعف احترام الذات، وضعف الإشباع الجنسي، كما تبين أنهن أكثر تعرضاً للضغوط الصحية.

• معاناة المطلقة من القلق والاكتئاب وصعوبات التكيف، وازدياد مشاعر الكآبة والحزن لديها، مما قد يزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية والانفعالية الواقعة عليها.

- تعدد المشكلات العاطفية التي تواجهها المرأة المطلقة والتي منها: الإحباط والوحدة وقلة من يمكن الوثوق بهم، والاعتراف لهم، والإحساس بالذنب والشعور بالنندم ونقص الإحساس بقيمة الذات.

• إشارة العار الاجتماعي من كلمة مطلقة تحمله المرأة، وبالتالي خضوعها للرقابة الاجتماعية، والتي لا تخلي من الشك والتجریح واللوم والمضايقة مما يحد من حركتها الاجتماعية^(١).

• الدخول في إجراءات قضائية وقانونية تتعلق بالحضانة والنفقة وحق الرعاية وخاصة عند الحرمان من مشاهدة الأطفال عند رعاية الأب لهم.

• تغير الدور الاجتماعي للمرأة وازدياد المسؤلية عليها جراء تحمل تربية الأطفال وتلبية احتياجاتهم، من أجل تعويض فقدان الأب والقيام بجزء من مهامه ومسؤولياته.

(١) سمير قطب، والفرزاني، مشكلة العنوسنة في المجتمع السعودي، ص 112-115، مرجع سابق.

- القلق الدائم على الأطفال والحساسية المفرطة تجاه أبنائها، وزيادة المخاوف عليهم مما قد يؤدي إلى خلل في التنشئة الاجتماعية للأبناء دون قصد أو تعمد.
- انخفاض الدخل وسوء التكيف الاقتصادي⁽¹⁾ ..
- ضعف قدرة الأم المطلقة على تحمل ضغوط الحياة وسرعة الاستشارة وعدم امتلاك مهارات إدارة المنزل وتربية الأطفال.
- احتمالية انحراف المرأة كردة فعل ونزعة انتقامية لديها سعيًا وراء إثبات الذات ولو بطريقة مخالفة لمعتقدات وقيم المجتمع.
- التشاؤم والصورة السوداوية وتدني مستوى الإيجابية لها والمخاوف والأحلام المزعجة جراء الإحساس بالفشل⁽²⁾.

(1). تجربة تأسيس صندوق للنفقة: ويشمل رعاية المطلقة بعد الطلاق وضمان العائد المادي لها ولأولادها، أمر واجب، فقد سعت مثلاً حكومة مملكة البحرين على ذلك، حيث وافق مجلس الوزراء البحريني يوم 17-5-2004م على مشروع قانون بشأن صندوق نفقة للمطلقات ليتولى صرف النفقة مؤقتاً للزوجة أو المطلقة أو الألاد أو الوالدين أو كل من تجب عليهم النفقة أثناء نظر دعواهم القضائية أمام المحاكم لتقرير النفقة، وذلك بهدف لا تبقى الحاضنة المطلقة وأولادها دون عائل أثناء هذه الفترة، بالشكل الذي يحمي الأسرة وخاصة الأمومة والطفولة، ويقيها شر العوز وال الحاجة، وستتولى الحكومة توفير الاعتماد المالي اللازم للصندوق خلال الستين الأولين إضافة إلى تمويله من الهبات والمنح، كما يمكن للوقف الخيري الإسلامي القيام بتمويل هذا الصندوق ومبانع النفقة التي تستوفى من المحكوم عليهم ومن خلال تحصيل مبلغ رمزي قدره دينار واحد عن كل دعوى من دعاوى الأحوال الشخصية، وأحال المجلس مشروع القانون للعرض على مجلس الشورى والنواب عملاً بالإجراءات الدستورية ولعل صندوق النفقة لم يفعل دوره خاصة في عصر استغناء المرأة واستقلالها المالي والمادي عن الزوج بعد خروجها للعمل، إلا أن هذا الصندوق قد ينفع في بعض حالات الطلاق خاصة مساعدة المطلقة غير العاملة إلى جانب أن هذا الصندوق قد يشجع الزوجة على الانفصال

(2) عبد الرحمن السيف، الطلاق في المجتمع السعودي المعاصر، ص 136، مرجع سابق.

ثانياً: آثار الطلاق على الزوج

الطلاق يصيب الرجل في عقله وقلبه وجبيه لأن فيه معنى الخروج من السكن والعودة والرحمة والاستقرار إلى دائرة التشتت والبحث عن حياة جديدة، وهذه العبارة تصور مدى خطورة آثار الطلاق على الرجل وهو الذي يملك إيقاع الطلاق، وما يكون ذلك من عاقل يفكر ملياً في عواقب الطلاق ويفهم جيداً آثاره، إلا إذا وصل الأمر إلى حالة استحالة العشرة وكثرة الشقاق والنزاع في الأسرة.

أبرز آثار الطلاق على الأزواج:

- الشعور بالفشل والذي قد يؤدي إلى سرعة إجراء الزواج مرة أخرى دون تروي أو اختيار دقيق لمجرد إثبات الرجولة، أو قد يجعله يقدم على الزواج من امرأة أخرى من خارج المجتمع السعودي، وفي هذا آثار اجتماعية أخرى متعددة.
- تحمل مسؤولية تربية الأبناء، ومحاولة تعويضهم فقدان والدتهم، مما قد يشتت ذهن الأب، و يجعله يعيش أدوار اجتماعية قد تصارع فيما بينها، ويتأثر عطاوه لمجمل أدواره الاجتماعية المختلفة الأخرى. فما يترتب على الطلاق من ناحية الزوج هدر المال على الزواج السابق وتحمله دفع الحقوق المالية المستحقة للزوجة المطلقة، علاوة على كلفة زواجه من غيرها، وكذلك دفع النفقات المالية لأطفاله الذين أصبحوا يعيشون إما بعيداً عن والدتهم أو عنده وكلا الأمرين يسبب له مشكلات مادية ونفسية.
- الدخول في صراعات عائلية خاصة عندما يكون الزواج من الأقارب، والذي قد يصل لدرجة انعدام التواصل الاجتماعي بين العائلتين، وزيادة التباعد الاجتماعي بينهما.
- عدم الاستقرار والرضا الوظيفي؛ جراء التشتت؛ حيث تتطلب المهنة التركيز الذهني، وهو ما لا توفره حالة الطلاق، مما قد يؤثر في الاستمرار في الوظيفة وطلب التقاعد المبكر.

- زيادة المصروفات والنفقات خاصة عند الزواج مرة أخرى، والتي قد ترهق الزوج مادياً وتجعله يضطر للاستدانة، أو التقسيط لإيجاد مداخيل جديدة للإنفاق على أسرته، خاصة إذا ما كانت الزوجة المطلقة ذات دخل ولها إسهام في إدارة الموارد المالية للأسرة السابقة.
 - تدني فرص الزواج من زوجة أخرى وفق مواصفات يرغبها، وتخوف الأسر من تزويجه مرة أخرى جراء فشل التجربة الزوجية؛ إذ إن وصمة العار لا تلاحق الزوجة المطلقة فقط بل حتى الزوج المطلق ذاته، والمتابع للوضع الاجتماعي في المجتمع السعودي يلحظ انخفاض مكانة الزوج المطلق عند رغبته الاقتران بعوائل أخرى؛ إذ قد يضطر للبحث عن زوجة خارج العائلة أو خارج القبيلة التي ينتمي إليها، بل قد يضطر للزواج من خارج مجتمعه الذي ينتمي إليه.
 - الاتهام بعدم القدرة على تحمل المسؤولية وإدارة الحياة الزوجية^(١).
- فالمجتمع غالباً ما ينظر إلى المرأة المطلقة نظرة ازدراء واحتقار كونها في وجهة نظرهم لم تصبر على حياتها الزوجية حتى وإن كانت مظلومة أو مهضومة الحقوق وهذه بلا شك من المظالم التي تقع على المرأة وأثر من الآثار السلبية التي تعاني منها فئة من المطلقات من قبل ذويهن.

(١)السيف، عبد الرحمن، *الطلاق في المجتمع السعودي المعاصر*، ص ١٣٨ ، مرجع سابق.

هذا وقد وجدت حالات من النساء نتيجة هذا الشعور والخوف تعرضن لمشاكل نفسية، مثل: الانبطاء على النفس والعزلة نتيجة لكلام الناس مثلاً، ولكن الآثار الاجتماعية أكبر وأكثر من النفسية، فقد تتعرض المرأة ل موضوع علامه استفهم حولها: لماذا طلقت؟ وما هو السبب؟ والسؤال الدائم لها عند خروجها من البيت لأي سبب كان مما يقيد حريتها، وقد أكدت دراسة ميدانية في مكة المكرمة أن أكثر من ٩٠٪ من المطلقات عدن إلى بيوت أهلهن بعد طلاقهن مما شكل عبئاً آخر على ذويهن انظر، تونسي، عديلة، القلق والاكتئاب لدى طائفة من المطلقات في مدينة مكة المكرمة، ص ٢١٤، مرجع سابق.

ثالثاً: آثار الطلاق على الأبناء

لا شك أن أخطر سلبيات الطلاق هو ما ينعكس على الأولاد، وقد أثبتت الواقع أن الحرمان العاطفي الذي يحصل للأولاد بسبب فقدانهم الحماية والرعاية من والديهم بعد الطلاق يولد لهم اضطرابات نفسية وعصبية وذلك في البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب وفي الرعاية والإشراف من قبل الأب إن كانوا مع الأم فربما لجأ بعض الأولاد إلى الانفعالات والصراعات مع الآخرين بسبب هذا الحرمان العاطفي^(١).

الزوجة لا تستطيع وحدها في الغالب تحمل مسؤوليات رعاية الأبناء والإنفاق عليهم وحمايتهم من الضياع، فكثير من الأولاد قد أصابهم الضياع بسبب طلاق الوالدين وإهمال تربية أولادهم أو متابعة شؤونهم. دور الأحداث في الدول الإسلامية والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص تشهد بهذا^(٢).

ومن أبرز هذه الآثار:

- انخفاض القدرة على التوافق وتغيير السمات السلوكية والنفسية جراء تغير المنطلقات القيمية لديهم، خاصة عند البدء في النمو والتدرج العمري والتغيرات المرتبطة بتلك المراحل.
- الخوف من المستقبل والاضطرابات السلوكية المختلفة، والاستغرار مع الذات والانغماض في تذكر البيئة السابقة والتي قد تدفعهم على الخوف من الخروج من المنزل، وصعوبة التكيف مع البيئة الجديدة لهم.
- تزايد اهتمامات الفشل الدراسي جراء عدم القدرة على التركيز، وتدني مستوى الطموحات المستقبلية والمهنية لدى الأبناء.

(١) ينظر: مجلة المجتمع الكويتية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، ١٤٢٧ هـ عدد (١٧٨١) شعبان، ص ١٤٥.

(٢) انظر: علي الزهراني، ٢٠٠٩م، أثر الطلاق على نفسية الأطفال، بحث منشور بموقع نفسي (nafcy. com/news/).

- النزعة الانتقامية من المجتمع لإحساسهم بعدم وقوف المجتمع معهم وتجسد تلك السمات في عدم المحافظة على الممتلكات، والتفریط في الواجبات الدينية، وعدم احترام القيم الاجتماعية والتفاعل معها.
- الانزواء والعزلة والقلق العاطفي والشروع الذهني والشعور بالنقص وعدم الرغبة في مخالطة الآخرين وممارسة الأنشطة معهم، والتي تبدو واضحة على الأبناء في الفصل الدراسي.
- فقدان الأبناء الشعور بالأمان، والنظرية الدونية للذات، خاصة عند مقارنة وضعهم الاجتماعي مع الآخرين سواء داخل النطاق العائلي أو داخل المحيط المدرسي.
- عدم الاتزان الانفعالي والاضطرابات في شخصيات الأبناء.
- الخبرات السلبية وتشكل الصورة الذهنية السلبية عن الزوج لدى الأبناء.
- معاناة الكثير من المشاكل جراء تدني مستوى مؤسسات رعاية الطفولة المقدمة في المجتمع باعتبارها بديلاً عن تقدير الأسرة.
- التعرض للانحراف في سن مبكرة جراء انخفاض مستوى الرقابة على أبناء الأسر المطلقة.
- تحمل المسؤولية مبكراً خاصة عند انخفاض المستوى الاقتصادي والتعرض للعمل في سن مبكرة.
- تعرض الأبناء أحياناً للعنف من قبل زوجة الأب.
- الشعور بالغبن والاضطهاد الاجتماعي وازدياد مشاعر الانتقام من المجتمع بمؤسساته وجماعاته وأفراده جراء تحميلهم مسؤولية وضعهم غير السوي^(١).

(١) عبيد، أميرة أحمد، 1429هـ، المشكلات الأسرية بعض الأسباب والمعاجلة، الشبكة الدولية للمعلومات www.almurabbi.Com

رابعاً: آثار الطلاق على المجتمع

الطلاق إذا لم ترَ التزاماته وآدابه، فإن انحلال الزواج يكون وسيلة للكراهية والخصام بين أفراد المجتمع خصوصاً من أقارب طرف النزاع إذا وصل ذلك إلى ساحات المحاكم فيتزعزز الأمن والاستقرار في المجتمع، فكم تقطعت من أواسط، وكم انحلت من اجتماعات بين عائلات جمعت بينهم المصاهرة كانوا إلى الأمس القريب أحباباً، وكم وصلت أمور المنازعات بين الأقربين والأرحام إلى القتال والتنازع وقطع الأرحام - ولا حول ولا قوة إلا بالله - كل ذلك بسبب وقوع الطلاق وعدم مراعاة الزوجين لتعاليم الدين الحنيف في حسم مادة الخلاف بينهما والتسرير بالإحسان^(١).

فالأسرة الناجحة هي صمام الأمان للمجتمع وهي ركيزة أساسية من ركائز التفوق العلمي وتنشئة الأبناء تنشئة صالحة ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتجاهل الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة على مسرح الحياة الاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بالانحرافات الأخلاقية، ذلك لأن الأسرة أحد الأسباب الرئيسية المؤدية للانحراف. فالأسرة مسؤولة إلى حد كبير عن ارتفاع مستوى الاضطرابات السلوكية بين أفرادها والميل إلى الانحراف والجريمة.

ومن أبرز هذه الآثار:

- تفاقم الخلافات داخل الأسرة مما يعطل قيامها بمسؤوليات التنشئة الاجتماعية السوية لأنبائها.
- شيوع ثقافة العنف جراء النزعة الانتقامية لأبناء الأسر المفككة.

(١) للاستزادة ينظر: الخليفة، هند خالد، 2010م، الأطفال والطلاق، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط ١، ص 107 وما بعدها.

- ازدياد فئات الإعالة الاجتماعية مما يتطلب تخصيص مبالغ لمساعدتهم كان الأحق بها مجالات تنمية أخرى.
- ازدياد الفئات عديمة الدخل أو انخفاضه أو الفئات المهمشة؛ مما قد يزيد من فرص انتشار بعض السلوكيات والانحرافات.
- ازدياد حالات التسرب والفشل الدراسي وفي هذا اهدار لموارد مالية وتنظيمية^(١).

(١) طافش، محمود 2010م، الآثار السلبية لانفصال الوالدين على الأبناء، الشبكة الدولية للمعلومات، www.annajah.net. arabic

المطلب الثاني: آثار الطلاق على تنمية المجتمع وترابطه

يجتمع المهتمون بأمور التنمية الاجتماعية على أن لتفكك الأسرى أثر معيق في سبيل تحقيق أهداف التنمية؛ لأن التنمية تعتمد على وجود أسرة قائمة بوظائفها بشكل سليم تحقق الغرض من وجودها وتنتج أفراداً إيجابيين قادرين على تحمل المسؤولية الملقاة عليهم بالمساهمة في رقي المجتمع وتطوره في كافة المجالات ولكن إذا حدث تفكك الأسرة تشتت أفرادها وانشغل كل منهم بمشكلاته الشخصية عن مسؤولياته الاجتماعية، وبدلأً من أن يكون رافداً منتجاً في المجتمع يصبح فرداً محبطاً يحتاج إلى جهود تبذل لمساعدته لتجاوز تلك المشكلات التي تواجهه.

فالسياق القرآني يؤكّد على أهمية الإحسان مع المطلقة وتسريحها بإحسان ترضية لها وسدأً لباب الخصومة بين أبناء المجتمع المسلم، فالنفوس قد جبت على حب من أحسن إليها ولو كان بالقول الحسن المعروف يبقى أثره في النفوس لفترات طويلة ومع هذا المعروف تحقيق الأدب المشروع في حق المطلقين بعضهم لبعض.

فإن زال عقد الزواج بالطلاق البائن لأي سبب كان، وانحلت روابط الأسرة وانتقض بناءها فإن رابطة الإخوة الإسلامية أقوى منها وأدوم، ولن يضيع الله أجر من أحسن عملاً فيبقى للزوجة ما يحبه ويرضاها لأخته المسلمة من العدل والإحسان والإيتاء بالمعروف والصلة الحسنة، فينبغي على كل واحد من المطلقين أن يتقي الله في الآخر ويتقى الله في أولاده، فلا يطعن في مطلقته، ولا المطلقة في مطلقتها، فيقوم كل واحد منها بتنمية روح الكراهية والخذلان نفوس أولاده، وكم من أشخاص طلقوا زوجاتهم وكان تسريحهم بإحسان وبقيت العلاقة بين الأسرتين علاقة حميمة ووفق الله الأولاد لحياة هادئة متزنة سعيدة.

ولأجل هذه الآثار الناتجة عن الطلاق يجب أن يدرك كل فرد في المجتمع أن الطلاق إذا خرج عن المفهوم والغرض الذي أباحه الله سبحانه وتعالى له واعتبره أبغض الحلال إليه فإنه سيوصل المجتمع إلى مهاوي الردى لأن الله سبحانه وتعالى يريد الحياة السعيدة المستمرة والمستقرة للأسر الإسلامية، وفي إياحته للطلاق إنما يقصد إلى السعادة للأسرة الإسلامية ولكن إذا سار الطلاق نحو الهدف الذي وضع من أجله وليس على التدمير والانحلال^(١).

الآثار الواقعية على المجتمع بأكمله نتيجة الطلاق:

إن الطلاق بخلوه من الآداب التي حددها الإسلام عند وقوعه حتماً به ضرر على المجتمع وأسره لأن المجتمع يتكون من أسر متربطة تكون نسيجه، فانحلال وتفكك هذه الأسر يسبب اضطرابات اجتماعية يعاني منها المجتمع ومن أمثلة ذلك :

١) في انحلال الزواج وسيلة لزرع الكراهية والنزاع والمشاجرة بين أفراد المجتمع خصوصاً إذا خرج الطلاق عن حدود الإطار الشرعي المحدد له كما ذكرت سابقاً، والذي يجر وراءه أقارب كل طرف في خصام وتقاضي واقتتال مما يسبب مشاحنات وعدم استقرار في المجتمع، وبدلاً من أن يعمل الأهل والأقارب لإصلاح ذات البين والصلح بينهما يصبحا مصدراً للخصام والانحياز والتعصب المؤدي إلى زعزعة واستقرار المجتمع.

٢) الأحداث الناتجة عن الطلاق تؤثر في شخصية الرجل، وما ينتابه من هموم وأفكار وأعباء مالية قد تجره إلى تصرفات تضر بمصلحة المجتمع وعدم أداء عمله على أكل وجهه، وقد تجره لاتخاذ سلوك نحو الجريمة كالسرقة والاحتيال وغير ذلك، وهذه الهموم والآلام قد

(١) السعيد، نادية، ١٤٢٦هـ، ظاهرة الطلاق في المجتمعات الإسلامية، مجلة الحرس الوطني، الرياض، السعودية، سنة ٢٧، عدد ٢٨٢ (شوال ١٤٢٦هـ، نوفمبر ٢٠٠٥م)، ص ٨٢-٨٦.

تنتاب المرأة أيضاً مما يجعلها تفكر بأية طريق للحصول على وسيلة للعيش وقد تسلك طرقاً منحرفة وغير سوية في ذلك مما يؤثر سلباً على المجتمع.

3) في تشرد الأولاد وعدم رعايتهم والاهتمام بهم نتيجة غياب الأب وتفكك الأسرة وعدم اهتمام الأم يجعلهم يتوجهون إلى سلوك غير سوي، فتكثر جرائم الأحداث ويترزع الأمن في المجتمع، ويزداد معدل انحراف الأحداث والتخلف الدراسي وزيادة الأمراض النفسية بين الأطفال والكبار أيضاً.

ولأجل هذه الآثار الناتجة عن الطلاق يجب أن يدرك كل فرد في المجتمع أن الطلاق إذا خرج عن المفهوم والغرض الذي أباحه الله - سبحانه وتعالى - له واعتبره أبغض الحلال إليه، فإنه سيوصل المجتمع إلى مهاوي الردى، لأن الله - سبحانه وتعالى - يريد الحياة السعيدة المستمرة والمستقرة للأسر الإسلامية، وفي إياحته للطلاق إنما يقصد إلى السعادة للأسرة الإسلامية ولكن إذا سار الطلاق نحو الهدف الذي وضع من أجله وليس على التدمير والانحلال ..

ومن هذا المنطلق فإن المجتمع شريك في وضع الحلول المناسبة والتدابير اللازمة لمنع انتشار ظاهرة الطلاق بين أفراد مجتمعه عبر مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير مراكز الاستشارات الأسرية ومساهمة كافة شرائح المجتمع في احتواء الخلافات الزوجية المتنامية، والحفاظ على صلات القربي بين أفراده، ورعاية أبناءه وبذل يد العون والمساعدة اللازمة لها متى اقتضت الحاجة لذلك.

المبحث الثاني

الآثار الأخلاقية

عني الإسلام غاية العناية بالأخلاق الحميدة، وحرص على صيانة كيان الأسرة من كل ما يسيء إلى أفرادها من قول أو عمل مسيئ، وإذا كان الطلاق أبغض الحلال عند الله فإن الإسلام شرعه كعلاج عندما تستعصي- الحياة الزوجية بين الزوجين، ويخشى على البناء الأخلاقي للأسرة المسلمة من الشقاق والنزاع ووقوع الخصومات لذا كان الفراق مع الإحسان خير من البقاء مع الشقاق وسوء الأخلاق وهو ما سأبينه فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار السلوكية المترتبة على الطلاق البائن في المجتمع السعودي

من بين أهم المتطلبات الأسرية للحفاظ على سلوكيات قوية لدى أفراد المجتمع المسلم استقرار وهدوء الوضع الأسري للأولاد وخلوه من المشكلات التي تلقى بظلالها على سلوكه، وتؤثر في مسيرة حياته، وغالباً ما تعجز الأم المطلقة وحدها عن مواجهة مشكلات الشباب وتوجيه سلوكهم نظراً لتزايد عوامل التأثير عليهم من قبل وسائل الإعلام المختلفة مع غياب دور الأب الفاعل، وانحسار دور الأقارب والجيران في التربية وتقويم السلوك المنحرف في المجتمعات المتقدمة اليوم^(١).

(١) للاستزادة حول مشكلات الشباب وأثر الترابط الأسري في مواجهتها، ينظر: خليل، عثمان سيد، 2001م، الشباب وأوقات الفراغ دور التربية ووسائل الإعلام من المنظورين الإسلامي والوضعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط١، ص 179.

وقد أشارت الدراسات إلى أن هناك آثاراً أخلاقية عدّة تترتب على مشكلة الطلاق في المجتمع السعودي، منها:

1) انحراف الأبناء لغياب الرعاية والتتصدع الأسري والتغير السلبي لدى أكثر أبناء المطلقات وما يصاحبها من إحساس بالشعور بالندم لوقوع الطلاق بين الوالدين والشعور بالخوف من تكرار تجربة الزواج.

2) اختلال السلوك القوي لمدى الأطفال حيث إن سلوك الطفل يتأثر تأثراً بالغاً بأمه وأبيه في سنواته الأولى والتي تتعكس هذه الفترة في التنشئة على باقي حياة الطفل إلى أن يصبح رجلاً. وبما أن البيئة التي عاش فيها الطفل لا تخرج عن الأسرة المحيطة به فمن الطبيعي أن تتعكس عليه بعد أن يكبر وتسع مجالات حياته الاجتماعية وتتعدى من والديه إلى باقي أقربائه وجيرانه.

3) إن تتصدع الأسرة يعتبر في نظر كثير من الباحثين سبباً هاماً في انحراف الأحداث وفي السلوك الإجرامي عامه، وكذا العديد من المشاكل، لعل من أهمها سوء التكيف والتوافق، والمرض النفسي الذي يتعرض له الأطفال في حياتهم أو في تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين.

4) غياب القدرة الحسنة فالطفل الطبيعي الذي ينمو في أسرة سعيدة ومتوازنة اجتماعياً وأخلاقياً سينمو نمواً طبيعياً وينعكس ذلك على أخلاقه وسلوكه في المستقبل.

إن علم السلوك يجمع على أهمية الأبوين في تربية وتنشئة الطفل الاجتماعية خاصة دور الأم الرئيسي في التنشئة المبكرة وإبراز دورها في السنوات الأولى من حياته كنقطة انطلاق لنموه وتطوره جسدياً وفكرياً^(١).

والعلم التربوي الحديث يجمع على أهمية الأبوين في تربية وتنشئة الطفل الاجتماعية خاصة دور الأم الرئيسي- في التنشئة المبكرة وإبراز دورها في السنوات الأولى من حياته كنقطة انطلاق لنموه وتطوره جسدياً وفكرياً وإن سلوك الطفل يتأثر تأثراً بالغاً بأمه وأبيه في سنواته الأولى والتي تعكس هذه الفترة في التنشئة على باقي حياة الطفل إلى أن يصبح رجلاً وبما أن البيئة التي عاش فيها الطفل لا تخرج عن الأسرة المحيطة به، فمن الطبيعي أن تعكس عليه بعد أن يكبر وتسع مجالات حياته الاجتماعية وتتعدى من والديه إلى باقي أقربائه وجيرانه وعلى ذلك، فالطفل الطبيعي الذي ينمو في أسرة سعيدة ومتوازنة اجتماعياً وأخلاقياً سينمو نمواً طبيعياً وينعكس ذلك على أخلاقه وسلوكه في المستقبل.

أما إذا كانت الأسرة متفككة منحلة بالطلاق مثلاً، فإن ذلك التفكك سينعكس أيضاً على أولادهم، ويشبه علماء النفس الطفل بالإسفنجية التي تتنص أي سلوك وأي تصرف يصدر من أفراد الأسرة.

فالأسرة هي المربع الأول للطفل في مجال النمو النفسي- والعقليلي فيما يصدر عن الوالدين من أمراض سلوكيّة أخلاقية تكون الأسرة منبعها والوضع الاجتماعي ويؤثر على الجميع وأكثر شيء يظهر ذلك على الأطفال.

(١) القاضي، أحمد بن عبد الرحمن، ١٤٣٠ هـ، الخلافات الزوجية: أسبابها، وعلاجها، الشبكة الدولية للمعلومات، www.alzwaj.org

المطلب الثاني: الآثار التربوية المترتبة على الطلاق البائن في مكة المكرمة

يعتبر التفكك الأسري أداة هدم في بناء الأسرة، حيث يؤثر ذلك سلباً على العلاقات داخل الأسرة سواءً كانت بين الزوجين أو بين الزوجين والأولاد.

ولا يخفى على المتابعين بأن نسب الطلاق في المجتمع العربي وكذا السعودي في تصاعد مستمر، لأسباب كثيرة سبق ذكرها، إلا أن ما يهمنا هو الضحية الأولى لهذه النهاية الحتمية، إلا وهم الأطفال.

والحقيقة أن مسألة الطلاق قد تبعث برسائل خاطئة وسوء فهم لدى الأطفال إذا لم يذكر الآباء لأبنائهم تفاصيل ما يجري حولهم، وما هو مصيرهم إذا ما وقع هذا القدر المحتم.

فالأطفال غالباً ما يعتقدون أنهم سبباً لهذا النزاع الحادث بين الأم والأب، وبالتالي يفترض الكثير منهم أن عليهم مسؤولية جمع شمل والديهم ثانية، حتى ولو كان ثمن ذلك التضحية بأنفسهم أحياناً.

إلا إن مصير الأطفال التربوي يظل هو أكبر مأساة في الطلاق في عصرنا هذا، وذلك لوقفهم العاجز إزاء هذه المشكلة بحرمانهم من النشأة الطبيعية وتركهم على الأقارب، الذين مهما بذلوا فلن يحسنوا رعايتهم بالشكل الصحيح.

فالأسرة من أهم وظائفها التربية، وفيها يجد الطفل من يصحح له أخطاءه، ويجد من يقول له: هذا حلال وهذا حرام، لأن سلوك الإنسان سلوك مكتسب من البيئة المحيطة به، وقد تورث الأسر المفككة أجيالها الإصابة بالعقد النفسية والمشاكل العصبية وتستمر معه حتى وإن دخل هذا الطفل لمرحلة الرشد وبدا تكوين الأسرة.

وتفيد وجهات النظر العلمية والطبية أن الأبناء الذين عاشوا في اسر منفصلة يفتقدون فيها للأم الأصلية أو الأب الأصلي يعانون من مشاكل نفسية وجسمية أكثر من الأبناء الذين

يواصلون عيشهم تحت سقف بيت واحد مع والديهم. وهناك دراسات غربية أكدت أن اغلب الحالات المتحرش بها جنسيا تأتي من الأسر المفككة، إما بسبب زوج الأم الذي لا تربطه علاقة دم بهذا الطفل، وإما بسبب افتقار الطفل إلى عاطفة الأب، والتي يظل يبحث عنها دائما، ولربما تستغل من قبل أصحاب النوايا السيئة^(١).

إن الأطفال الذين يعيشون في بيئة عاطفية متزنة يتمتعون بصحة نفسية أكبر بكثير من الذين يعيشون في بيئة مضطربة (شجار وخلافات مستمرة)، إلا أن عيش الطفل في أسرة مضطربة أفضل من العيش بدون والديه. فالأسرة هي المربع الأول للطفل في مجال النمو النفسي والعقلي فيما يصدر عن الوالدين من أمراض سلوكية أخلاقية تكون الأسرة منبعها والوضع الاجتماعي يؤثر على الجميع وأكثر شيء يظهر ذلك على الأطفال، وتمثل الآثار التربوية الناتجة عن الطلاق على الأولاد في عدة أمور منها:

١ - الضرر الواقع على الأولاد في البعد عن إشراف الأب إن كانوا مع الأم وفي البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب، وفي هذه الحالة يكون الأطفال عرضة لوقوعهم تحت رحمة زوجة أبيهم بعد أمهم التي من المستحيل أن تكون بالنسبة لهم أماً خصوصاً بعد أن تنجب هي عدداً من الأولاد وتعاملهم بطريقة أفضل من أولاد زوجها فيؤثر سلباً عليهم ويصبحوا عرضة للانحراف والوقوع في الجنوح.

٢ - ضعف الرقابة الناتج من عدم الإشراف على الأولاد من قبل الوالدين واهتزاز الأسرة وعدم استقرارها يعطي مجالاً لهم للعبث في الشوارع والتشرد والانحراف واحتراف مهن محرمة. لأن صدمة تفكك والديهم بالطلاق تقاد تقتلهم بعدما يفقدوا معاني الإحساس بالأمن

(١) الشقماني، مصطفى محمد، 2008م، الآثار النفسية للتفكك والاضطراب النفسي-الأسري على الصحة النفسية للطفل، الشبكة الدولية للمعلومات، www.almostshar.com

والحماية والاستقرار حتى باتوا فريسة صراعات بين والديهم خصوصاً إذا تصارع كلُّ منها من يكسب الطفل في جانبه حتى لو أدى ذلك إلى استخدام وسائل غير أخلاقية في تربيتهم.

3- التأثير على صحة الأولاد النفسية والجسدية خصوصاً إذا كانوا في سن الخامسة أو السادسة أو أكثر نتيجة لعدم اهتمام والديهم بهم في خضم المشاكل العائلية بينهما وعدم إشراف والدهم الذي قد لا يشاهدهم إلا في مركز الشرطة عن طريق القضاء أو احدى المؤسسات الاجتماعية مما يؤدي إلى هبوط معنويات الأطفال فيواجه ذلك باليأس والبكاء ويعيش حياة كلها توتر وقلق واضطراب ويتعطشون للحنان والمحبة والرعاية فضلاً عن الأمور المالية التي تزيد نسبتها مع كبر سنهم نظراً لفقدان تجمع الأب والأم معاً⁽¹⁾.

4- النزاع الدائم بين والديه ولذلك ينعكس على الأولاد سلباً بالتسرب من المدارس والانحراف في السلوك وضعف الثقة بالنفس وعدم القدرة على التطور الفكري وعدم التوازن ومشاركة الجماعة وحرمانهم من التنشئة الاجتماعية السليمة مما يجعلهم يتجئون إلى التشدد⁽²⁾. وقد يصل الحد إلى استخدام المخدرات والمسكرات للابعاد عن هموم الأسرة فكل هذه الآثار السيئة التي يتركها الطلاق على الأولاد تستدعي منا وقفة قوية لحصر وتطويق أسباب الطلاق في المجتمع والعمل الجاد للحد منها⁽³⁾.

(1) انظر: العنزي، إبراهيم هلال، 1430هـ، الطلاق: أسبابه، آثاره، علاجه، الجزيرة للصحافة والنشر، الرياض، السعودية، الجمعة 14 ربيع الثاني 1430هـ، عدد 13343.

(2) المنهج الإسلامي يبني العلاقة بين أفراد الأسرة على أساس من الاحترام المتبادل، وحفظ الحقوق فيما بينهم وإزالة الوالدين منازلهم بالإحسان إليهما ويرهما، ويعمد إلى تأسيس الشخصية المسلمة منذ الصغر على الصلاح وسلوك طريق الصالحين من السابقين واللاحقين وأقربهم إلى ذهنه هما والداه، فإذا تغيرت مفاهيم عن الحياة الزوجية الرشيدة، وصارت حياتهم جحيناً لا يطاق، فإن الولد لا بد وأن يتصور الحياة جملة من التناقضات، فالقدوات الحسنة في حياته ما هي إلا خيالات لا أكثر فيكون بذلك سريعاً إلى فساده وإفساد غيره عبر أقرانه السوء وما أشرفهم هذه الأيام. للاستزادة انظر: النغيمشي، عبد العزيز بن محمد، 2001م، المراهقون، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط3، ص60.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية

الطلاق من الناحية الاقتصادية بصورة عامة زيادة في الأعباء والنفقات المالية التي يتحملها، نتائجها الاقتصادية والاجتماعية اطراف العلاقة العائلية جميعهم أسر الزوجين المطلقين، وأطفال الأسرة المطلقة، والمجتمع أيضاً في ظل صعوبات وأزمات الوضع الاقتصادي العام وتراجع فرص العمل وتدني مستوى الدخل، كذلك يترتب على الطلاق مسؤوليات اقتصادية تتحملها الدول والمؤسسات المدنية والجهات الخيرية، التي تتولى تقديم الرعاية الاقتصادية للأباء والأمهات وأطفالهم⁽²⁾، وهو ما سأبين جوانب منه فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المتربعة على الأفراد

تميز الأسرة الحديثة بأنها وحدة بسيطة تتكون من الأب والأم والأبناء وحدهم، وبذلك أثرت الحياة المدنية الحديثة على علاقات الولاء والانتهاء بين أفرادها المباشرين وبين الأقارب البعيدين نتيجة المطالب المادية والضغوط الثقافية المعقّدة.

وقد قضى الانتاج الصناعي الكبير على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمعات الحضرية وتحولت الأسرة إلى وحدات استهلاكية خالصة بدرجة كبيرة بعد أن هيأ المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الانتاج الآلي بدلاً من الأسرة والتي كانت المنتج الأول لاحتياجاتها

(1) انظر: محمود، إيان، ١٤٢٧هـ، الأسرة الخليجية إلى أين.. في ظل العولمة؟ مجلة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، شعبان، ١٤٢٧هـ، سبتمبر ٢٠٠٦م، العدد ١٩٧ السنة الثامنة عشر.

(2) لبيان رأفة الإسلام وعدلاته بالمرأة في النفقة الزوجية انظر: عبيدي، محمد يعقوب، ١٤١٣هـ، النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية مع مقارنة النفقة عند المسلمين وغير المسلمين، فجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ص ٦٨.

الأساسية مما ضاعف العبء عليها في حال انفصالها، وحدوث الطلاق فيها بأشد من ذي قبل بسبب هذه السياسية الاقتصادية الحديثة وهو ما يستدعي بيان آثار كل فرد منها على حدة.

أولاً: الآثار الاقتصادية المتعلقة بالزوج

إن العامل الاقتصادي يلعب دوراً رئيسياً ومهماً في استقرار وثبات الأسرة بل والمجتمع بأسره، وقد يكون هذا العامل له دور مباشر وسبب رئيسي من أسباب الطلاق.

فقد عني الإسلام بحقوق كل من الزوجين، فجعل للرجل حقوقاً وعليه واجبات، وجعل للمرأة حقوقاً وعليها واجبات، ولكن بما أن الرجل هو الكاسب في التشريع الإسلامي^(١) فهو من ينفق على المرأة ويقوم على شؤونها حتى بعد طلاقه لها طلاقاً رجعياً امتداداً للفضل بينهما، ورعاية حقوق كل منها لآخر لعل القلوب المنكسرة أن تنجبر بحسن العهد، واستصحاب الألفة وسابق المودة ومن أبرز هذه الالتزامات التي يتحملها الرجل بعد طلاقه ما يلي:

١ - تحمل الرجل أعباء مالية أخرى يتاثر بها بعد الطلاق قد تزيده فقرًا على فقره بل وقد تهلك كاهله بأعباء اقتصادية لم تكن موجودة أثناء قيام الزوجية لما للطلاق من آثار اقتصادية عليه فلم تكن نفقة العدة ملزماً بها قبل الطلاق ولا المهر المؤجل أو المتعة أو أجراً لحضانة الأولاد أو أجراً لرضاعتهم.

وهذه الآثار طرأت على الرجل وسيتحمل أعباءها طالما أنه اختار وسلك طريق الفراق وعلى الرغم من أن المرأة تتحمل جزءاً اقتصادياً على كاهله نتيجة انقطاع المورد المالي من النفقة عليها نتيجة الطلاق إلا أن الرجل وهو المسئول عن تأمين الأمور المالية سواء كان ذلك عند

(١) جاء في الحديث: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: يا سراقة ألا أدلك على أعظم الصدقة؟ قال: بلى يا رسول الله. قال: إن ابتك مردودة إليك ليس لها كاسب غيرك). أخرجه ابن ماجه، السنن 3365، وأحمد بن حنبل، المسند، 17243، والحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، 7426.

الزواج أو حتى عند الطلاق فيتحمل جزءاً كبيراً ومهلاً قد يؤثر عليه سلباً في المستقبل لا يجعله يفيق من سكرات الطلاق إلا بعد سنوات مضت وقد تكون هذه السنوات هي ثمرة شبابه.

2- الضرر المادي الواقع عليه من كثرة تبعات الطلاق المالية كمؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة وحضانة الأولاد، الأمر الذي سينعكس أيضاً على الزوجة الثانية وأولادها، هذا إذا قبلت به زوجة أخرى لترعى مصالحه وأولاده في ظل وجود الأعباء المالية عليه الناتجة عن الطلاق^(١).

ثانياً: الآثار الاقتصادية المتعلقة بالزوجة

لا شك أن للطلاق تبعات مادية كبيرة وضغوطاً حياتية شبه يومية، فإن كانت الزوجة في وضع مالي مريح وميسور، أو لديها ما يمكن أن تزاول به عملاً مهنياً أو حرفياً، كان ذلك سنداً لها في مقابلة تلك الالتزامات، أما إن كانت في وضع مادي ضعيف، وليس لديها خبرات أو شهادة تتكسب بها فإن الضغوط تزداد عليها؛ وهو ما يؤثر سلبياً في نظرتها لذاتها ويقلل من دورها الإيجابي في الحياة نتيجة قلة الموارد الموجودة لديها، ولعل أبرز ما يفعله الطلاق على الزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج أثناء قيام الزوجية مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى المعيشي بنسبة 37%. خصوصاً إذا لم يكن لها عائل آخر أو مورد رزق آخر تعيش منه حياة شريفة كريمة بعيدة عن المزللقات الأخلاقية^(٢).

(1) للاستراحة ينظر: بشير، محمد شريف، 2009م، الخسائر الاقتصادية للطلاق، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة أمان، الشبكة الدولية للمعلومات www.amanjordan.org

(2) مجموعة من الباحثين، 2004م، الطلاق آثار وعواقب، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، ص54.

ومن أبرز هذه الآثار:

١- زيادة فقر المرأة وأسرتها:

يمكن اعتبار الطلاق أحد أهم الأسباب المؤدية للفقر خاصة عندما يكون الزوج هو المصدر الوحيد والعائل لزوجته وأطفاله، وعندما تتخلى الأسرة عن ابنتها بعد الزواج وكونها في رعاية رجل آخر بسبب من فقر الأسرة أساساً يزيد من الأعباء المالية على الأسرة ويدخلهم في صعوبات بالغة.

٢- موقف أسرتها من عملية الطلاق:

يجب أن نقر بأن هناك متابعة اجتماعية للمطلقات في مجتمعاتنا الإسلامية، وخصوصاً من المقربين من الأهل والوالدين والأصدقاء؛ فالمطلقة ستظل تحت المجهر والمراقبة الدقيقة لكل حركاتها وتصرفاتها فإن كانت البيئة الأسرية على درجة من المساندة والتعاون تأقلمت المرأة المطلقة مع الطلاق وتدعياته، وإنما فستكون هنالك مشكلة أخرى مصاحبة للطلاق متمثلة في صعوبة التأقلم مع الأوضاع الجديدة بعد انفصال الزوجين عن بعضهما البعض، وما تفرزه من تأثيرات سلبية كبيرة على المرأة والأطفال. وتقل تداعيات الطلاق السلبية إذا أبدت أسرة المرأة المطلقة تعاؤنا ومساندة معنوية ومادية، خاصة في حالات تهرب الزوج من مسؤوليته في الإنفاق على تربية الأطفال.

٣- عدم تحصيل النساء المطلقات لنفقاتهن:

تعد مشكلة النفقات من أكثر المشكلات شيوعاً في دوائر الأحوال الشخصية ومحاكم القضاء الشرعي في الدول الإسلامية حول قضايا الطلاق، وذلك لكونها من القضايا التي يقع فيها التنازع، وتأثير بشكل مباشر على حياة المطلقة ومن تعول من الأطفال والصورة الأكثر انتشاراً تتمثل في محاولة الرجال الذين طلقوا زوجاتهم في الالتزام بالنفقة أو التهرب من دفعها حتى إن قضت المحاكم بوجوب دفعها.

وما يزيد من مشكلات النفقات تعقیداً أن المحاكم الشرعية تتأخر أحياناً عن حماية المرأة وإجبار مطلقتها على دفع النفقة المستحقة عليه، رغم أن هناك نسوة مطلقات يكن في أمس الحاجة إلى تحصيل النفقة وذلك لرعاية الأطفال وسد حاجتهم من المأكل والملابس والعلاج والتعليم خاصة إذا كن أميات وبلا مصدر دخل ثابت من عمل ونحوه^(١).

4- تزايد أعباء حضانة الأطفال:

تعتبر حضانة الأطفال في الأسر المطلقة من القضايا الأساسية التي تزيد من حدة الصراع بين الوالدين المنفصلين، والحضانة إما أن تكون حضانة تقوم بها الأم أو الأب أو مشتركة بينهما، حيث يتحمل الوالدان معاً مسؤولية رعاية أطفالهما بعد الطلاق، وبالتالي يمكن للأطفال الإقامة مع أمهاthem لفترة من الزمن، ومع آباءهم لفترة أخرى بالتبادل كي لا تقطع الصلة بين الأطفال وبين الوالدين.

5- الحالة المادية والتعليمية للزوجة:

نتيجة لوقوع الطلاق فإن المرأة تتأثر بزيادة أعباء الإعالة ونقصان دخلها في الأسرة التي كان الرجل يتحمل الإنفاق عليها؛ وهو ما يدفعها إلى العمل لسد حاجة أسرتها، أما إن كانت المرأة المطلقة عاملة فإنها ستكون أكثر عرضة للتأثير فقط في حالة حدوث تغيرات سلبية وغير متوقعة في سوق العمل، مثل انخفاض الأجور أو فقدان الوظيفة، فتحتماً سيقل دخلها^(٢) تبعاً لذلك في الوقت الذي زادت فيه التزاماتها المالية بعد الطلاق، خاصة إذا كان لديها أطفال تتحمل نفقاتهم^(٣).

(١) انظر: الشاهوب، هيفاء، ١٤٣١هـ، مشكلة الفقر بين النساء في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) دعت إحدى الدراسات العلمية عن ظاهرة الطلاق إلى ضرورة إنشاء صندوق لتمويل أعمال متجهة للمطلقات من أجل رفع معاناة الآلام النفسية بعد الخروج من البيت الزوجي - الطلاق - وهو حل اقتصادي فعال نظراً لخصوصية المجتمع السعودي حيث يتعرّد على المرأة العمل في أي مجال أو في أي نشاط وبالتالي فإن الاقتراح جدير بالتطبيق، انظر، العمري، سليمان، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي (٤٣٣) مرجع سابق.

(٣) انظر: بشير، محمد شريف، الخسائر الاقتصادية للطلاق، ص ١٠ مرجع سابق

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة على الحكومات

ومن أهم مؤشرات واقع الطلاق على كاهل بعض الحكومات وخصوصاً في المجتمع

السعودي:

أولاً: زيادة أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي سواء المعاشات أو المساعدات الاجتماعية على الرغم من أن تلك الأعداد غير معنена رسمياً (لسياسة الضمان الاجتماعي في هذا المجال) وعلى الرغم من أن التقارير السنوية لمكاتب الضمان الاجتماعي تبين أن الإنفاق على الرجال أكثر من الإنفاق على النساء ولكن عدداً من الشواهد تدل على عكس ذلك منها على سبيل المثال:

1 - أن المرأة من أكثر الفئات المنصوص على استحقاقها لمخصصات الضمان الاجتماعي بصفتها أرملة أو مطلقة أو مهجورة أو متزوجة لا عائل لها أو زوجة سجين أو غير ذلك⁽¹⁾.

2 - دلت عدة دراسات على تزايد أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعية والمتقدمات لطلب الإعانة قياساً على أعداد الرجال⁽²⁾.

(1) شروط صرف الإعانة للمرأة المطلقة هي: 1 - بطاقة الأحوال المدنية أو شريحة الحاسب الآلي من الأحوال المدنية (برنت) أو دفتر العائلة الخاص بوالد المطلقة. 2 - الإقامة في حدود نطاق خدمات المكتب. 3 - دراسة الحالة من خلال

الزيارات الميدانية (عند الحاجة) www.mosa-d.gov.sa/daman/mainreport

وقد دعت صحيفة الرياض السعودية إلى إعادة النظر في المقابل المادي الذي يصرف للمطلقات عبر ندوة أقامتها مع مجموعة من المختصين ومن أبرز ما جاء في توصياتها ما يلي: ضرورة إعادة النظر في المبلغ الذي يتم صرفه كإعانة للغذاء، إلى جانب إعادة النظر في مخصصات دعم مشروعات الأسر المستجدة؛ لتكون محفزةً لهنّ على الالتحاق بها، مقترنات استحداث برامج دعم مشابهة لبرنامج "حافر" في فكرته، ومساوا له في قيمة الدعم المادي الذي يصل إلى (2000) ريال شهرياً، على أن يتم تأهيلهن عن طريق برامج دورات تدريبية مكثفةٍ من مزاولة الوظيفة التي تناسب مع مؤهلاتهن الدراسية. صحيفة الرياض السعودية، الخميس 9/6/2013 م العدد 16451.

(2) أورد صحيفة أخبار (24) الإلكترونية السعودية الرسمية بتاريخ (11/6/2015) أن عدداً من المطلقات تزوجن بدون توثيق عقودهن سواء من مواطنين أو غير مواطنين حتى لا يترتب على تسجيل عقودهن حرمانهن وأولادهن من

3 - المبالغ المذكورة تخصيصاً للرجال من قبل الضمان الاجتماعي والتي تبدو أكثر من المبالغ المخصصة للنساء في التقارير السنوية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية جاءت بسبب زيادة حجم أسرة الرجل الذي يستطيع الجمع بين أربع زوجات وأطفاله منهم (وقد تكون أعمارهم متقاربة كثيرة) في وقت واحد، بينما يحسب للمرأة أولادها من زوجها المتوفى أو مطلقها حتى يبلغوا سنًا معينة (18 سنة) ثم يصبحوا حالات استحقاق منفصلة عن والدتهم لذلك يبدو من يقرأ تلك المخصصات أن أعداد الرجال المستفيدون من خصصات الضمان الاجتماعي أكبر من أعداد النساء⁽¹⁾.

المخصصات المالية المقدمة من خدمة الضمان الاجتماعي رغم قلتها وهذا بلا شك من الآثار الاقتصادية التي تعكس سلباً على الأفراد والمجتمعات والحكومات جراء كثرة وقوع الطلاق في المجتمع بدون حلول سريعة لمكافحتها والقضاء على هذه الظاهرة 2015/6/11 http://akhbaar24. argaam. com/article/detail/220973. م.

(1) التقرير المالي العام للعام 1430 هـ- 2009 م. الصادر عن وزارة الشئون الاجتماعية السعودية بموقعها على الشبكة العالمية للمعلومات www. mosa-d. gov. sa/daman/mainreport

إن أبرز ما يفعله الزلزال الاجتماعي الأسري (الطلاق) على الزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج أثناء قيام الزوجية مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى المعيشي بنسبة ٪.73 [57]. خصوصاً إذا لم يكن لها عائل آخر أو مورد رزق آخر تعيش منه حياة شريفة كريمة بعيدة عن المترافقين الأخلاقية التي لا يعصم منها صاحب دين قوي. قد جاء في خطط المقريزي "ج 4، ص 293" أن المست الجليلة (تذكار باب خاتون) بنت الظاهر بيبرس عملت رباطاً بمبني كبير سمته رباط البغدادية كانت تودع فيه النساء اللاتي طلقن أو هجرهن أزواجهن حتى يتزوجن أو يرجعن لهم، صيانة لهم لما كانوا فيه من شدة الضبط وغاية الاحتراز وكانت لهذا الرباط شيخة صالحة تعظم النساء، المقريزي، احمد بن علي، 1985م، الموعظ والاعتبار بذكر الخطوط والآثار، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى.

الخلاصة:

يتبيّن من خلال ما سبق في هذا الفصل أهم الآثار المترتبة على ارتفاع معدلات الطلاق في مدينة المكرمة والتي تشمل كافة جوانب الحياة المعيشية والاقتصادية وما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية وأسرية تُعكس سلباً على الأفراد والمجتمعات، وبيان هذه الآثار ليبيان خطورة الطلاق على المجتمع المسلم، ما يستدعي اجراء الخطوات الالزامية للحد من آثاره وذلك عبر برامج عملية كما وضحت الدراسة

الفصل الخامس

ظاهرة الطلاق في مدينة مكة المكرمة الدراسة الميدانية

وفيه مباحثان:

- المبحث الأول: عينة الدراسة وأدواتها.**
- المبحث الثاني: التحليل الإحصائي.**

المبحث الأول

عينة الدراسة وأدواتها

أولاً: أداة الدراسة

استخدم الباحث المقابلة أداة لجمع البيانات حيث بني استبيانه المقابلة بعد مراجعة الدراسات السابقة والإطار النظري، وتكونت المقابلة من أسئلة مفتوحة انقسمت إلى قسمين وقد بلغ عددهم اربعاً وعشرين فرداً تم استبعاد خمسة منها لعدم جدية الأجوبة وعدم كفايتها العلمية ليصبح الإجمالي ثمانى عشر مقابلة وهو عدد مناسب جداً للدراسة كما بين بعض المختصين بالدراسات الميدانية ذلك^(١). من أصل خمسين نموذج تم توزيعها على عدد من الدارسين والمهتمين بالشأن الاجتماعي من جهات حكومية وأهلية عديدة من الجهاز القضائي وسلك المحاماة واعضاء هيئة التدريس التقاعدin ومن هم على رأس العمل والمعلمون والمعلمات والمشاركون في الأنشطة والمراکز الاجتماعية: (ينظر الملحق رقم ١)

القسم الأول: البيانات الأولية، واحتوت علياً اسم المؤهل العلمي. الوظيفية الحالية، المساهمة في الشأن الاجتماعي:

ثانياً: أسئلة المقابلة، واحتوت على (١٠) عشرة أسئلة.

وبعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة قام الباحث بمراجعةتها مع المشرف وعرضها على المختصين لتحكيمها، وقد قام الباحث بالتعديلات والملاحظات المطلوبة حتى خرجت أداة الدراسة في صورتها النهائية (ينظر الملحق رقم ٢)

(١) انظر: العساف، صالح، ١٤١٤هـ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، دار العاصمة، الرياض، السعودية ط ٣

ثانياً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	النسبة٪
المؤهل العلمي	بكالوريوس	% 53.8
	ماجستير	% 15.4
	دكتوراه	% 30.8
المجموع		% 100
الوظيفة	معلم / معلمة	% 38.5
	مدير إدارة	% 7.7
	قاضي	% 15.4
	متقاعد	% 7.7
	مرشد طلابي	% 7.7
	مساعد إداري	% 15.4
	محامي	% 7.7
المجموع		% 100

٪ 61.5	سبق له المشاركة في الشأن الاجتماعي	المشاركة في الشأن الاجتماعي
٪ 38.5	لم يسبق له المشاركة في الشأن الاجتماعي	
٪ 100	المجموع	

من الجدول رقم (١) والذي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات demografie نجد أن أعمار غالبية المبحوثين كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس وذلك بنسبة (53.8٪) كأعلى نسبة توأجد بين جميع النسب، يليهم الذين مؤهلهم العلمي دكتوراه وذلك بنسبة (30.8٪) وأخيراً الذين مؤهلهم العلمي ماجستير بنسبة (15.4٪) وقد كان غالبية المبحوثين من الذين يعملون في الحقل التعليمي وذلك بنسبة (38.5٪) كأعلى نسبة توأجد بين جميع النسب، يليهم القضاة والإداريين بنفس النسبة (15.4٪) بينما كانت نسب تمثيل كل من (مدير إدارة – متلاعِد – مرشد طلابي – محامي) متساوية التمثيل ضمن العينة المبحوثة وهي (7.7٪) كما نجد أنه سبق لما نسبته (61.5٪) من المبحوثين المشاركة في الشأن الاجتماعي سواء كان ذلك ضمن الجمعيات الخيرية أو مكاتب اصلاح ذات البين أو مراكز الأحياء أو ضمن طواقم العمل في المحاكم الشرعية بالنسبة للقضاة المتلاعِدين ضمن العينة المبحوثة.

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي

بعد جمع أوجهة المقابلات ودراستها دراسة علمية، ومقارنتها بالمصادر والكتب المتخصصة في الشأن الأسري والاجتماعي، والتأكد من صدقيتها ومطابقتها للواقع وقياسها لآثار المترتبة علىطلاق البائن تم تحليلها تحليلاً علمياً بيانياً، وبيان الآراء الواردة بالنسبة المئوية دون إهمال أي إجابة مخالفة لحقيقة الأمانة العلمية، يوضح آراء المبحوثين بكل موضوعية وحيادية وشفافية كما وردت دون زيادة أو نقصان.

س / أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في مدينة مكة المكرمة.

انحصرت الأسباب الثقافية ضمن استجابات أفراد العينة في اختلاف المستوى الثقافي والفارق في مستوى التعليم بين الزوج والزوجة الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر بينهما وعدم التوافق، وغياب الدور الإعلامي الارشادي الهدف، وأحياناً الدور الذي يقوم به الإعلام قد يكون سلبياً.

ويرى الباحث أن هذه الإجابات في مجملها موافقة لما ورد بيانه في ثانياً الرسالة حول دور الإعلام السلبي في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي.

أما الأسباب الاجتماعية فقد ضمت الالتزام بين الطرفين من حيث النسب القبلي والنصرة الاجتماعية بينهما (حضري / بدوي) وقد أرجع الكثير من المبحوثين الأسباب إلى تحكم العادات والتدخلات الخارجية كتدخل الأهل، والتفاوت الأسري حسب المستوى (غني، فقير)، حيث أن اختلاف المتطلبات المادية من حيث الكماليات في الأدوات المنزلية تؤدي إلى مناقشات حادة وعدم التفاهم وأحياناً يصل إلى حد فقدان الثقة.

بينما أضاف بعض أفراد العينة أن هنالك بعض الأسباب والصفات الشخصية والتي تؤدي إلى ازدياد معدلات الطلاق تمثلت في ضعف الوازع الديني وعدم معرفة الحقوق الزوجية بين الزوجين أو أحدهما، أو عدم الإيمان بما يقضيه الله بينهما أو داخل بيتهما، ومشاكل الحياة الوهمية ومشاكلها أو قلة الصبر من قبل الطرفين. أضاف إلى ذلك الخلافات حول الأمور الشخصية مثل: راتب الزوجة، ونفقاتها. وإهمال الزوج لأسرته وعدم تحمل المسئولية لتعوده على حياة العزوبية والخروج مع زملائه وعلى السفريات والرحلات. أو عدم تحمل الزوجة لأعباء الأسرة حيث شغل البيت وتربية أولادها، وفي النهاية عدم الاحترام للمرأة من قبل الرجل والعكس.

يستنتج الباحث مما سبق أن هذه الأسباب موافقة لما ورد في ثانياً الرسالة، ومطابق تماماً لبعض أسباب ارتفاع معدلات الطلاق من حيث وجود العنصرية القبلية في بعض افراد المجتمع إلى غير ذلك مما ورد في اجابات المقابلة.

س آثار الطلاق البائنة والسبيل الأمثل للحد منها

• الآثار الاجتماعية:

1. تفكك الأسرة في كلا الطرفين وخاصة في الزيجات الداخلية (تبادل صهر ورحم) الأمر الذي قد يصل إلى حد قطيعة الرحم أحياناً.
2. خلق عداء بين الأسرتين وتفشي البغض والشحنة والترصد على كل خطأ يحصل بينهما وقد يؤدي أحياناً إلى لأخذ بالثار الأمر الذي يتنافى مع أمور الشرع.
3. ضياع الأبناء فقد انهم للعاطفة والجحوجي، وبالتالي اصابتهم ببعض الأمراض النفسية كالتشوه النفسي والخلقي بعد الأب والأم، تشرد الأبناء. كثرة جرائم الأبناء لقلة التوجيه.

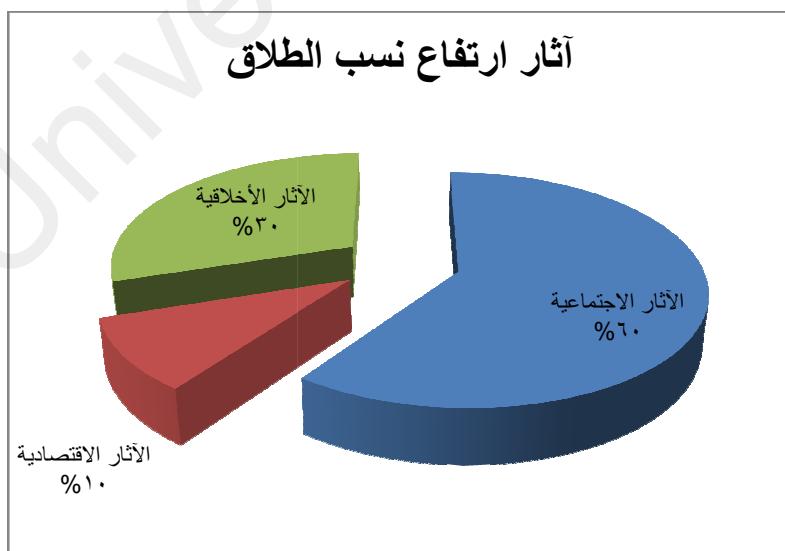
• الآثار الاقتصادية:

أما أبرز الآثار الاقتصادية التي يخلفها الطلاق في المجتمع السعودي حسب وجهة نظر المبحوثين فتتمثل في: انقطاع التعاون المادي بين الزوج والزوجة وعدم وجود عامل التكافل المالي وإهمال الزوج في نفقة الزوجة والأبناء، الأمر الذي يجعل الأبناء يعيشون حالة من الفقر والضيق.

• الآثار الأخلاقية:

وقد أشار أفراد العينة إلى أن من الآثار الأخلاقية الكبيرة التي تأتي مصاحبة لعملية الطلاق انحراف الزوج أو الزوجة وتفشى الفاحشة (ضياع الزوجة بما يتربّ عليه ارتكاب المحرمات لفقدانها العاطفة، أو السبيل لكسب الرزق) وكثرة العلاقات الغير شرعية خارج إطار الزوجية. وأيضاً يؤثر على أخلاق الأبناء، مما يؤدي إلى كثرة تغيبهم عن مقاعد الدراسة وانحرافهم من أجل الهروب من المشاكل، الأمر الذي يؤدي بشكل حتمي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

شكل رقم (١) آثار ارتفاع نسب الطلاق



وقد كانت أبرز الأسباب التي يختلفها ارتفاع معدلات الطلاق على الفرد والمجتمع من وجهاً نظر المبحوثين هي الآثار الاجتماعية حيث كانت نسبة الآثار الاجتماعية التي ذكرها المبحوثين ضمن الآثار التي يختلفها ارتفاع نسب الطلاق على الفرد والمجتمع هي (٦٠٪) تليها الآثار الأخلاقية (٣٠٪) وأخيراً الآثار الاقتصادية (١٠٪).

يخلص الباحث مما سبق أن ما ورد من اجابات حول الآثار الاجتماعية موافق تماماً للآثار الاجتماعية الأخرى وإن كانت الدراسة قد بينت ازدياد هذه الآثار بمرور الأيام أكثر من ذي قبل وذلك لتفشي- الجهل بالحقوق وروح الانتقام بين الأفراد كما أشار الباحث في الفصل الرابع.

س دور مكاتب الاصلاح الأسري في الحد من الطلاق البائن

أشار غالبية المبحوثين إلى الأهمية الكبيرة لمكاتب ولجان إصلاح ذات البين في القضاء على المشكلات الزوجية، وأن لمكاتب الاصلاح الأسري ومراسيم الأحياء دور إيجابي في عملية اصلاح ذات البين والقضاء على المشكلات الزوجية، خاصة عند التوصل إلى تفهم الطرفين أما إن كانت الأمور صعبة فإنها تحال إلى الجهات المختصة مثل الادعاء العام والمحاكم، وأنها تؤدي دورها على أكمل وجه فيما يصلها من مشكلات وقضايا. وبالتالي فإنهم يرون أن مكاتب الإصلاح ضرورة في هذا الزمان، بل ويجب أن تكون موجودة في كل حي وقرية، ويختار لها الأكفاء من المؤهلين. حيث أن دورها من أهم الأدوار التي تقف سداً منيعاً في التفرقة بين الزوجين وضياع الأولاد.

بينما أشار جزء قليل من المبحوثين إلى أنه لا يزال دورها دون المأمول وذلك لجهل المجتمع بدورها والتعامل معها، أو بسبب قلة من يرتاد تلك المكاتب بسبب قلة المعرفة بها وبدورها وما تقدمه من خدمات، كما أرجع الكثير من المبحوثين عدم تعامل غالبية أفراد المجتمع مع

هذه المكاتب والمراکز واللجان إلى فترة المواجهات الطويلة التي تمنح للمتقدم بطلب الخدمة، وبالتالي هم يرون أنها تحتاج إلى تفعيل وزيادة دعم حكومي وشعبي.

كما أشار المبحوثين إلى أن دور مركز الحب يتمثل في تكثيف الدورات بين الحين والحين لتوثيق الصلات الاجتماعية بين الأسر في الحب ونشر النصح والإرشاد. بينما أشار بعض المبحوثين إلى أن أكثر مراكز الأحياء لا يوجد فيها تدخل في مثل هذه الحالات إلا عن طريق الزوج أو ولد الزوجة.

توافقت نتائج الإجابات مع ما ورد في الدراسة على دور مكاتب الإصلاح الأسري وأهميتها، فيما اختلفت مضمون الإجابات مع ما ورد في الدراسة من حيث دور مراكز الأحياء حيث نفوا وجود أي تدخل مباشر لها في الإصلاح الأسري رغم أنه من أولوياتها وأسباب نشأتها وتأسيسها.

س/ دور وسائل الإعلام في زيادة معدلات الطلاق في العالم الإسلامي

أشار غالبية المبحوثين إلى أن وسائل الإعلام لها أكبر الأثر في ارتفاع نسبة الطلاق في العالم الإسلامي، وأنها خطر يتسبب في خراب الأسر من أبناء وآباء وأمهات، حيث أن بعض الأسر وربما للجهل يتخدون من وسائل الإعلام وما يرد فيها القدوة. كما أشار نسبة كبيرة من المبحوثين إلى أن كثيراً من المسلسلات الشهيرية في الإعلام المرئي لها تأثيراً سلبياً كبيراً، حيث أنها دائمة ما تحوي بعض المفاهيم غير المعلنة نصاً أو المفاهيم التي تجسد في المواقف والتي يتاثر بها المشاهدين سلبياً.

• يستحسن عدم الاهتمام إلى تلك القنوات المزرية والمشينة والاطلاع على البديل منها

مثل قناة الفجر.

• زيادة التثقيف والوعي، وتصحيح المفاهيم.

- أن تعمل الدولة على ايجاد قنوات موازية لتلك القنوات المابطة توفر إعلام بديل مناسب للجميع.

- على رب الأسرة أن يعمل على منع مشاهدة مثل تلك المسلسلات.

(ب) ما التدابير الوقاية للحد من الطلاق في المجتمع

- التزويد بالأحكام القرآنية والشرعية من آيات ووصايا قضائية.
- العمل على توثيق الصلات التربوية بين الأب والأم فهما أساس تربية النشء.
- نشر الأخلاق الحميدة والتآخي بين الأبناء في خلق التفاهم وهذا المبدأ هو من صفات الفرد المسلم، كما ورد في الأثر النبيل وهو خلق سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.
- الاهتمام بالجيل القادم والعمل على زيادةوعي الدين لدىهم حيث أن اعظم التدابير التي من شأنها تقليل معدلات الطلاق أو القضاء على هذه الظاهرة هي التدابير التربوية والأخلاقية.
- دعم برامج تنمية وتطوير الأسرة، من خلال زيادةوعي لدى الزوج والزوجة والعمل على نشر التوعية بآثار الطلاق أخلاقياً.
- عمل الدورات الارشادية قبل الزواج وتوعية الأزواج بضرورة تقدير المسئولية والمشاركة في الحياة.

يتضح مما سبق بيانه واستعراضه فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام أن إجابات المقابلة اتفقت على أهمية تفعيل التدابير الشرعية والوقائية تماماً مع ما ورد في الفصل الخامس، وتطابقت مع ما ورد في الدراسات والبحوث الخاصة بذلك ما يستلزم سرعة تفعيلها وتطبيقها.

س / دور التعليم في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق

هناك شبه إجماع من المبحوثين على أن دور المؤسسات التعليمية معدوم تماماً في الحد من ارتفاع حالات الطلاق أو هو دون المأمول؟ ويدللون على ذلك بالارتفاع الحاصل في نسب الطلاق في المجتمع السعودي وأنه لو كانت المؤسسات التعليمية تقوم بدورها لما وصلت هذه المعدلات إلى ما وصلت إليه في الوقت الراهن.

ولقد تركزت مقترنات غالبية المبحوثين حول سبل تفعيل دور المؤسسات التعليمية في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في الآتي:

- تقرير مواد اسرية للجنسين، وتكثيف التوعية الإسلامية في جميع المراحل الدراسية وذلك لتوعية الأبناء والبنات، وتشقيفهم، وتعريفهم مفاهيم الزواج، والأسرة، والأبناء.
- عمل محاضرات لكافة شرائح المجتمع وإقامة الدورات، ووضع موافق في المواد الدراسية الاجتماعية من قبل ذوي الاختصاص، لتوضيح ما يحصل بين الزوجين في حالة أن يكون هنالك فارق في التعليم.
- تخصيص دروس اجتماعية داخل المواد في المرحلة الثانوية والجامعية وربط العمل بحضور هذه الدروس.

يتضح مما سبق تطابق إجابات المبحوثين والدراسات العلمية فيما يتعلق بدور التعليم وأثره البالغ في تشقيف المجتمعات والحد من الجهلة والعنف والتطرف الأسري، و اختفت مضامين الإجابات فيما يتعلق بتقرير تدريس مواد أسرية للجنسين حيث لم يتطرق أحد من الباحثين الاجتماعيين في الدراسة لمثل هذا الاقتراح.

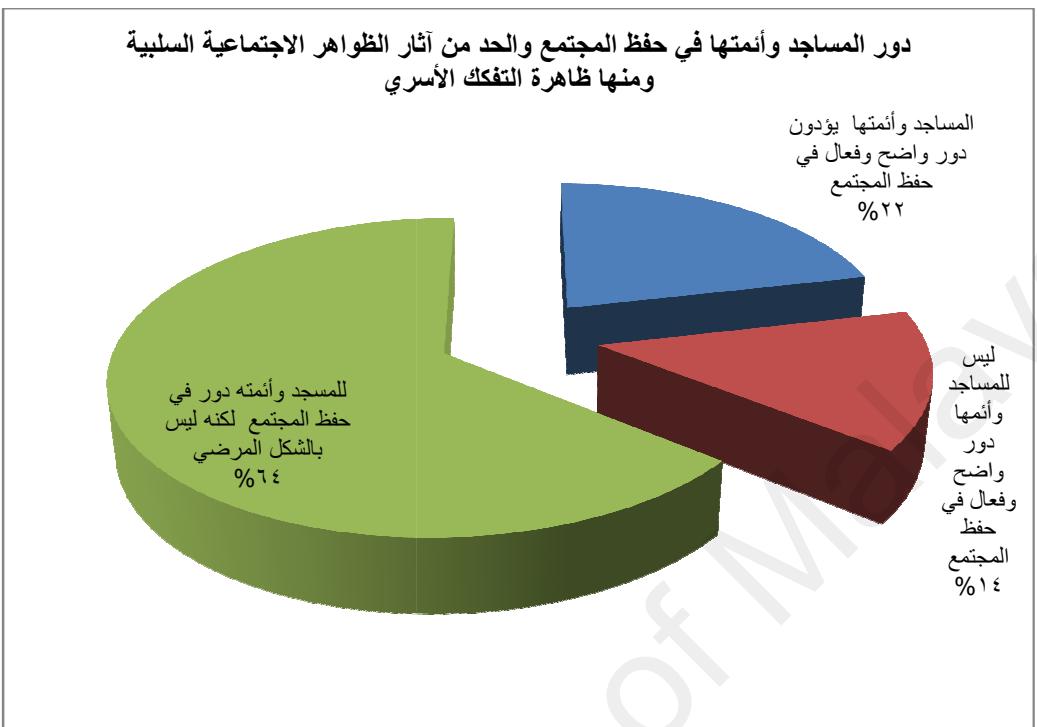
س / دور المسجد للمسجد في حفظ المجتمع من المظاهر السيئة

اتفق غالبية المبحوثين على أهمية المسجد ودوره في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية ومنها ظاهرة الطلاق والتفكك الأسري، غير أنه كان هنالك تباين واضح في تقييمهم حول الدور الذي يقوم به الأئمة والخطباء في المجتمع من خلاله، حيث أشار ما نسبته (21.4%) إلى أن أئمة المساجد يؤدون رسالتهم الاجتماعية على الوجه المطلوب، من حيث الاجتماعات والدورات التي تقام بين الحين والحين سواء كان ذلك للذكور أو الإناث. وفي بعض الخطب وبعض الدروس في كلمات بعد الصلوات.

فيما أشار ما نسبته (14.3%) إلى أنه ليس لأئمة المساجد دور واضح وفعال في حفظ المجتمع والحد من الظواهر السلبية في المجتمع كظاهرة الطلاق حيث أنه لا يوجد تجاوب من المجتمع والأسر مع البرامج التي يتم تقديمها، وأنه نادراً ما يكون لأئمة المساجد دور فاعل في الموضوع والغالبية عكس ذلك.

أما ما نسبته (64.3%) فقد أشاروا إلى أن للمسجد وأئمته دور في حفظ المجتمع والحد من الظواهر السلبية في المجتمع كظاهرة الطلاق، لكنه ليس بالشكل المرضي ويحتاج إلى التدعيم أكثر والتفعيل من خلال ابتعاث الخطباء لدورات ومشاركات أكثر من الحالية.

شكل رقم (2) دور المساجد وأئمتها في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية ومنها ظاهرة التفكك الأسري.



خلاصة ما سبق تؤيد ما ذهبت إليه الدراسات والأبحاث الواردة في الرسالة فيما يتعلق بدور المسجد الإيجابي في رعاية الأسر وحمايتها، مع اختلافها حول الآليات المتبعة للاستفادة من دور الأئمة والخطباء في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق مع ما ورد في الرسالة.

س / دور المحاكم في إنهاء المنازعات الزوجية بشتى أنواعها

هناك اجماع من قبل المبحوثين على ضعف دور المحاكم إلا إذا كانت هناك قضايا بين الأطراف، وأنهم يصفون دورها بالجاد والحاzman في هذه المواضيع، كما أنهم يرون أن المحاكم لا تساعد في التقرير بين الأزواج وأن مهمتها هي إنهاء الوضع بالطلاق وكلاً يحصل على ذلك، وإذا تدخلت بالصلح بين المتنازعين فإنه دائمًا ما يكون هنالك تأثير للمعاملات وتطويل في

الموايد الأمر الذي لا يخدم في غالب الأحوال قضية الصلح بين الطرفين، كما أنهم أجمعوا على ضرورة من إعادة النظر في هذه المحاكم والأدوار التي تؤديها.

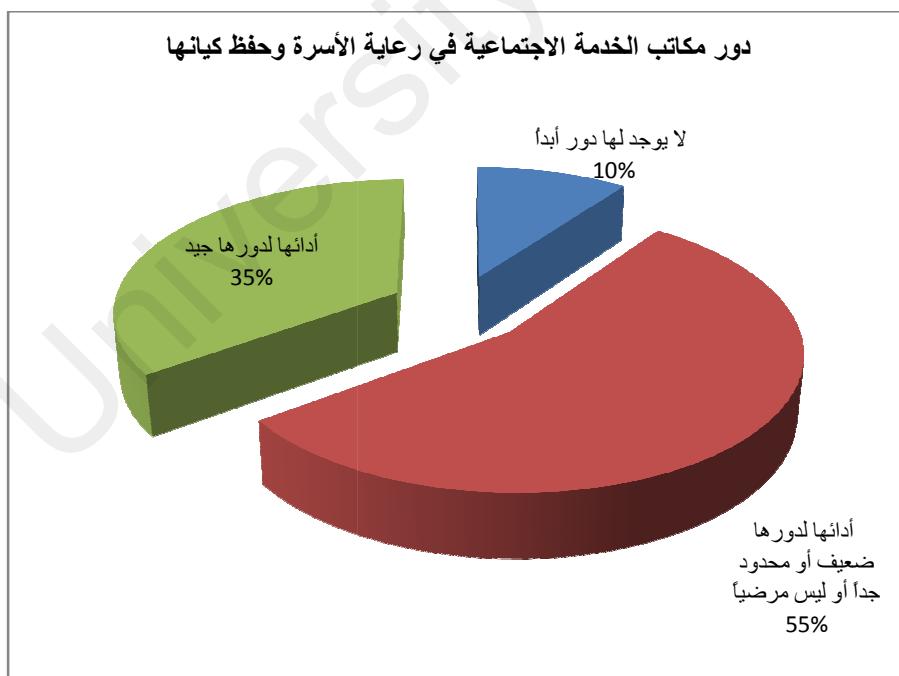
س / دور مكاتب الخدمة الاجتماعية دورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها

فيما يتعلق بدور مكاتب الخدمة الاجتماعية وأدائها على المستوى المحلي فإن اجابات المبحوثين كانت محصورة في ثلاثة خيارات:

- لا يوجد لها دور أبداً.
- أدائها لدورها ضعيف أو محدود جداً أو ليس مرضياً.
- أدائها لدورها جيد.

وقد توزعت هذه الخيارات حسب النسب الموضحة في الشكل أدناه:

شكل رقم (3) دور مكاتب الخدمة الاجتماعية في رعاية الأسرة وحفظ كيانها



من الشكل السابق نجد أن غالبية المبحوثين كانوا يرون أن أداء مكاتب الخدمة الاجتماعية دورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها ضعيف أو محدود جداً أو ليس مرضياً وذلك بنسبة (55٪) أما الذين أشاروا إلى أن أدائها دورها جيد فقد بلغت نسبتهم (35٪) بينما كان ما نسبته (10٪) من أفراد العينة يرون أنه لا يوجد لها دور أبداً.

أما استجابات المبحوثين حول الشق الثاني من السؤال والذي يتعلق بأهمية دورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها وهل نالت هذه المركز ما تستحقه من الدعم والإمكانات التي تجعلها مؤهلة للقيام بواجباتها فقد كان هنالك اجماع في اجابات جميع المبحوثين على أنها لم تnel الدعم الكافي من الجهات الحكومية الأمر الذي يحد من فعاليتها في أداء أدوارها بما يخدم المجتمع ويحد من الكثير من الظواهر السلبية كارتفاع نسب الطلاق، معللين ذلك بأنه لو تم دعمها بجود مختصين من ذوي الاهتمام بالقضايا الأسرية وجود الدعم اللازم من قبل الجهات الحكومية وأهل الخير لكان دورها أعظم وأفضل مما هو عليه الآن. بل هي بعون الله يمكن أن تكون الحصن الأول، لو توفر لها الدعم الحكومي والإعلامي.

يظهر جلياً مما سبق اختلاف اجابات المبحوثين مع ما ورد في الدراسات والأبحاث حول ضعف دور المحاكم في حل الخلافات الزوجية، إذ رأى معظم المبحوثين أن دورها ضعيف وليس ايجابياً، فيما اتفقوا على أهمية تفعيل دور القاضي في انهاء النزاعات الزوجية لما له من سلطة وولاية عامة وخاصة.

س/ دور رجالات العلم والتربيه والحكمة في الإصلاح المجتمعي

في الاجابة على هذا السؤال نجد أن ما نسبته (86٪) من المبحوثين يؤيدون بشدة هذا الاقتراح رغم ما أبدوه من تحفظات حول شكل المشاركة التي تتم حالياً حيث أنهوم وصفوا المشاركة

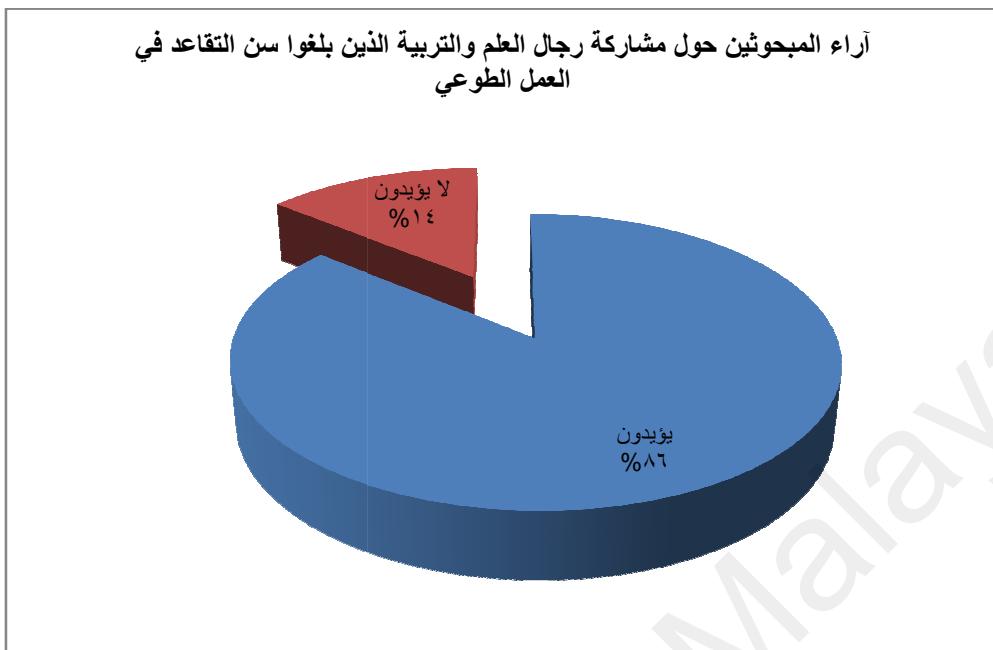
الحالية لرجالات العلم والتربيـة والحكمة الذين بلغوا سن التقاعد النظامية في الإصلاح المجتمعي عبر مؤسسات التنمية الاجتماعية بانـها فقط تتم من قبيل زيادة الاشتراك في الـكم فقط، وأحياناً "اشترك معنا في الجمعية للمساهمة مادياً" وبالتالي فـهم يـرون ضرورة أن تكون المشاركة فـعالة ولـمن له الخبرـة في هذا المجال.

بينـا نـجد أنـ ما نـسبته (14٪) منـ المـبحـوثـين لاـ يؤـيدـونـ مـشارـكةـ الـذـينـ بلـغـواـ سنـ التـقـاعـدـ النـظـامـيـةـ فيـ الإـصـلاحـ المـجـتمـعيـ عـبـرـ مـؤـسـسـاتـ التـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ،ـ مـعـلـلـيـنـ ذـلـكـ بـأـنـهـمـ أـثـنـاءـ عـمـلـهـمـ فيـ الـمـحاـكـمـ لمـ يـتـمـكـنـوـاـ مـنـ حلـ الـمشـاكـلـ فـمـاـ بـالـكـ إـذـاـ كـانـوـاـ مـتـطـوـعـينـ.

لاـ أـشـكـ فيـ أـنـ أـجـدـ شـخـصـ يـتـخـلـفـ فيـ اـدـاءـ هـذـهـ الرـسـالـةـ رسـالـةـ الـاصـلاحـ المـجـتمـعيـ فـهـذـهـ رسـالـةـ إـنـسـانـيـةـ وـخـاصـةـ إـذـاـ تـتـطـلـبـ مـنـهـ الـمـشـارـكـةـ بـرـغـبـةـ مـلـحةـ وـلـكـنـ إـنـ دـعـيـ لـلـمـشـارـكـةـ فيـ تـمـيـلـ زـيـادـةـ الـاشـتـراكـ فيـ الـكـمـ فـقـطـ فـهـذـهـ الـآلـيـةـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـؤـديـ إـلـىـ رـغـبـةـ فـقـطـ.ـ "ـاشـتـركـ معـنـاـ فيـ الـجـمـعـيـةـ لـلـمـساـهـمـةـ مـادـيـاـ"ـ بـدـورـ تـفـعـيلـ فـيـهـ يـكـونـ لـهـ أـثـرـ إـيجـابـيـ بـالـرـمـةـ،ـ وـلـكـنـ حـينـمـاـ يـكـونـ تـعاـونـ وـتـفـاعـلـ بـيـنـ تـلـكـ الـمـؤـسـسـاتـ تـعـمـ الـفـائـدـةـ لـلـمـجـتمـعـ الـمـحـليـ وـمـنـ ثـمـ بـعـدـ ذـلـكـ عـلـىـ نـطـاقـ أـوـسـعـ.ـ وـهـكـذاـ.

وـقـدـ كـانـتـ الـآـلـيـاتـ التـيـ اـقـرـحـهـاـ الـمـبـحـوثـينـ لـتـفـعـيلـ مـشـارـكـةـ الـذـينـ بلـغـواـ سنـ التـقـاعـدـ النـظـامـيـةـ فيـ الإـصـلاحـ المـجـتمـعيـ عـبـرـ مـؤـسـسـاتـ التـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ،ـ وـذـلـكـ بـأـنـ يـقـومـ كـلـ إـمامـ بـتـكـوـينـ لـجـنـةـ فيـ حـيـهـ وـقـرـيـتـهـ لـيفـعـلـوـاـ هـذـاـ الدـورـ.ـ أـوـ عنـ طـرـيقـ وـضـعـ مـكـاتـبـ وـمـرـاكـزـ إـصـلاحـ لـذـلـكـ وـتـعـيـنـهـمـ فـيـهـاـ،ـ وـمـنـ ثـمـ إـعـطـائـهـمـ الدـورـاتـ فيـ الإـصـلاحـ وـحـضـورـهـمـ لـحلـ بـعـضـ الـمـشـكـلـاتـ،ـ وـصـرـفـ مـكـافـةـ لـهـمـ إـنـ أـرـادـوـاـ ذـلـكـ.

شكل رقم (3) مشاركة رجال العلم والتربيـة الذين بلغوا سن التقاعد في العمل الطوعي



تفقـت اجابـات المـبحـوثـين مع الـدرـاسـات والـبـحـوث الدـاعـية إـلـى الاستـفـادـة من رـجـالـاتـ الـعـلـمـ والـتـرـبـيـةـ وـضـرـورـةـ اـشـراكـهـمـ فـيـ الـعـلـمـ الـمـجـتمـعـيـ لـاـهـمـ مـنـ خـبـرـةـ وـمـكـانـةـ تـؤـهـلـهـمـ لـذـلـكـ.

س / أثر الاهتمام بالبيئة الأسرية في تحسين المجتمع ورعايته.

(أ) دور التدابير الاجتماعية الملائمة للحد من ازدياد ظاهرة الطلاق في المجتمع؟

وقد كانت ابرز التدابير الاجتماعية الملائمة للحد من ازديادي ظاهرة الطلاق في المجتمع حسب وجهة نظر المـبحـوثـينـ ما يـليـ:

- تعريف المـقبلـينـ عـلـىـ الزـواـجـ بـالـمـسـؤـلـيـةـ الـقـادـمـةـ وـعـظـمـهـاـ أـهـمـيـتـهاـ مـنـ خـلـالـ إـقـامـةـ الدـورـاتـ لـهـمـ بـنـيـنـ - بـنـاتـ

- إيضاح التحمل المادي بين الزوجين حينما تكون الزوجة عاملة وخاصة عند كبر سنها وتقديم العمر لكليهما والتعرف على القناعة من عز الاستغناء والطمع والذل من قبل الرجل.
- أن يسود الاحترام المتبادل دون التعصب والاقتصاد في المعيشة.
- المدوع في النقاش بين الطرفين بعيداً عن أنظار أبنائهم وبالتالي والمرؤنة.
- حُسن الاختيار بين الزوجين.
- الصبر بينهما.
- إدخال المصلحين في حال نشب نزاع بشرط أن يكونوا محايدين.
- تفعيل دور الوالدين في التوعية التثقيف لأبنائهم المقبلين على الحياة الزوجية، حيث أنه كلما كان أفراد الأسرة واعين ومثقفين كلما قلت المشاكل وقربت المسافة بينهم.
- تسهيل آليات التواصل مع مكاتب الإصلاح والاهتمام بالرد وسماع المشاكل دون التذمر من المتصلين والاحتساب في ذلك.
- الحد من تدخلات العائلة في أي مشكلة أسرية، والعمل على تدخل هيئة إصلاح العين في الوقت المناسب لتقرير وجهات النظر بين الزوجين.

(ب) آثار ومضار التفكك الأسري على الفرد والمجتمع

معلومات أو إضافات أو مصادر ومراجع تراها مناسبة للرجوع إليها فد ترى صلب

الموضوع ولم يرد ذكرها في الأسئلة من وجهة نظرك؟

وقد كانت أبرز السبل الملائمة لمواجهة التفكك الأسري آثاره ومضاره على الفرد والمجتمع

من وجهة نظر المبحوثين:

- توفير سُبل وطرق التفاهم بين الأسرة في هدوء تام وعدم التمسك بالرأي بين أحد الطرفين.
- عدم الالتجاء والتدخل من أطراف أحدهما، حتى لا تشيع وتكبر المشكلة وبالتالي يصعب حلها.
- الإلمام بالقواعد الشرعية من القرآن والسنة في مواجهة هذه الآفة المؤدية إلى التفكك الأسري في المجتمع.
- تنظيم سلسلة من المحاضرات الأسرية التثقيفية والتوعوية وتفعيلها ببرامج تعامل على غرس السلوكيات والمهارات البناءة.
- التوعية الإسلامية بشكل عام والتوعية الأسرية بشكل خاص.
- تربية الأبناء التربية الصحيحة، وتعويذهم تحمل المسؤولية.
- تعريف كلاً بدوره في الأسرة.
- التحلي بالصبر والأخلاق.
- تكثيف الدورات والندوات والمحاضرات لتزويد الأسرة بأهميتها في المجتمع، وبالتالي الحفاظ على الأسرة وكيانها بقدر الإمكان.

وقد كانت أبرز المعلومات والمصادر والمراجع التي يرى المبحوثين أنه يمكن الرجوع

إليها:

- الرجوع إلى القرآن الكريم والسنّة النبوية ففيها كل ما يهم الأسرة والمجتمع.
- أن تتبني الجمعيات الخيرية إقامة الندوات وورش العمل والإرشاد بصفة دورية.
- زيادة مكاتب الإصلاح، ومراكز الحyi لمعرفة المشاكل وأنواعها وحلها.

لم تضف اجابات المبحوثين حول اساليب ووسائل مواجهة التفكك الأسري وما يتبعه من مشكلات عن ما ورد في الرسالة ما يؤكّد ملائمة الاجابات وموافقتها لما ورد في الاجابات.

الفصل السادس

التدابير المقترحة للحد من الطلاق البائن في مكة المكرمة

و فيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التدابير القضائية.

المبحث الثاني: التدابير الاجتماعية.

المبحث الثالث: التدابير التوعوية.

تمهيد:

شرع الله الطلاق لوضع حد للخلاف الدائم والشقاق المستمر بين الزوجين مع غلبة الظن بكثرة المفاسد من استمراره، وحصول النفور مع بقاءه، ولم يترك الشارع الكريم أمر الطلاق عاماً بل قيده باشتراطات، وتأثيرات مادية ومعنوية، ووضع جملة من القيود والتدابير التي تحد من كثرة وقوعه حتى لا يلجأ إليه الرجل أو المرأة إلا عند الضرورة وتعذر بقاء الحياة الزوجية ومن أهمها: جعل الطلاق لغير حاجة مكروها، وقرر للمطلقات متاعاً بالمعروف، ووقت وقوعه بوقت الطهر، وجعله بيد الرجل أصلاً وبيد المرأة استثناء (بالخلع) وغير ذلك مما يعني أهمية تحكيم الشرع في إيقاعه، وضرورة وضع التدابير المناسبة للحد من إطلاقه^(١) وهو ما سأبینه بإذن الله فيما يلي:

(١) مع هذه التدابير والقيود الشرعية، فقد كثرت في الآونة الأخيرة وقوع حالات الطلاق في المجتمع، وصاحب ذلك كما بيننا آثار سلبية على الزوجين والأولاد، بل وعلى أسرهم ومجتمعهم، مما ترتب على ذلك ظهور مشكلة أزعجت المجتمع وأشغلت المحاكم الشرعية بقضايا الطلاق بصورة كبيرة. مع ضرورة تبني التجربة الماليزية: أصدرت ماليزيا قراراً بمنع عقد زواج إلا حصول الزوجين على اجتياز دورات في الحياة الزوجية والأسرية في مجال أهداف الأسرة والتخطيط للحياة الزوجية وأساليب زيادة الحب وال孽ة وكيفية إدارة مشكلات الزواج والترشيد في الميزانية، وقد كانت نسبة الطلاق ارتفعت في ماليزيا إلى 32٪ وانخفضت النسبة إلى 7٪ بعد هذا القرار هذا وقد تبنت دولة الإمارات هذا القرار (موقع المسلم الإلكتروني، www.Muslim.net). تاريخ الزيارة 12/7/2013م.

المبحث الأول

التدابير⁽¹⁾ القضائية

لا شك أن للتدابير القضائية⁽²⁾ قبل إيقاع الطلاق أثراً في الحد من ارتفاع نسب معدلاته في المملكة العربية السعودية لما للقضاء من سلطات وصلاحيات واسعة يستطيعون من خلالها توجيه المتخصصين، وتوضيح الحقائق والأحكام الشرعية، هذا مع الهيئة التي لهم في نفوس الناس فالنصح والتذكير لكلا الطرفين والوعظ والإرشاد يؤثران في نفسية الزوجين مع بيان الآثار الناتجة عن إيقاع الطلاق ومصير الأولاد إلى غير ذلك من الأمور التي قد لا يتتبه لها الزوجان أو لا يشعران بها عند عزمهما على إنهاء العلاقة الزوجية للمشكلات التي قد تحدث بينهما، وقبل أن أبين بعضًا من هذه التدابير أود أن أبين إجراءات إيقاع الطلاق الإسلام وما عليه العمل في المحاكم السعودية بالنسبة للزوجين من خلال ما يلي:

أولاًً: ضوابط لذرائع الطلاق في الإسلام

نظام الطلاق في الفقه الإسلامي كما تدل عليه الأدلة الصحيحة الثابتة من الكتاب والسنة لا عوج فيه ولا أمت، جادة واضحة مستقيمة، يسير فيها الإنسان على هدى، نظر فيه إلى صالح الزوجين وحفظت فيه حقوق كل واحد منها، بما يطابق العدالة التامة، لا يغبن أحدهما

(1) هذه التدابير التي اخترتها ليست على سبيل الحصر، وإنما قدرت الأهم. وتقديم التدابير القضائية على غيرها انطلاقاً من مكانة القضاء في الشريعة الإسلامية، وعظم هيبة القضاء في نفوس الناس، وقدرة القضاة بما لديهم من صلاحيات ومقومات في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق إذا أحسنوا استغلالها والقيام بها خير قيام.

(2) هذه التدابير التي اخترتها ليست على سبيل الحصر، وإنما قدرت الأهم. وتقديم التدابير القضائية على غيرها انطلاقاً من مكانة القضاء في الشريعة الإسلامية، وعظم هيبة القضاء في نفوس الناس، وقدرة القضاة بما لديهم من صلاحيات ومقومات في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق إذا أحسنوا استغلالها والقيام بها خير قيام.

الآخر، أعطى الرجل بعض المزايا على المرأة، فهم أي الرجال قوامون على النساء، ومنحت المرأة في مقابلها حقوقاً تعتاض بها عنها يلحقها من استعمال الرجل حقوقه.

فإن تحقق المقصود الصحيح من الزواج وطاب عيشهما فتلك هي الغاية، وإن تباغضا وتناقرا وخافا أن لا يقيما حدود الله ورغبا في الفراق، فهما كغيرهما من كل متعاقدين: لها أن يتفقا على الانفصال في مقابل عوض من المرأة للرجل، كما تعاقدا في أصل النكاح في مقابل الصداق من الرجل للمرأة، فشرع لها الخلع، وكانت المرأة بائناً تملك أمر نفسها، وليس للرجل عليها حق المراجعة إلا بعقد جديد واتفاق آخر، ولم يكن عليه للمرأة حقوق أخرى من حقوق العقد، كالصداق والنفقة وغيرهما، إلا أن يتشارطا على شيء فهم على شروطهم⁽¹⁾.

والإسلام في تشريعه للطلاق لم يجعله أول علاج يلجأ إليه المرأة إذا ما ظهرت بوادر الشقاق؛ وإنما شرع من الأوامر والأحكام ما إن اتبعت لا يقع الطلاق إلا عند وجود ما يقتضيه، وإذ ذلك يكون الطلاق علاجاً لمشكلات الأسرة التي تعجز عن حلها الوسائل الأخرى، وبإتباعها أيضاً تنتفي المفاسد التي تنجم عنه، وتُترتيب هذه الأوامر والآحكام مراتب ومراحل لعلاج الخلافات الزوجية حسب أسبابها ومدى كل منها:

المرحلة الأولى: مرحلة الشقاق وظهور الاختلاف

الصلح تسكن إليه النفوس، ويزول به الخلاف وهو خير على الإطلاق، ويمكن أن تسمى هذه المرحلة بمرحلة ضبط النفس والتحلي بالصبر والحكمة والدعوة إلى الصلح لأنه خير.

وهي مرحلة مهمة من مراحل معالجة التشوّز، ولا بد من الوعظ من الرفق واللين، إذ لابد من أن يلجأ الزوج إلى الصمت والتذمر من تصرفات زوجته يلجأ إلى إقامة حوار معها،

(1) شاكر، أحمد محمد، ١٣٥٤هـ، نظام الطلاق في الإسلام ص ٧. مرجع سابق.

يذكرها بأنه ينظر إليها كشريك في الحياة الزوجية الصالحة التي يحرص على استمرارها بما يرضي الله ويحقق سعادتها معاً، ولأن الزوج في هذه المرحلة يعظ زوجته وهما في حالة هدوء، فيكون ذلك في الحقيقة ترسيناً نفسياً للعلاقة الزوجية.

أما إذا لم يثمر الوعظ باللين والرفق، فللزوج الوعظ بالترهيب والتهديد، وذلك بأن يذكرها أن نشوذها سيكون سبباً في بعده عنها وهجرانه لها، ويدركها بعواقب ما تؤول إليه العلاقة الزوجية بما يضمن العودة إلى الحالة الطبيعية للأسرة^(١).

المرحلة الثانية: مرحلة النشوذ

وقد عالج الإسلام كل حالة من هذه الحالات، ورسم لها من أساليب الحكمه ومراحل الأناء ما ليس وراءه غاية لصلاح.

والنشوز حالة من النفور تعتري الزوج أو الزوجة فإذا نشرت الزوجة غدت صعبة القياد على زوجها وتنكرت لحقه.

وقد تدرج التشريع القرآني في علاج تلك الحالة بما يأتي:

أ- النصح والإرشاد بالحكمة والموعظة الحسنة. وهي أعمال تهذيبية مطلوبة في كل حالة، وهي في الأصل أي النصيحة واجبة على الزوجين ليعين كل منها الآخر في التزام شرائع الدين في كل مناحي الحياة.

ب- الهجر في المضاجع؛ بعزل فراشه عن فراشها وترك معاشرتها، ولهذه المرحلة آداباً وأحكاماً فالهجر بالزوجة تشهير بها أو إهانتها أمام أولادها فيورث في نفسها جحوداً

(١) انظر: معايدة، زينب، 2015م، الاصلاح بين الزوجين في الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 185.

ونكراناً تجاهه فتزداد نشوزاً وكرهاً وبغضه نحوه، بل هو الحجر الجميل الذي لا أذى معه ولا شکوى.

جـ- العقوبة الإيجابية إذا لم ينجح الرجل في إرجاعها عن نشوزها بوسيلتي النصح والهجر وهي أن يضر بها ضرباً ريقاً غير مبرح، لا يترك بجسمها أثراً، إذ المقصود منه الصلاح لا غير فإذا ما أدى إلى ال�لاك وجب به الضمان^(١).

لقد وضع الإسلام قيوداً كثيرة على حق الزوج في استعمال الضرب لزوجته لضمان استخدامه كأسلوب تأديب وتقويم، إذا ليس المقصود من الضرب الإهانة والإذلال بل الإصلاح.

المرحلة الثالثة: الشقاق بين الزوجين:

سعت الشريعة الإسلامية إلى حسم مادة النزاع والخلاف بين الناس بوسائل رضائية قبل اللجوء إلى قوة السلطان ومن هذه الوسائل: التحكيم الإسلامي^(٢).

(1) إذا ضرب الرجل زوجته ضرباً غير معناد وجب عليه الضمان بإجماع الفقهاء، وإذا ضربها بحق فأفضى إلى فساد عضو أو روح وجب عليه الضمان، ويحجب عليه التعزير انظر: ابن عابدين، الحاشية، 4 / 79، مرجع سابق، والبهوتى، كشاف القناع، 5 / 210، مرجع سابق، والدسوقي، حاشية الدسوقي، 2 / 342، مرجع سابق، والنبوى، روضة الطالبين، 7 / 368، مرجع سابق، وللاستزادة ينظر: تفاحة، فتح الله، 2010م، التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق في المجتمع الأردني، دراسة فقهية مقارنة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مجلد (24) ص 1433 وما بعدها.

(2) التحكيم اصطلاحاً: اتفاق بين طرفين خصومة معينة، على توليه من يفصل في منازعة بينهما، بحكم ملزم، يطبق الشريعة الإسلامية انظر: مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من 1 إلى 6 ذو القعدة 1415هـ، الموافق 1-6 أبريل 1995م، (قرار رقم: 95/8/د).

وأصل مشروعية التحكيم وبعث الحكمين عند ظهور بوادر الشقاق بين الزوجين قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعُثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بِيَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهِ أَخْبَرًا﴾⁽¹⁾.

وتلك حالة غير النشوز⁽²⁾، فالنشوز استعصاء الزوجة أو جفوة الزوج، وقد شرع للمرأة أن تعالج زوجها بما تهديها إليه الكياسة. أما إذا اشتد الخلاف وتفاقم شره بين الزوجين.

فإذا ظهر من المرأة لزوجها أمارات النشوز وذلك بأن يدعوها فلا تحبيه أو تحبيه متكرهة متبرمة وتتشاكل أو تتدافع إذا دعاها إلى الاستمتاع ويختل أدبه في حقه وسواء كان هذا النشوز بالقول أو بالفعل⁽³⁾.

فقد أرشد القرآن الكريم جماعة المسلمين إلى مقاومة هذا الشر واستئصاله عن طريق مجلس عائلي يتكون من حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة؛ وذلك لأن أهل الزوجين هم أشد الناس حرضاً على حفظ ما قد يكون في أسباب الشقاق من شؤون يجب أن تُكتم وتحفظ حتى لا تتأثر مكانة الزوجين⁽⁴⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 35.

(2) النشوز لغة: هو المكان المرتفع من الأرض، الرازي، الفخر، 1967، مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ص 660. وتعريفه شرعاً، هو معصية الزوجة زوجها فيما يجب له عليها من حقوق وواجبات، انظر، ابن قدامة، الكافي، 2/761، مرجع سابق.

(3) للاستزادة انظر: الدباسي، عبد الرحمن، 2004 م، أحكام الصلح في الشريعة الإسلامية، دار الوراق للنشر والتوزيع، لندن، بريطانيا، ص 132 وما بعدها.

(4) انظر: صالح سعاد إبراهيم، 1403هـ، أضواء على نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة تهامة، جدة، السعودية، ط 1، ص 133 وما بعدها، بتصرف اختصار يسير من قبل الباحث.

ويجب أن يمر بمرحلة التحكيم وجوباً⁽¹⁾ كل زوج أراد أن يطلق زوجته، لعله يعدل عن قراره وليس هذا حجر على إرادته بتوقيع الطلاق، بل فتح المجال للحكمين لإيجاد طريق بديل حل الخلاف، إذ قد يصلان إلى حل ودي يرضاه.

فالتحكيم إذن وسيلة إصلاحية لم تُعهد إلا لإطفاء نار الحرب، وانتزاع البعضاء من القلوب⁽²⁾.

وهكذا فإن تشريع الطلاق في الإسلام دليل على رحمة الشارع الحكيم بخلقه، فدائرة الطلاق ضيقة جداً، ومقيدة أيضاً، مما لا يجعل له تأثيراً إلا في أضيق الحدود على الحياة الزوجية، حيث قدر له مراحل، وحدد علاجاً لكل مرحلة من مراحل الشقاق، ولم يدع سبباً معقولاً لإرجاء الطلاق إلا قرره وأمر به حتى جاء منهجاً وسطاً بين التضييق المحرج والإطلاق الذي تدعو إليه النفوس الغاضبة⁽³⁾.

فالمطلب الأساسي للتحكيم هو اصلاح العلاقات الزوجية، التي أصابها النزاع والشقاق، وإرجاعها إلى حالة الوفاق والوئام وإنجاز المهمة على كل من الحكمين أن يكون ممثلين حقيقيين للطرفين دون أدنى تحيز لأحدهما على حساب الآخر، وأن يكون همهم الأول والأخير هو الإصلاح، وعليهما أن يتحدثا مع من يمثلانه بصرامة؛ ليعرف واقع حالته وما يشكوا منه وما يطلبه، ويتحاورا معه للوصول إلى نتيجة فيها صلاح الأسرة ولا تنحصر مهمة الحكمين

(1) انظر: الصابوني، عبد الرحمن، مدى حرية الزوجين في الطلاق، ص 755. مرجع سابق.

(2) للاستراحة ينظر: زيدان، عبد الكرييم، 1993م، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 34 وما بعدها . ويرى بعض الفقهاء أن بعث الحكمين لا يكون إلا إذا خفي على القاضي أمر الزوجين ولم يتبين له من هو المسيء منها فاما إذا عرف المسيء منها فعلى القاضي أن يعظ المسيء ويوذبه ويزجره بما يردعه عن إساءاته ويفأخذ لصاحب الحق منه انظر: حسب الله، علي، 1968م، الفرقة بين الزوجين، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ص 151.

(3) انظر: حشاش، جمال، 2014م، التحكيم في النزاع بين الزوجين في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة النجاح الوطنية، غزة، فلسطين، المجلد (7 / 28) ص 1754 وما بعدها.

في بحث النزاع بينهما فقط بل وإقناع كل من الطرفين بأخطائه وضرورة تصحيحها، ووضع حد لكل أشكال الاستبداد في التعامل بين الزوجين لكي تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي، ويمكن القول بأن مهمة الحكمين حسب الشريعة الإسلامية تنصب على محاولة تأجيل الطلاق قدر الإمكان ومحاولة إقناع الطرفين باستبعاده مقدمين مصلحة دوام الحياة الزوجية على الفراق بدون مبرر مشروع.

وهذا الإجراء بحد ذاته سوف يوفر فرصة كبيرة للحل وتجاوز الخلاف والعودة إلى طبيعة الحياة الزوجية الرغيدة.

ثانياً: اجراءات الطلاق في المحاكم السعودية

تم إجراءات الطلاق للرجال عادة بالذهاب للمحكمة العامة وتعبئة نموذج طلب الطلاق في المحكمة والمتضمن اسم الزوج والزوجة وعدد الطلقات، ثم يحال النموذج إلى مكتب التوجيه والإصلاح وهو المعنى بالإصلاح بين الزوجين ليسأل عن أسباب الطلاق ومحاولة إقناع الزوج بالعدول عن قرار الطلاق، ثم يعاد الطلب للقاضي لإتمام الطلاق في وقته من خلال التصديق وختم صك الطلاق أو تحديد موعد لإنتهاء صك الطلاق في حال وجود ازدحام في المحكمة هذا بالنسبة إلى الزوج.

أما بالنسبة للزوجة فإذا تقدمت للمحكمة العامة بطلب تطليقها من زوجها فيحدد لها موعد مع القاضي لإيضاح أسباب الطلاق ونظر في شرعية هذه الأسباب وهل هي مقنعة وهل يمكن حلها بطريقة أخرى غير الطلاق؟.

وإذا وجد القاضي أن الأسباب مقنعة يتم تحديد موعد لاستدعاء الزوج للمحكمة وإذا لم يحضر يتم تحديد موعد ثان ثم موعد ثالث وهذه المواعيد يمكن أن تمتد على أشهر عدة وإذا لم

يستجب الزوج لهذه الاستدعاءات تضطر الزوجة للاستمرار في المطالبة ومراجعة معاملتها وهذا بالطبع يتطلب مجهدًا كبيراً من قبل امرأة تضطر لمراجعة دائرة رجالية مع ما يعنيه ذلك من مشقة وإجراءات صعبة^(١).

والمحكمة جهة فصل في الخصومات تقوم بحكم ولايتها بسماع ما لدى طرف المشكلة وستقتضي ما عندهما من دعوى وبيانات ودفعات ثم تصدر حكمها في القضية بحسب ما يؤدي إليه اجتهاد ناظري القضية استناداً إلى الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وهدي سلف الأمة، وما يصدر من ولي الأمر من تنظيمات لا تتعارض مع ما سبق، وإذا لم يكن بين الزوجين نزاع في الرجوع إلى الحياة الزوجية، ويرغبان الفتوى في موضوع الطلاق، فيحالان إلى الرئاسة العامة لإدارات البحث العلمية والإفتاء، لأن لها ولایة الفتوى في المملكة العربية السعودية، فتوجه للقاضي بما تراه موافقاً لرأي الشرع^(٢).

وقد صدر نظام القضاء الجديد بالمرسوم الملكي رقم م / 78 في (٩ / ١٤٢٨ هـ) ومن الخطوات التطويرية التي تضمنها هذا النظام تخصيص محاكم للأحوال الشخصية^(٣). وينتظر من هذه المحاكم تسريع النظر في القضايا الزوجية، وإيجاد برامج وفعاليات معدة بالتنسيق معها لتساهم في إعداد الشباب والفتيات للحياة الزوجية قبل عقد النكاح أسوة بالفحص الطبي الإلزامي^(٤).

(١) تحليل ورصد من قبل الباحث خلال زيارته للمحاكم الشرعية في الفترة من ١ / ٣ / ١٤٣٠ - ١٤٣٠ / ١٠ / ١٤٣٠ هـ.

(٢) انظر: القاضي، حمد بن عبد الله، الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، ١٤٣١ هـ، مجلة وزارة العدل السعودية، عدد ٤٥ شهر محرم، ص ١٥٤. ومرفق نموذج من ثلاثة صفحات في الملحق يحوي أهم بيانات

(٣) مجلة العدل السعودية، ١٤٢٨ هـ، ص ٩٣ وما بعدها.

(٤) انظر: البدر، علي، ٢٠١٤م، المشكلات الأسرية وعلاجها من خلال جهود مكاتب الإصلاح بوزارة العدل دراسة نظرية ميدانية دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط ١، ص ١٦٨ وما بعدها.

ثالثاً: التدابير المتبعة للحد من ظاهرة الطلاق في المحاكم السعودية

تحدد التدابير الشرعية التي يمكن لولي الأمر أن يقوم بها في سبيل إصلاح الخلل الذي يصيب الأسرة وفيما يلي بيان أبرز هذه التدابير:

١- إنشاء مكاتب الصلح في المحاكم السعودية وأهدافها:

لعل من أهم الإجراءات العلاجية التي يمكن أن تسن كسياسة من ولي الأمر من أجل إصلاح الخلل الذي يصيب حياة الزوجين إقامة مكاتب متخصصة للإصلاح والتوجيه الأسري التي تنطلق ليس من واقع التجربة والدرایة فقط، بل ومن خلال العلم واكتساب فنيات مهنية تساعد في نجاح عملية الإصلاح، وقد كان لإنشاء مكاتب الصلح في المحاكم دور كبير في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية ابتداء من صدور قرار معالي وزير العدل برقم (١١٧٩) وتاريخ (١٤٢٦/٢/١١)، بإنشاء أقسام الصلح في المحاكم على مراحل، وتشمل المرحلة الأولى المحاكم العامة بمحافظة جدة، وأبهأ، ومحافظة الخرج، والمحكمة الجزئية بالرياض والمدينة المنورة، على أن يتم التدرج في إنشاء تلك الأقسام في المحاكم الأخرى حسب الحاجة.

فما هذه المكاتب؟ وما أهدافها؟ وما طبيعة عملها، وما أبرز جهودها وأثارها؟

أولاًً: مكاتب الإصلاح والتوجيه الأسري داخل المحاكم^(١).

(١) لا يمكن إغفال دور مكاتب الإصلاح والتوجيه الأسري الخيرية في مدن ومحافظات المملكة فهي تقوم بأدوار كبيرة في سهل الإصلاح الأسري وتقديم الاستشارات والتوسط بين الأزواج لمحاولة رأب الصدع بينهما ومن هذه المكاتب:
- مركز المودة الاجتماعي جدة، 2- مركز بريدة القصيم، 3- مركز التنمية الأسرية، الرياض، 4- مركز الاستشارات العائلية، البحرين، 5- مركز اصلاح البحرين، مراكز الأحياء بمكة المكرمة والمدينة المنورة. وغيرها مراكز خاصة والعامة.

هي أماكن يتم فيها تقديم جوانب مختلفة لرعاية الأسرة والحفاظ عليها من خلال أقسام تابعة لها سعياً لتصحيح الخلل الواقع بين الزوجين، وحفظاً للتواصل بينهما ونقيراً للطلاق بقدر الإمكان^(١).

ثانياً: أهدافها

من الأهداف المقصودة في افتتاح هذه المكاتب:

أ- المساهمة في حل الخلافات الأسرية بالطرق الودية.

ب- حماية الأسرة من إفشاء أسرارها وظهور الخلافات فيها.

ت- معالجة الخلاف الأسري من جميع جوانبه.

ث- التخفيف من كثرة القضايا التي تحال إلى القضاة.

وقد جرى افتتاح عدد من هذه المكاتب في المحاكم وبادرت أمها وكان لها دور إيجابي ملموس رغم الصعوبات التي تواجه هذه المكاتب في أداء رسالتها.

ورغم ضعف إمكانات هذه المكاتب وقلة العاملين المتخصصين فيها، وكثرة المراجعين لها إلا أنه كان لها أثر جيد في الإصلاح ولم شتات كثير من الأسر^(٢).

وقد بدأ العمل في مكتب التوجيه والصلح في المحكمة العامة بمكة عام ١٤٢٥ هـ ويعمل فيه خمسة موظفين، منهم موظف بوظيفة باحث شرعي، وآخر بوظيفة باحث اجتماعي^(٣).

(١) انظر: الجهنبي، عبد العزيز، تأهيل الزوجات للحياة الزوجية في المجتمع السعودي، ص ١٤٩. انظر: البدر، علي، ٢٠١٤، المشكلات الأسرية وعلاجها من خلال جهود مكاتب الإصلاح بوزارة العدل دراسة نظرية ميدانية دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط ١، ص ١٦٨ وما بعدها.

(٢) بلغ عدد المراكز الأسرية المرخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية حتى العام ٢٠١٤م أربعة مراكز فقط رغم الحاجة الماسة لهذه المراكز، وهذه المراكز وغيرها لا تزال دون المأمول كما أن مدينة مكة المكرمة رغم أهميتها لا يوجد بها أي مركز خاص بالاستشارات الأسرية المصدر. <http://www.mubasher.info/news/>

ثالثاً: طبيعة عملها.

القضايا التي ينظرها المكتب:

ينظر المكتب جميع القضايا الأسرية من طلاق، وخلع، وحضانة، ونفقة، وسكنى، وعدل في المبيت، والعدل في الأعطيات، والهبات بين الأولاد والزوجات.. وغيرها.

ومكتب يقدم خدمة جيدة تتلخص في استقبال المراجعين للراغبين في الطلاق وغيره، ومحاولة إقناعهم بالعدول عنه، والسعى في الصلح بين الزوجين فيما نشأ بينهما من خلاف، وللإخوة المصلحين العاملين في المكتب أثر جيد في ذلك.

ومع أن أغلب المراجعين للمكتب لم يسبق لهم طلب المشورة في مشكلاتهم الأسرية فإن معظمهم ييدي مرونة في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه، وهذه ميزة ينبغي استغلالها وتفعيتها.

والكثير منهم يعدل عن الطلاق، وهذا يعود لأسباب منها:

1) استطاعة المصلحين في مكتب الإصلاح إقناع المختلفين خاصة إذا كانت المشكلة سهلة لا تحتاج إلى جهد كبير.

2) تجاوب المختلفين لإعادة التجربة مرة أخرى في العودة إلى بيت الزوجية والتعاهد لإصلاح الخلاف بينهما وعم تكراره مرة أخرى.

3) عند التقاء الزوجين بعد انقطاع يصفو الجو لهم للنقاش وتصفية الحسابات وطلب تأجيل الفصل بينهما.

(1) انظر: الشنقيطي، مختار، 2009م، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المراكز الاستشارية الأسرية بين الواقع والمأمول، مؤسسة السبيعية الخيرية للأبحاث، الرياض، السعودية، ص 219.

4) الخبرة الطويلة والتجربة الكبيرة لدى العاملين في المكتب أدت إلى نجاح أعمالهم وعدم اتساع رقعة الخلاف الأسري.

الإجراءات وآلية العمل:

يسير العمل في قسم الإرشاد والإصلاح الأسري على النحو التالي:

١) إذا تبين من الدعوى المقدمة لقسم صحائف الدعوى فإنها تكون من ضمن القضايا المشار إليها في الفقرات (أ، ب، ج) من خامساً من الدليل الإجرائي لعمل أقسام الصلح في المحاكم والمعمم على كافة الجهات التابعة للوزارة بالعميم رقم (٣١٣/٢) تarih 2592 بتاريخ ٢٦/٢/١٤٢٦هـ وهذه الفقرات:

أ- القضايا الزوجية والأسرية بشرط اتحاد بلد المتدعين وتنحصر في المرحلة الحالية في الآتي:

- طلب الطلاق.
- طلب الزياراة.
- طلب النفقة.

ب- القضايا التي لا يتجاوز المبلغ المطالب به أربعين ألف ريال في المحكمة العامة وعشرة الالاف ريال في المحكمة الجزئية.

ت- القضايا التي يطلب فيها طرفا القضية ابتداء التوفيق بينهما فيما يصح الصلح فيه، فتحال إلى قسم الصلح.

2) عند ورود المعاملة لقسم الصلح يجب قيدها فوراً ويحدد موعد ويطلب حضور المدعي

عليه عن طريق المدعي أو قسم محضرى الخصوم بورقة تبليغ محدد فيها موعد الحضور

مع إرفاق صورة من صحيفة الدعوى.

3) عند التوصل إلى صلح بين المتنازعين يتم تحرير محضر من أصل وصورة بما تم الاتفاق

عليه ويوقع من أطراف النزاع والأعضاء المشاركون من القسم ويرفق أصل محضر

الصلح بالأوراق وتحال إلى قسم صحائف الدعوى لإحالتها إلى أحد القضاة حسب

تسلسل القضايا في حقل خاص دون تحديد موعد لدى القاضي.

4) متى ما وردت الأوراق للمكتب القضائي يجري القاضي توثيق الصلح حالاً إذا لم يكن

منشغلًا بقضية أخرى.

5) في حال طلب الطرفين تأجيل محاولة الاصلاح لمزيد من التشاور بدون محضر بذلك

محضر بذلك يوقع عليه الطرفان ويحدد فيه مدة التأجيل ويعرض على رئيس المحكمة

للموافقة عليه أو الأمر بإحالته القضية إلى أحد القضاة حسب تسلسل القضايا للنظر

فيها.

6) إذا لم يتم التوصل إلى صلح فتعاد الأوراق إلى قسم صحائف الدعوى لإحالتها لأحد

القضاة حسب تسلسل القضايا.

7) إذا لم يراجع المدعي خلال خمسة عشر يوماً من قيد الدعوى في قسم الصلح أو لم يحضر

في الموعد المحدد فتعاد الأوراق إلى رئيس المحكمة لحفظها لعدم المراجعة.

8) إذا لم يحضر المدعي عليه بعد تبليغه فتعاد الأوراق إلى قسم صحائف الدعوى لإحالتها

لأحد القضاة حسب تسلسل القضايا ما لم يطلب المدعي تحديد موعد ثان.

9) تحفظ صور محاضر الصلح في ملفات خاصة بذلك وتوضع في القسم.

هذه آلية العمل المعمول بها في مكاتب الإصلاح الأسري بالمحاكم الشرعية^(١).

رابعاً: جهود مكاتب الإصلاح والتوجيه الأسري

جهود المكتب في الإصلاح:

رغم ضعف إمكانات المكتب وقلة العاملين فيه وكثرة المراجعين له إلا أن للمكتب أثراً جيداً في الإصلاح ولم شتات كثير من الأسر وفي الجدول الآتي بيان حجم عمل المكتب وإنجازاته وجهوده في الاصلاح وذلك في العام 2009 م وبذلك يتضح لنا أهمية مكاتب الصلح في المحاكم، لكون هذه المكاتب تقوم في إنهاء النزاع بين الخصوم صلحاً وتراضياً بدلاً من السير في الدعوى إلى مala نهاية.

جدول رقم (٧): بيان القضايا المنتهية بالصلح في محكمة مكة المكرمة.

البيان	العدد	النسبة	ملحوظات
القضايا الواردة للمكتب	905	-	
المتهي بالصلح	269	30%	
المتهي بعدم الصلح	636	70%	يحال للقاضي للحكم

المصدر: وزارة العدل السعودية، ١٤٣٠ هـ الدليل الإحصائي، الرياض، ص ٧٦.

(١) انظر: البدر، علي، ٢٠١٤م، المشكلات الأسرية وعلاجها من خلال جهود مكاتب الإصلاح بوزارة العدل دراسة نظرية ميدانية دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط ١، ص ١٦٨ وما بعدها.

يلحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة القضايا المتهية صلحاً هي (30%) وتعتبر نسبة جيدة في ظل الظروف الحالية لمكاتب الصلح.

وهذه الإحصائية الدقيقة تظهر نتائج الجهود المبذولة من قبل مكتب الإصلاح الأسري المدينة المنورة، ولم يكن ارتفاع هذه النسب في الصلح إلا بعد وجود جهود مبذولة من قبل العاملين بعد توفيق الله لهم والدعم الذي يلقونه.

وبالنظر إلى النتائج المترتبة على وجود مثل هذه المكاتب يمكن القول أنها تسهم في تقليل الشقاق والنزاع، وتسهم في الحد من حالات الطلاق، مما يعني تجنب الأسرة المخاطر الناجمة عن استمرار الخصومة التي تؤثر سلباً على الصحة النفسية لأفراد الأسرة وخاصة الأطفال، وهو دور إيجابي جديد للمحكمة فهي عيادة اجتماعية ومؤسسة توعوية بالإضافة إلى أنها جهة قضائية.

إن هذه المكاتب يمكن أن تنظر في المشاكل المترتبة على الطلاق، وما يتربّ عليه من نفقة ومهر مؤجل في جلسة واحدة، مما يعني الزوجة أو الزوج عن اللجوء لرفع قضايا منفصلة أمام المحاكم، ويوفر الوقت والجهد والمال عليهم.

والأهم من ذلك كله هو النظر في قضايا الحضانة والمشاهدة وما يتربّ عليها من تنازع بين الطرفين واستخدام الأولاد كوسيلة للكثير من الطرف الآخر، فيكون عمل هذه المكاتب هو التخفيف من حدة النزاع والوصول إلى الاتفاق الذي يراعى فيه مصلحة الأولاد، وتجاوز الاجراءات القانونية للدعوى التي تفرض اللجوء إلى المارك القانونية الصورية التي قد تسبب الأذى المعنوي لكلا الزوجين والأطفال معاً.

فأقسام الصلح لو تم تفعيلها وأعطيت نصيتها الحقيقي من الاهتمام والرعاية والدعم اللا محدود الشامل لكل متطلباتها، وكانت هي الشريان الحي للمحاكم الشرعية في كافة مدن

المملكة العربية السعودية، ولا أضحت مكاتبها داخل المحاكم وخارجها خير أماكن لؤاد الخلافات الزوجية قبل استفحالها، وازدياد عدد المقدمين على الطلاق دون الرجوع إليها، إما جهلاً بدورها الفعال، أو تسرعاً في إيقاع الطلاق دون الآلة والتروي، خاصة وأن كثيراً من المشكلات التي تعري البيت والأسرة يمكن حلها وتجاوز أثرها بما يكون بين طرفين في الخلاف من تفاصيل وأصطلاح داخلي، إلا أن هناك نزاعات تستحكم بين الطرفين، فتستدعي تدخلاً من خارج البيت^(١).

وهنا يأتي دور مكاتب الصلح والمصلحين في اصلاح ذات البين من أقارب وموظفين وأصدقاء سواء كان ذلك عن طريق تقديم المشورة لأحد طرفي النزاع، وقد لا يوفق المصلحون في التوصل إلى حل يرضي طرفي النزاع الأسري إما لأسباب تعود لهما، أو لعدمأهلية المستشار الذي جرت استشارته، أو قصور وضعف إمكاناته أو صعوبة الوصول إليه، وعدم معرفة الزوجين بأهمية هذه المكاتب فهنا يكون الحل إجبارياً عبر القضاة الشرعي المتخصص فالرضا بنتائج الإصلاح الأسري يرجع إلى الزوجين فإن قبلاً به يتنهى النزاع ودياً بينهما وإن رفضاه أو رفضه أحدهما فإن للقضاء كلمته الفصل في نزاعهما جبراً^(٢).

2- دور القاضي في إنهاء المنازعات الزوجية:

لا شك أن للمحكمة دوراً هاماً ومحورياً في خدمة الأسرة وحل مشكلاتها سواء كان ذلك بسلطتها القضائية وما يجريه القضاة خلال نظر القضايا الأسرية، أو ما يسبق الحكم من جهد وسعى في الإصلاح ومعالجة الخلاف الأسري، لأن الصلح بين الخصميين هو السبيل الشرعي لإنهاء الخصومة بينهما، وهو ما جعل القضاء يبدأ به لجسم الخصومات وقطع

(1) انظر: الجوير، إبراهيم، 1995م، الأسرة والمتغيرات التنموية بالمملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط 1، ص 98.

(2) انظر: أبو أسعد، أحمد، 2008م، الإرشاد الزواجي الأسري، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط 1، ص 55 - 56.

المنازعات، فإذا كان الصلح عقداً يرفع النزاع بالتراخي فهو يتفق والغاية المنشودة من القضاء،
لذلك كان مندوباً للقضاء عرض الصلح أولاً ومحاولة إنتهاء النزاع بالتراخي بين الخصوم.

وهو مأمور به في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهدي السلف الصالح
فمن الكتاب قوله تعالى: (لَا خَيْرٌ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمْرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ
إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتَغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) ^(١).

ومن السنة النبوية قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الصلح جائز بين المسلمين إلا صاحباً
أحلاً حراماً أو حرم حلالاً) ^(٢).

وأما هدي السلف الصالح فقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "ردوا
الخصوم إذا كانت بينهم القرابات فإن فصل القضاء يورث بينهم العداوة" ^(٣).

وقد استدل الفقهاء بهذه النصوص على مشروعية عرض القاضي للصلح على الخصمين
 وأنه يندب له ذلك إذا كانوا من أهل الفضل، أو بينهما رحم، أو خشي- من تفاقم الأمر بينهما
 وهو على سبيل الندب لا الإيجاب فإن أبيا الصلح أو رده أحدهما ردأ قطعاً فصل بينهما بالحق.

وهذا يدل على أن للقاضي دوراً إصلاحياً اجتماعياً من خلال عمله القضائي، بل هو الأقدر
من غيره في كثير من الأحيان على تحقيق الصلح بين الخصميين، لما يتمتع من هيبة وإجلال في

(١) سورة النساء، الآية: 114.

(٢) الحديث: أخرجه السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، 1399 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ط 1
(3)، والحاكم، محمد بن عبد الله، 1411 هـ، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 310 / 2، وقال: صحيح على شرط الشيفين.

(٣) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، 1409 هـ المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1
7 / 213 برقم 23349 والبيهقي أحمد بن الحسين، بدون ت، السنن الكبرى، تحقيق: محمد صوفي، مكتبة الباز، مكة،
السعوية، 6 / 66 ح 11694. ورجاله ثقات.

نفوس الخصوم، فيقع كلامه من نفوسهم موضع الاحترام والتقدير والقبول خاصة إذا كان متصفًاً بصفات العدالة والتزاهة والحياد المطلق والتزه عن المآرب والغايات الشخصية^(١).

وإذا كان من المنصب للقاضي بوجه عام عرض الصلح على الخصمين، فإن ذلك أكد في حق القاضي الشرعي لما لهذه القضايا من خصوصية كونها متعلقة بالأسرة والأطفال والزوجات، لذلك لم تغفل الأحكام الشرعية بوجه عام، ونظام المرافعات الشرعية السعودية بوجه خاص دور القاضي في الإصلاح الأسري، وحل المنازعات الأسرية بطريق الصلح وذلك في العديد من القضايا سواء قضايا النفقات، أو التفريق للشقاق والنزاع، أو التفريق بالخلع القضائي، أو أي قضية أخرى من قضايا الأحوال الأسرية بل أكدت على دوره وترك كل الصلاحيات متاحة دون تقييد أو تحديد^(٢).

ففي قضايا النفقات سواء أكان نفقات زوجة، أو صغار، أو أقارب أو غير ذلك من النفقات يكون سبيل فرضها والحكم فيها أحد أمرين: التراضي بين الخصوم على مقدارها، أو عن طريق الإخبار الذي هو نوع من أنواع التحكيم^(٣).

ويكون دور القاضي الشرعي غالباً محاولة التوفيق بين الخصم على مقدار النفقه، وتقريب وجهات النظر بينهم في هذا المجال، أو على إيصاهم لاتفاق على انتخاب خبير أو حكم من قبلهم يلتزمون بإخباره، باعتبار ذلك نوعاً من أنواع التحكيم^(٤).

(١) انظر: البكري، واصف، سلطة القاضي في الحد من المنازعات الأسرية، 2010م، ورقة عمل تقدم بها للمؤتمر القضائي الأول، بالمملكة الأردنية، عمان، دار القضاء العالي، ص 15-16.

(٢) انظر: آل الشيخ، حسين، 1426هـ، المبادئ القضائية في الشريعة الإسلامية وارتباط النظام القضائي في المملكة العربية السعودية بها، المجلة القضائية، وزارة العدل السعودية، الرياض، عدد 13، ص 48.

(٣) انظر: محمود، قدرى، 2009، التحكيم في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ص 263 وما بعدها.

(٤) الزحيلي، وهبة، الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، بدون ت، دار الفكر، دمشق سورية، ط 1، ص 320

وأما قضایا التفریق للشقاق والنزاع وكذلک التفریق للخلع القضائی فقد أوجبت الشريعة الإسلامية على القاضی أن يعقد جلسة صلح بين الزوجین ببذل القاضی فيها جهده للإصلاح بينهما، وتذکیرهما بما أوجب الله سبحانه وتعالى على كل منهما تجاه الآخر، فإن أفلح في ذلك وأثمرت جهوده في إیصالهما إلى الصالح والمحافظة على عرى الزوجية وعلاقة المودة بينهما انتهت القضية، وإن لم يفلح في ذلك أوجب القانون على القاضی بعث حکمین من أهلهما إن أمكن ذلك وإلا فمن غيرهما لمحاولة متابعة جهود الإصلاح بينهما، فإن لم يفلحا في ذلك كان التفریق هو مآل الأمر و نتيجته^(١).

وكثيراً ما يفلح القضاة بحمد الله بالتوفیق بين الزوجین ورأب الصرع بينهما، ولم يشمل الأسرة من خلال الموعظة الحسنة، وإثارة تقوی الله سبحانه وتعالى في نفسيهما، وبيان العوائق الوخيمة المترتبة على الطلاق من هدم للأسرة وضياع للأولاد، خاصة وأن للقاضی تأثيراً على الخصمین كما أسلفت سابقاً، ولكن في أحياناً أخرى ليست بالقليلة لا تفلح جهود القضاة في الصلح بين الخصمین، وكذلك لا تفلح جهود الحکمین فتبوء جميع مساعي الصلح بالفشل.

وهنا لا بد من وقفة تحلیل وتأمل لفشل جهود الإصلاح المبذولة من القاضی أو من الحکمین، فإذا كان الأصل أن تفلح جهود القاضی أو الحکمین، ولكن أصبح الغالب عليهما عدم النجاح، فذلك مؤشر على خلل ما في هذه الجهود، وهذا الخلل الحاصل له عدة أسباب من وجهة نظری منها:

- ١) ازدياد عدد القضایا المنظورة من قبل القاضی الواحد، بحيث يتعدّر مع هذه الكثرة إعطاء كل قضیة حقها من بذل الجهد ومحاولات الإصلاح، حتى أصبح في كثير من الأحيان عرض الصلح أمراً إجرائیاً شكلياً، لا يستغرق سوى دقائق معدودة لا يتصور معها نجاح في تحقيق صلح، أو رأب صدع، أو توفیق بين الآراء. لذلك كان من الضرورة بمکان دعم

(١) انظر: حقي، خاشع، الطلاق تاریخاً واقعاً، ١٤١٧هـ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ص ٨٣.

الجهاز القضائي بالعدد الكافي من القضاة لكي يستطيعوا القيام بمهامهم الجليلة، وقد بدأت وزارة العدل السعودية فصل محاكم الأنكحة عن المحاكم العامة في كل من جدة والرياض والدمام وهي أمام ظاهرة الطلاق وازدياد معدالتها لا تفي بالغرض، ولا يمكن لها المساهمة الفعالة في حلها أو القيام بمحاولات الصلح بين الأزواج من خلاتها^(١).

2) اصلاح الإجراءات المتعلقة ببطء القاضي:

كثيرة هي التعقيدات عند التقاضي حتى غدت في تعقيدها سلاحاً في وجه المظلوم وقوه في يد الظالم فمناط العدل وقوامه أن يصل الحق إلى صاحبه دون إيهاء وذلك لأن ((تأخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم))^(٢). لأنه يحول بين الحق وصاحبها ويكتبه تكاليف ومشقات متتابعة من جهده ووقته وماله حتى يصل إلى حقه وهو في نتائجه يعني أن الالتجاء إلى القضاء لم يعد وسيلة لاقضاء الحقوق، وإنما أصبح ميداناً يجد فيه الماطل متسعًا لمطلب الحق.

3) عدم الخبرة الكافية عند بعض القضاة خاصة في مجال الإصلاح والتوفيق الأسري سبب هام في فشل جهود الوساطة والإصلاح، لذلك لا بد من تدريب وتأهيل مستمررين للقضاة، من خلال عقد دورات متخصصة في مجال الإصلاح والتوجيه الأسري، يُستعان فيها بأهل الخبرة والاختصاص في هذا المجال^(٣).

(١) المصدر: الموقع الإلكتروني لصحيفة الرياض، 1051858 http://www.alriyadh.com. وانظر: بن سعيد، محمد، 2012م، معوقات التقاضي في ضوء مقاصد الشريعة. المملكة العربية السعودية أمنوذجاً، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامع الملك سعود، كلية التربية، الرياض، ص 166 وما بعدها.

(٢) توصيات الملتقى الأول للقضاة في مدينة الرياض في الفترة (١٤٣١-١٤٣٢ هـ). بعنوان: تأهيل القضاة رؤية مستقبلية 10 زيارة تاريخ http://fiqh.islammassage.com/NewsDetails.aspx?id=1651 . 9/2010 م.

(٣) تظهر سلطة القاضي التقديرية في الحد من المنازعات الأسرية من خلال ثلاثة محاور: العمل القضائي، والعمل الولائي، والعمل الإصلاحي. انظر: صاوي، أحمد السيد، 1998م، تبسيط اجراءات التقاضي المقتصيات والوسائل والمحاذير، في المنازعات المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية، المتدييات القضائية للمحاكم الشرعية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 460.

4) عدم الجدية والاهتمام الكافي من قبل بعض القضاة أثناء عرضهم للصلح، فيتعاملون مع المسألة وكأنها أمر شكلي، وهنا لا بد للقاضي أن يستشعر خطورة وأهمية منصبه وعمله، وأنه مراقب من الله سبحانه وتعالى ومسؤول عن عمله هذا يوم القيمة، خاصة فيما يتعلق بالتفريق بين الأزواج وإتمام إجراءات الطلاق دون محاولات جادة للإصلاح ورأت الصدع بينهم.

5) تفعيل ومتابعة دور التفتيش القضائي الذي يقوم بدور الرقابة على الأحكام الصادرة من قبل القضاة، والتقييم المستمر لعمل القاضي وعلى أساس هذا التقييم يكون وضع القاضي المناسب في المكان المناسب، وبموازاة ذلك لا بد من التأكيد على حسن اختيار القضاة عند التعيين، فلا يعين إلا من كان أهلاً لتولي هذا المنصب العظيم بعلمه وأخلاقه ودينه. وما يقال عن القضاة يقال أيضاً عمن يعيشون حكاماً بين الزوجين عند حدوث الشقاق، وتعدر الإصلاح القضائي فيما بينهم⁽¹⁾.

3 - عوامل نجاح القاضي في إنهاء النزاعات الزوجية

أ- التشريعات المناسبة التي تعطي القاضي سلطة أوسع للحد من المنازعات الأسرية، يستطيع من خلالها إلزام الخصوم - خاصة - إذا كانوا رجالةً من الحضور للجلسات، وإلزامهم بالصلح الودي بينهم في بعض الحالات وغير ذلك⁽²⁾.

(1) انظر: الثبيتي، سعود بن مسعود، ١٤١٨هـ، التفريق بين الزوجين بحكم القاضي، مكتبة دار التراث، مكة، السعودية، ط١، ص37.

(2) الأصل أن الطلاق شرع ليكون حلًا للخلافات الزوجية المستحکمة؛ التي لا يمكن معها استمرار الحياة الزوجية بين الزوجين وفق الأسس والمعايير والضوابط التي شرع من أجلها الزواج، أي أن الطلاق شرع إذا استحال حياة الزوجية، واسعة استعمال الحق في إيقاع الطلاق يعد تسعفاً يستلزم تدخل القضاء لمنعه أو إلزام الزوج بالتفريق في حال امتناعه بدون وجه حق متعالاً لوقوع الضرر على الزوجة وحماية لها من مظاهر الانتقام والكراءة التي تصاحب مطالبتها

بـ- التدريب القضائي والتأهيل النفسي والإرشادي ليتمكن القضائي من خلالها ممارستها في مجالات الإصلاح الأسري، وقد ثبت بالتجربة دورها في الإصلاح بين الزوجين.

جـ- الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص ليس من داخل وزارة العدل فحسب وإنما من كافة التخصصات الشرعية والنفسية والاجتماعية، وعدم تركها لغير المختصين^(١).

دـ- توفير الظروف المناسبة لبذل الجهد ومحاولات الإصلاح، من خلال المبني الملائم، والأعضاء الفاعلين العاملين، إذ أن الجهود الفردية وإن كانت مشكورة لكنها لا تكفي لحل معضلة هذه الظاهرة.

هـ اختيار القاضي الكفاء علمياً وأخلاقياً ومهنياً للقيام بهذه المهام هو أحد الأسباب الرئيسية في الخد في المنازعات الأسرية، وخير وسيلة لدعم سبل الإصلاح الزوجي واستقرار البيت المسلم^(٢).

دـ- تفعيل دور مكاتب التوجيه والإرشاد الأسري (عبر مراكز الأحياء) والجامعات والمدارس الحكومية بل وحتى على المستوى التجاري باعتبار اللجوء إليها أمراً لازماً قبل اللجوء إلى القضاء عنصر هام من عناصر الحد من المنازعات الأسرية^(٣).

وما يندرج تحت تفعيل دور مكاتب التوجيه والإرشاد تفعيل دور الحكمين كوسيلة من وسائل إصلاح الخلل، وهو أيضاً من الوسائل التي تخفف العبء الكبير من القضايا المطروحة

للزوج به أمام القضاء. انظر: التميمي، تيسير، 2009م، الطلاق بين تعسف المطلق وتفريق القاضي، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 96 وما بعدها.

(1) انظر: الدسوري، فلاح، 1434هـ، الاستعانة بأهل الخبرة في إثبات موجبات الحدود واستيفاء عقوباتها وتطبيقاتها القضائية، رسالة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للقضاء، الرياض السعودية، ص 87 وما بعدها.

(2) انظر: الشريف، عمر، 2011م، التدريب القضائي، أهميته، واقعه، ومستقبله، المجلة القضائية، وزارة العدل، الرياض، عدد 1، ص 111 وما بعدها.

(3) انظر الدهيشي، عبد المجيد بن عبد العزيز، مكاتب الصلاح في المحاكم ودورها في خدمة الأسرة، ورقة مقدمة إلى ندوة الأسرة السعودية، في الفترة من 1429 / 5 / 7هـ، ص 7-10.

أمام القضاء غير أن حقيقة ما يجري في التحكيم يحتاج إلى إصلاح إذ لا يعدو في الغالب - سوى إجراء شكلي لا روح فيه، وعادة لا تتأكد المحكمة من أهلية الحكمين، والشروط الضرورية الواجب توفرها لضمان تحقيق الصلح. إضافة إلى أن عملية الإصلاح من خلال التحكيم تتطلب وقتاً كافياً، لكنها في الواقع تنتهي بجلسة واحدة، كما أن المحكمة لا تطلب من الحكمين تقريراً عن محاولة الصلح وعدد جلساته والإجراءات المتبعة لتحقيق الصلح بين الزوجين وتكتفي بتصريح الحكمان بفشل محاولة الصلح، لذا فالمطلوب هو إعادة الدور الحقيقي الذي يقوم به الحكمان من خلال التركيز على وجود مؤهلين يتمتعون بخبرة عالية المستوى في التحكيم بين الزوجين وإعداد تقرير واف عن عدد جلسات الصلح والخطوات المتخذة لحل الخلاف بعد بيانأسبابه ومن الممكن إنشاء هيئة عليا لمراقبة علم الحكمين ضماناً للمزيد من تفعيل دور الحكمين

بكل هذه العوامل مجتمعة يستطيع القاضي بإذن الله إنجاح رسالته الإصلاحية بين الأزواج، ونزع فتيل المشكلات والمنازعات بينهما، فإذا ما بذل وسعه في الإصلاح، ولم يبق بين الزوجين سوى الطلاق حينذاك يكون طلاقاً بإحسان خالياً من العدائية والانتقام^(١).

والخلاصة أن من أهم عوامل نجاح القضاة في الحد من ارتفاع الطلاق ما يأتي:

أ- تسهيل وتفعيل التشريعات المناسبة التي تعطي القاضي سلطة أوسع للحد من المنازعات الأسرية.

ومن ذلك اتخاذ الدولة ضمانات وقرارات لحماية القضايا المتعلقة بالأسرة ومن ذلك مثلاً إنشاء صندوق النفقة، أو إنشاء صندوق تسليف النفقة لأداء ما تستحقه الزوجة المطلقة والأولاد من النفقة المحكوم بها سواء كان الزوج موظفاً أو غير موظف في

(1) انظر: المرزوقي، عبد السلام، 2011 م، دور المؤسسات القضائية في حماية الأسرة، دار الإمارات للنشر، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ص 13

إحدى مؤسسات الدولة أو هيئاتها الاجتماعية على أن تعود على الزوج بعد ذلك.

وفكرة إنشاء هذا الصندوق مستوحى من مقاصد الشريعة الإسلامية وذلك في

العناية بالمرأة وضمان حقها وحق الأولاد وعدم تركها للحاجة والعوز خاصة إذا كان

الزوج معسراً أو غائباً أو ليس له مال في البلد الذي تقيم فيه الزوجة^(١).

بـ-التدريب والتأهيل للقاضي في مجالات الإصلاح الأسري.

من القضايا المهمة التي ينبغي تدريب القضاة عليها ليكونوا أكثر فاعلية تجاه قضايا الأسرة

مبادئ الإرشاد الأسري ومن الممكن الاستفادة من الأخصائيين الذين يدرسون هذه المادة في

قسم الإرشاد والتربية الخاصة في الجامعات ومراكز البحث حيث يتم خلال هذه المادة تعليم

مهارات الإرشاد الأسري وبناء العلاقة الإرشادية ومقوماتها عبر المراحل العمرية المختلفة،

والتعرف على العوامل المؤثرة في التوافق الزوجي وأساليب الإرشاد الزوجي ودور المرشد

الأسري في علمية الإرشاد وكذلك معرفة أسس التقييم والقياس عند ممارسة الإرشاد

الأسري، مثل مقياس تحمل الأسرة للمصاعب، مقياس العلاقة بين الزوجين، مقياس

تماسك الأسرة، مقياس مستوى الاحوار الأسري، مقياس السعادة الزوجية^(٢).

جـ- الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص.

مكاتب الإصلاح الأسري هي مكاتب مساندة لعمل القاضي، تختص بإصلاح الخلافات

الواقعة بين الزوجين والمحالة إليها مباشرة من قضاة المحاكم الشرعية ضمن حدود وظيفة

القضاء الشرعي وصلاحيات المحكمة سواء حدثت هذه الخلافات قبل حدوث الطلاق أو

(١) صدر مؤخراً قرار وزارة العدل السعودية بتأسيس صندوق النفقة والعمل على البدء في اجراءات استقطاع النفقة الزوجية جبراً من خالله واعتبار النفقة الزوجية من الديون المتازنة التي يتم استحصالها بدون تأخير، <http://www.alriyadh.com/1509845>

التاريخ الزيارة، 6 / رمضان، 1437 هـ الموافق، 11 / 6 / 2016 م.

(٢) انظر: الدهاري، صالح، 2009 م، أساسيات في الإرشاد الزوجي والأسري، عمان، الأردن، الدار الأردنية، ص 82.

بعده، والاستعانة بمثل هذه المكاتب يخفف الكم الهائل من القضايا المعروضة أمام المحكمة مما يعني الزوج والزوجة عن اللجوء إلى رفع قضايا منفصلة أمام المحاكم ويوفر الوقت والجهد والمال عليهم، وفي هذا احترام لخصوصية القضايا الأسرية المنظورة أمامها، والتي يتبعن أن يكون الفضل فيها على وجه السرعة من أجل إنهاء المنازعات المتعلقة بالأسرة وضمان استقرارها والحفاظ على أطفال الزوجين المتنازعين وجسم مسائل النفقة والحضانة والرضاعة أو تسليم الصغير لأمه الأمر الذي يقضي. من ناحية على تعدد الدعاوى، ويتوفر من ناحية أخرى وقتاً وجهداً للقضاة^(١).

د- توفير الظروف المناسبة لبذل الجهد ومحاولات الإصلاح

كثيرة هي التعقيدات عند التقاضي ومن أهم اسباب هذه التعقيدات توفير الظروف المناسبة ومنها المكان المناسب للإصلاح الأسري، ومنح الوقت الكافي للمصلحين ليتمكنوا من بذل جهد واضح في حل المشكلات العالقة بينهما حتى لا يصبح القضاء ميداناً يجد فيه الظلم متسعاً لمظل الحقوق وعدم تأديتها لأصحابها في وقت إدائها.

هـ- الأخذ ببدائل فض المنازعات عن طريق غير طريق القضاء فتكون بالسعى إلى

التوافق بين الزوجين من خلال:

- 1) تعظيل دور المصلحين الأسريين.
- 2) تعظيل دور مكاتب الإصلاح الأسري ودعمها بالميزانية الكافية.
- 3) اعطاء مكاتب الإصلاح الأسري دور أكبر من مجرد تقديم النصائح والإرشادات إلى المشاركة الفعالة في حماية الأسر من معبة مشكلات الطلاق.

(١) انظر: احمد، هلالي، 2006 م، حقوق الطفلة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الوضعي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 601

4) الإسراع في إجراءات الصلح الأسري دون تطويل.

5) تعيين الأكفاء من المصلحين في مكاتب الإصلاح الأسري واستبعاد غير المؤهلين منهم حتى لا يكونوا سبباً من أسباب عزوف الناس عن الاستفادة من هذه المكاتب⁽¹⁾.

(1) رصد وتحليل من خلال عمل الباحث كمستشار قانوني، ومحكم زوجي معتمد لدى مراكز الإصلاح العائلي بمحافظة جدة.

المبحث الثاني

التدابير الاجتماعية

تمهيد:

لا يخلو منزل من الخلافات الأسرية، وهي نمط لا بد من وجوده في أي علاقة زوجية؛ إذ تتفاعل ظروف الحياة وضغوطها بالإضافة إلى نمط الشخصية لكلا الزوجين والظروف الاجتماعية والاقتصادية لإفراز الخلافات الزوجية، وتختلف حدتها حسب ثقافة كل من الزوجين، ووعي كل منهما بحقوق وواجباته، لذا كانت التدابير الاجتماعية من أهم الأسباب التي تؤدي -بمشيئة الله- إلى خفض معدلات الطلاق التعسفي في المجتمع السعودي لما لها من آثار إيجابية ملموسة كما سأبين لاحقاً بإذن فيما يأتي:

المطلب الأول: الاهتمام بالبيئة الأسرية

تعد الأسرة المحضن الأساسي الذي يبدأ فيه تشكيل الفرد وتكوين اتجاهاته وسلوكيه بشكل عام فالأسرة تعد أهم مؤسسة اجتماعية تؤثر في شخصية الإنسان وذلك لأنها تستقبل الوليد أو لا ثم تحافظ عليه خلال أهم فترة من فترات حياته وهي فترة الطفولة لأنها فترة بناء وتأسيس، وإذا كانت المؤسسات والشركات التي تنتشر على وجه الأرض -سواء منها التجارية أو الزراعية أو الصناعية أو غيرها- لابد لها من قائد يسير شؤونها، ويدبر أمرها، ويحاول أن ينهض بها قدماً نحو الأمام.

فإن الأسرة أولى وأهم بأن يكون لها راع يرعاها، ومسؤول يسهر على شؤونها، ويحافظ على أفرادها من الضياع والهلاك، هذا القائد هو الرجل الذي وهبه الله استعداداً خاصاً لأداء هذه الوظيفة، ولإدارة تلك الأسرة التي أمر الله أن تُبنى على أساس سليم، ودعائم قوية متينة ومن هنا وجبت طاعته كي تسير الحياة بانتظام، فهو خادم للجميع⁽¹⁾.

فالطفل على فطرته بين يدي والديه يشكلانه كييفاً يشاءان وهم المسئولان عن صيانته وحفظه، وتوجيهه وإرشاده، والسهر على رعايته، وتنشئته النشأة الإيمانية الصحيحة، لذا فقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من التفريط في ذلك وعد ذلك إثماً عظيماً وذنباً مبيناً فقال عليه الصلاة والسلام: (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت)⁽²⁾.

(1) صوفي، عبد القادر، 2008م، حقوق الأسرة في الإسلام، جامعة الملك خالد، أبوها، السعودية، ط1، ص 58.

(2) أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الصغرى، 1408 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2 / 360، والنمسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، 1420، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (9/ 143) وصححه، الألباني، محمد ناصر الدين، 1405 هـ، إرواء الغليل تخریج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، (412 / 3).

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)^(١).

فالأحاديث بمجملها تدل على أن صلاح المجتمعات واستقامتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمخرجاته؛ إذ تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد ومارستهم من خلال الدور الذي تقوم به البيئة الأسرية المحيطة بهم، بالإضافة إلى توجيهه سلوك أبنائهما؛ إذا تعد الأسرة الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، ويأخذ عنها أخلاقه ودينه ولغته وأمانته، وعاداته قوية كانت أم مشينة، وتتجسد هذه الحقيقة من خلال الفطرة التي يفرض عليها ويساهم الآباء في توجيهها، وإفسادها أو إصلاحها^(٢).

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن أكثر الجانحين يتتمون إلى أسر مفككة، وفي دراسة أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٠٤ هـ أظهرت النتائج ما يلي:

- لا يسكن الجانح مع والديه في الغالب.
- أم الجانح ليست في ذمة الأب.
- أحد الأبوين أو كلاهما مُتوفّي.
- في الغالب ليس الأب هو ولي الأمر^(٣).

(١) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل في صحيحه، ١٤٢٢ هـ تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجا، بيروت، لبنان، ٩٥ / ٢، ح ١٣٥٩، واليسابوري، مسلم بن الحجاج في صحيحه، ١٤٠٥ هـ، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط ٢٤، ٥٢ / ٨، ح 6926.

(٢) انظر: يوسف، عبد الله، *المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي* ١٥٨. مرجع سابق.

(٣) انظر: الحناكي، علي بن سليمان، ٢٠٠٦م، الواقع الاجتماعي لأسر العائدين إلى الانحراف، جامعة نايف للبحوث الأمنية، الرياض، السعودية، ط ١، ص ٤٤ وما بعدها.

لقد أدت التغيرات الاقتصادية والانفتاح السريع الذي شهدته المجتمع السعودي في السنوات العشر الأخيرة على وجه الخصوص إلى تحولات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية لدرجة أن آثاره لحقت بالأنساق الاجتماعية ومن بينها النسق الأسري الذي تعرض لبعض التغيرات في شكل الأسرة في ظل غياب التفكير الاستراتيجي القائم على الإعداد والتأهيل لمواجهة تلك التحديات والتغيرات، مثل ضعف سيطرة الأب على الأسرة، أو انحراف أحد هما حيث يقرر بعض الباحثين^(١) أن هناك علاقة قوية بين انحراف الشاب وانحراف أحد والديه، كما أن هناك علاقة بين أسلوب معاملة الوالدين الاجتماعية والعاطفية وانحراف الشاب.

ولا يتوقف الأمر على الأسر المفككة فحسب بل إن الأسر المترابطة قد ينشأ من بين أفرادها من يسلك سبيل الانحراف خصوصاً حين تبيع الأسرة أساليب تربوية غير صحيحة تعود بآثار سلبية فقد تكون عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة خاطئة ينقصها تعلم المعايير والأدوار الاجتماعية السليمة والمسؤولية الاجتماعية، أو تقوم على التوجهات والديمة سالبة مثل التسلط والقسوة والرعاية الزائدة والتدليل والإهمال والرفض والتفرقة في المعاملة بين الذكور والإناث وبين الكبار والصغار وبين الأشقاء وغير الأشقاء والتذبذب في المعاملة، وهنا يأتي دور المؤسسات التربوية في تزويد البيئة الأسرية بالإرشادات والتوجيهات التربوية السديدة^(٢).

ومن هنا يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين التفكك الأسري وأسلوب معاملة الوالدين من جانب وانحراف الشباب من جانب آخر فالفرد الذي ينشأ في بيئة صالحة ينشأ

(١) انظر: الجريسي، خالد، انحراف الشباب وطرق العلاج في ضوء الكتاب والسنة، ١٤٢٠هـ، مكتبة الجريسي، الرياض، السعودية، ط١، ص ١٩ وما بعدها.

(٢) عامر، طارق، ٢٠٠٨م، أصول التربية، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط١، ص ١٢٣.

نافعاً لنفسه وأهله ووطنه، وفي المقابل نجد الفرد الذي تربى في بيئة شادة أو تربى تربية منحطة فإن هذه التربية تركت تأثيراً في سلوكه فتجني عليه وتصنع منه إنساناً مجرماً معدباً في حياته، وشقياً في آخرته والعياذ بالله.

لذا فالاهتمام بالبيئة الأسرية يزود المجتمع بالعناصر الازمة لنموه واستمراره، وليس معنى ذلك أن تكون هذه الزيادة عدديّة، وإنما لا بد من أن تكون هذه العناصر صالحة، فالعناصر الصالحة هي القادرة على العطاء والاستمرار وتحويل المجتمع الخاملاً الذي يشغل نهاية القائمة ويستجدي طعامه من بقایا الموائد إلى مجتمع يحمل بين طياته عناصر البقاء بل والارتقاء نحو الأفضل، والعامل الأساسي في صلاح هذه العناصر -بعد هداية المولى جل وعلا وتوفيقه- هو قيام الأسرة بدورها التربوي الذي أوجبه الله عليها^(١).

والخلاصة: أن الاهتمام بالبيئة الأسرية ليس متوقفاً على الأسرة فحسب بل تشاركها فيه المؤسسات الاجتماعية، والتعليمية، والدولة بكافة مؤسساتها وجمعياتها ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتعاون فيما بينها لتكون مخرجاتها متوافقة مع ثقافتها وتراثها.

(١) الجبرين، علي، ١٤٢٦هـ، العنف الأسري، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، السعودية، ص ٦٦.

المطلب الثاني: مساعدة الأسرة على القيام بمهام التنشئة

ينطلق الاستقرار المجتمعي من بناء الأسرة؛ فإذا كانت الأسرة التي يتربي فيها الإنسان قائمة على مبادئ سلوكية سلمية كانت عملية التعلم والاكتساب سليمة أيضاً، وبقدر ما تكون تلك المبادئ فاسدة بقدر ما تتعكس صورتها على تصرف الإنسان وسلوكه، كما أنه بحسب ما تتمتع الأسرة من تماسك وترتبط وسلامة أو بحسب ما تعانيه من تصدع وتفكك وخلافات تتكون شخصية الطفل متارجحة بين وضع الازان في الحالة الأولى، والاحتلال في الحالة الثانية.

ومن هذا المنطلق يبرز دور مساعدة الأسرة في عملية التنشئة ذات الأنواع المتعددة والتي من خلالها تستطيع تحصين الأفراد ضد الممارسات السلوكية المتردفة.

- أنواع التنشئة الأسرية:

يمكن تحديد أنواع التنشئة الأسرية التي تقوم بها الأسرة على النحو الآتي:

1 - التنشئة الدينية:

يقصد بالتنشئة الدينية تلك الممارسات السلوكية وعمليات الإدراك المتعددة التي تحمي الفرد، وتزكي النفس، وذلك من خلال ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية من حكم، ومواعظ، وأوامر ونواهي؛ إذ ينبغي على الأسر تقوية الوازع الديني لدى أفرادها، وتعزيز معنى العبادات وتأثيرها في حياة الفرد، ليس باعتبارها علاقة خاصة بين الفرد وربه فقط، ولكنها عبادات تترك آثارها في سلوك افراده؛ فتحلى بالأخلاق والقيم، ويتحلى عن ارتكاب المعاصي، وينأى بنفسه عن مواطن الزلل، وبؤر الفساد التي تقوده للجريمة والانحراف.

2 - التنشئة الاجتماعية:

لا أحد يجهل الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، وتوجيه سلوك أفرادها، وتتجلى أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية في جانبيْن هما:

أـ- الجانب الوقائي، وهو: الدور الذي تقوم به الأسرة في سبيل تحصين أفرادها ضد جميع المؤثرات الضارة والسلبية في المجتمع، سواء أكانت صحية أم فكرية أم اجتماعية في المراحل المختلفة من أعمارهم^(١).

بـ- الجانب العلاجي، وهو: عملية لاحقة في حالة وجود خلل في العملية الوقائية السابقة؛ إذ تقوم الأسرة بمتابعة سلوكيات أفرادها بصفة مستمرة وتلمس أماكن الخلل والمسارعة في معالجتها قبل أن تترجم إلى أفعال ضارة بالفرد والأسرة والمجتمع^(٢).

3 - التنشئة الأخلاقية:

يعني هذا النوع من التنشئة غرس القيم والمعايير الأخلاقية وتوضيح فائدتها لهم في حياتهم الاجتماعية؛ فالصدق والأمانة والوفاء بالوعد والشرف والكرامة وحسن السلوك جميعها قيم خفية لا تظهر إلى في تعامل الأفراد وتفاعلهم مع بعضهم البعض، وأن الأفراد يعيشون أولًا في إطار الأسرة فهم يتعلمون منها، ويتشربون المعايير الأخلاقية من خلال القول المدعوم بالفعل، والذي يلحظونه في التعامل وال العلاقات داخل الأسرة من جهلة، وعلاقة وتصرفات الأسرة في المجتمع الخارجي من جهة أخرى^(٣).

إن الأسرة هي راقد الخلق الرفيع الأول، فمنها يستقي الأبناء أخلاقهم الحسنة، ويتعودون على مكارم الأخلاق وأسمى الصفات، فهي مهدها ومنتهاها لكل أمة.

4 - التنشئة الثقافية:

وهي تعني التهذيب، وتنمية المعرف، وتوسيع المدارك التي يفترض أن تقوم بها الأسرة من خلال تنمية معارف الأبناء بالخبرات البشرية السابقة، والحاضرة وتعريفهم ببعض

(1) انظر: يوسف، عبد الله، 2002م، *الأسباب الاجتماعية للانحراف*، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض، ص 223.

(2) انظر: يوسف، عبد الله، *الأسباب الاجتماعية للانحراف*، ص 223.

(3) بكار، عبد الكريم، 2010م، *المناخ الأسري وسماته*، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، ص 84.

المواقف، وكيفية التصرف فيها، بما في ذلك من قضايا ومشكلات وخلافات فهذا يكسب الفرد القدرة على التصرف في كثير من المواقف، وتحكيم العقل على الفعل.

وللتنشئة الثقافية أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع من ناحية وبالنسبة للأفراد من ناحية أخرى فهي : تكسب أفراد المجتمع شعوراً الوحدة وتهيئ لهم سبل العيش والعمل دون إعاقة واضطراب، وتمد الأفراد بمجموعة من الأنماط السلوكية فيما يتعلق بإشباع حاجاتهم البيولوجية من مأكول ومشروب وملبس ليحافظوا على بقائهم واستمرارهم، وقدهم أيضاً بمجموعة القوانين والأنظمة التي تتيح لهم سبل التعاون والتكيف مع المواقف الحياتية وتيسير سبل التفاعل الاجتماعي بدون أن يحدث هناك نوع من الصراع أو الاضطراب خاصة فيما يتعلق بالجانب الأسري، والتكيف مع المشكلات الطارئة، والأحداث الأليمية والقدرة على التواصل مع أطراف الصراع بحكمة وروية^(١).

أن الثقافة ليست قوة في حد ذاتها تعمل مستقلة عن وجود الأفراد فهي من صنع أفراد المجتمع وهي لا تدفع الإنسان إلى أن يكون سوياً أو غير سوياً بل يعتمد في ذلك على درجةوعي كل فرد بالمؤثرات الثقافية ونوع استجابته لها وجمود الثقافة وحيويتها يتحددان بمدى فاعلية أفرادها ونوع الوعي المتوافر لهم.

(1) عامر، طارق عبد الرؤوف، ص 83، مرجع سابق.

المطلب الثالث: تفعيل دور مكاتب الخدمة الاجتماعية

تمثل خدمة الجماعة في البرامج التي يتعامل فيها الاختصاصي الاجتماعي مع عدة أشخاص في وقت واحد، وأحياناً يركز عمل تنظيم المجتمع على الأحياء التي لها خصائص مميزة ولها مجموعات سكانية ضخمة، وهذا الواقع ينطبق على مدينة مقدسة كمكة المكرمة.

مجالات الخدمة الاجتماعية:

هناك خمسة مجالات رئيسية للخدمة الاجتماعية هي:

1 - رعاية الأسرة والطفولة.

2 - الصحة.

3 - الصحة العقلية.

4 - الإصلاحيات.

5 - المدارس.

رعاية الأسرة والطفولة:

تشمل خدمات الأسر في الحالات الطارئة، مثل غياب أحد الوالدين أو الاثنين معاً عن المنزل كما تشمل الحالات الحرجة الأخرى التي تتطلب خدمة الأسرة بطاله أحد العاملين الرئисيين في الأسرة ومرض فرد واحد أو أكثر من أفرادها.

يساعد الاختصاصيون الاجتماعيون في هذا المجال أيضاً الأسر على التكيف مع التغييرات طويلة الأجل في حياتهم الأسرية. فقد يقدم المستشار مثلاً خدمة التوجيه والإرشاد للأطفال الذين انفصل أبواهما أو طلق أحدهما الآخر.

وتؤمن برامج رعاية الطفولة خدمات، مثل التبني والرعاية اليومية ورعاية الريأب ورعاية الأطفال المعاقين، والأزواج المعنفيين، وتأهيل المطلقات والمطلقين نفسياً ومعنوياً ومهنياً^(١).

وتعاني مراكز الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وخاصة في مدينة مكة المكرمة من ضعف الاهتمام وقلة الإمكانيات، وهي في حال تفعيل دورها ستتساهم بإذن الله في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في هذه المدينة الغالية على نفس كل مسلم^(٢).

(1) انظر: علي، ماهر أبو المعاطي 2005م، مقدمة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، دار الزهراء للطباعة والنشر، ط2، ص 34 بتصرف واختصار من الباحث.

(2) للاستزادة ينظر: السدحان، عبد الله، 2012م، ممارسة الإرشاد الأسري بين التخصص والخبرة، دول الخليج نموذجاً، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية، ص 7 – 8. وانظر إن شئت -: المديفر، عمر، 1427هـ. الإرشاد الرواجي والأسري بين المهنية والاجتهاد، ضمن أوراق الحلقة النقاشية حول الإرشاد الأسري في المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، ص 29 وما بعدها.

المطلب الرابع: تأسيس مراكز خاصة بالإصلاح العائلي في الأحياء

مر بنا الحديث عن الإصلاح القضائي والجهود المبذولة من القضاة في هذا الجانب وكيفية تعديل دور القضاء في الإصلاح وفق النصوص الشرعية من الكتاب والسنة المطهرة، ويتميز المجتمع المكي بوجود ثلة من المتقاعدين ذوي التخصصات المختلفة في التربية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذلك بوجود رابطة قوية تجمع المجتمع المكي دون ما سواها نظراً لارتباط العوائل فيها بوسائل قربي متينة، وتداخلها، وقيامها على المحبة وحسن الجوار وطيب العاشرة، وهي مميزات يمتاز بها المجتمع المكي عما سواه من المجتمعات في السعودية.

وقد سعت بعض الدول المجاورة إلى الاستفادة من خبرات هؤلاء النخبة من كبار السن والمترغبين بإيجاد مراكز خاصة بالإصلاح والاستشارات العائلية، تقدم خدمات الاستشارة والمتابعة، والصلح بين المتخاضمين دون اللجوء إلى المحاكم وأنظمتها ومواعيدها، فإذا ما تحقق المراد، وتم الصلح تكون بذلك قد وفرت على دوائر القضاء مهمة البحث في الأسباب وإيضاح المسibيات، وهي بذلك تختصر جهداً وقتاً من الإجراءات والمشاحنات^(١).

إن تأسيس مراكز للصلح العائلي في الأحياء المكية سيسمح بإذن الله التخفيف من كثرة المشاحنات الزوجية، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي تمر بها الأسرة السعودية اليوم والتي تستدعي تدخلاً عاجلاً لصياغة جملة من التدابير الوقائية النافعة بما فيها دعم مراكز الإصلاح دعماً لا محدوداً، والاستفادة من كبار السن والوجهاء في الأحياء، فهم طاقة مهدرة، وطائفة فاعلة مغيبة ونحن بحاجة ماسة للمستشار المؤمن، والمصلح الخير الأمين منهم^(٢).

(١) لدى دولة قطر مركز الاستشارات العائلية يختص بالإصلاح العائلي، ويستفيد من كافة الخبرات السابقة واللاحقة وقد زرته عدة مرات واطلعت على جوانب من إنجازاته وتعلمهاته.

(٢) انظر: باقادر، احمد، ١٤٢٤هـ، القضايا والمشكلات الزوجية في المجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المنامة، ص ٥٨٣.

المبحث الثالث

التدابير التوعوية

العلاقة الزوجية من أمن العلائق وأوثق الروابط، تشمل المحبة والإخلاص والألفة، وتشترك الزوجين في أكبر شؤون الحياة، ويترتب عليها حقوق كبيرة وواجبات عظيمة فلا يصح أن تعرض للفشل لأسباب واهية، أو دواعي عارضة كداعي الهوى، أو باعث الشهوة، لذا كان الأخذ بالتدابير التوعوية هاماً جداً في الحد من كثرة وقوعه بلا دواعي صحيحة ومن أهم هذه التدابير:

أولاً: الأخذ بمنهج القرآن في علاج المشكلات الأسرية

اشتملت كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على مبادئ الرحمة وحب المسلم لأخيه المسلم ومشاركته أمور وشؤون حياته، وذلك على قاعدة من التفاهم المتبادل والكلمة الطيبة ومن هنا جاء لازماً أن تتالف الأسر وأن ترسم حياتها وتبني تعاملاتها بين أفرادها على أساس المبادئ الإسلامية التي تقر بمستويات أخلاقية يتطلب من الفرد التحليل بها في عملية التربية الأسرية.

ولاغنى لأي رب أسرة أو ربة منزل من انتهاجا لمبدأ الإسلامي المتكامل في تربية الأبناء من أجل إنتاج أسرة نموذجية تبعد عن العلل الاجتماعية والعادات الدخيلة على المجتمعات الإسلامية وتنأى عن أي صنوف من العنف أو النوازع والشرور بين أبنائهما بل وتكون على الدوام متفهمة لتعاليم دينها عارفة بمسؤولياتها وواجباتها.

فالإسلام يدعو إلى الفضيلة والتسامح ويهدي إلى تماسك ووحدة المجتمع بدءاً من تماسك ووحدة الأسرة التي هي أساس المجتمع. كما أنه يهدي إلى إتباع السبل الكفيلة بالحفاظ على كيان الأسرة صلباً في مواجهة التحديات.

لذا اهتم الإسلام كثيراً بالأسرة وأفرادها من أجل إبراز جيل متفهم لأدواره بالحياة تجاه نفسه أولاً وتجاه غيره ثانياً^(١).

وقد أمر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بالاهتمام بالرعاية على الوجه الأكمل، كما أن الهدف من الزواج هو تكوين أسرة فاضلة وعلى درجة كبيرة من الأخلاق والتشبع بالتعاليم الإسلامية. بل وتقوم على أساس حفظ الحقوق المشتركة فسماها الله ميثاقاً غليظاً.

وكحتاج لما أوردناه عن دور الإسلام تجاه العنف يتضح أن العنف وبكافة أشكاله داخل الأسرة أمر منبود من الناحية الدينية بغض النظر عن المسببات التي قادت إليه والمرأة المسلمة تفضل على غيرها في البيانات الأخرى في حق اختيارها ولها نفقتها في العدة بشرط^(٢).

وشرعت الرجعة تحقيقاً لمعنى التدارك ودفعاً لما يتوقع من البيونة التي تعقب العدة، لأن الإنسان قد يطلق أمرأته لمجرد التأديب أو على ظن أنه المصلحة، ثم يندم على ذلك فيحتاج إلى التدارك، فلو لم تشرع الرجعة لا يمكنه التدارك لأنها قد لا توافقه على تجديد النكاح ولا يمكنه الصبر عنها فيقع في الندم^(٣).

(١) انظر: أبو عبة، صالح، ونيازي، عبد المجيد، ١٤٢١هـ، الإرشاد النفسي- والاجتماعي، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ص ٣٧.

(٢) للاستزادة انظر: أبو بكر، زواوي، عبد الله، ريحانة، ٢٠٠٨م، حقوق الزوجين بموجب قانون الأسرة الإسلامي، مجلة جامعة الملايا، ص ٩، ترجمة من قبل الباحث.

(٣) انظر: كحالة، عمر رضا، ١٣٩٧هـ، الطلاق، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، بدون ت، ص ١٤٥.

ومن أبرز معالم هذا المنهج القرآني لدرء المشكلات الأسرية وعلاجها ما يلي:

1 - التوجيه الشرعي بمراعاة ضعف المرأة:

فيبينت الشريعة أن المرأة هي أحد أركان الأسرة مخلوق، ضعيف، لا ينبغي إرهاقه، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: ((استوصوا النساء خيراً فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج ما في الصلع أعلاه؛ فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيراً)).^(١).

2 - الدعوة إلى التسامح في الحقوق:

ينشأ من المعاشرة، والتدقير في طلب الحق كاملاً مشاكل، ومنازعات، ولذلك دعت الشريعة إلى التسامح في الحقوق، وبين القرآن الكريم أن الشح، وهو البخل بالحق حاضر للنفس عند المطالبة بالحقوق، وهذا التنبيه القرآني يهدف إلى الحذر من المشاقة في الحق؛ لئلا يؤدي إلى مفاسد دينية ودنوية، قد يكون منها الطلاق.

ويدل على التسامح قوله صلى الله عليه وسلم: ((رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشتري، وإذا اقضى)).^(٢).

3 - مشروعية الإصلاح بين الزوجين:

كما أن الشريعة بينت المنهج المتكامل في الإصلاح الأسري بين الزوجين وأنه ينقسم إلى قسمين: إصلاح ذاتي من داخل الأسرة، وهو ما يقوم به الزوج من عظ زوجته إذا تبدت منها إمارات النشوذ، ثم هجرها في الفراش، والكلام، ثم ضربها ضرباً غير مبرح كما

(1) البخاري، محمد بن إسحاق، باب قوله تعالى وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة، (3153) والنسيابوري، مسلم بن الحجاج، كتاب النكاح، باب الوصية بالنساء (3717). مرجع سابق.

(2) البخاري، محمد بن إسحاق، كتاب البيوع، باب السهولة، والمساحة في الشراء، (1970).

تقدّم، والقسم الآخر: إصلاح من خارج الأسرة، وهو بعث الحكمين بهدف الإصلاح بين الزوجين إذا تعذر الإصلاح الذاتي وازداد الشقاق بينهما.

ثانياً: علاج ظاهرة العنف الأسري

يشكل العنف الأسري خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع، فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل، مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربية الأساسية، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السوية بين أفراد الأسرة الواحدة، مما يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة للحد منها والوقاية مما قد ينبع عنها من تبعات.

وتتعدد أشكال العنف الأسري بتنوع الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، وبما أن الأطفال داخل الأسرة التي تتسم بالعنف هم من أكثر المتضررين من هذه السلوكيات التي يتضمنها العنف الأسري، لما للعنف من انعكاسات سلبية على نفسيات الأطفال، وسلوكياتهم، الأمر الذي قد يساعد على تهيئة أفراداً جانحين في المجتمع؛ نظراً لفقدهم الجو الأسري الملائم الذي يشبع حاجاتهم النفسية والعاطفية والاجتماعية، ومن ثم ارتفاع معدل الجنوح والانحراف في المجتمع وما يلحق ذلك من تبعات خطيرة من الناحية الأمنية^(١).

ويفسر بعض المطلعين على الظاهرة ارتفاع معدلات العنف الأسري بأنه ظاهرة طبيعية ومتوقعة لأسباب منها: تنوع العلاقات بين أعضاء الأسرة الواحدة، وهذا التفاعل لابد أن

(١) انظر: أبو شامة، عبدالمحمود، والبشيري محمد الأمين، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 1426هـ، ص 109.

يقود إلى قدر كبير من التناقض والصراع والاختلاف، وما ينشأ في ظل ذلك من تضارب للصالح بين أعضاء الأسرة^(١).

كما أن الفرق بين الأجيال القديمة والحديثة قد يؤدي إلى اختلافات في الأفكار والتوجهات والططلعات، وكلها تساعد على خلق مساحات من الصراعات.

يضاف إلى هذا أن المحافظة على الأسرار الخاصة للعائلة وحفظها في إطار الأسرة الواحدة من شأنه أن يقلل من مناسبات تدخل الأجهزة الرسمية لحل المشكلات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف الأسري بكافة أنواعه وأشكاله.

فالأطفال الذين ينشئون في أحضان أسر يمارس آباؤهم فيها العنف تجاه أمها هم يكونوا على استعداد وميل لأن يمارسوا نفس العنف مع غيرهم عند بلوغهم سن الرشد^(٢).

أما علاج العنف الأسري فإنه يعتمد على محورين أساسين هما:

المحور الأول: علاج العنف الأسري قبل وقوعه ويكون هذا بعلاج الأسباب المؤدية إليه، فإنه عند معرفة الأسباب، والتعرف على كيفية علاجها يسهم ذلك في الحد من آثاره ويتمثل ذلك في عدة أمور منها:

أولاً: أهمية التعريف بالحقوق الشرعية:

ومقصود بالحقوق الشرعية هنا هو: أن يعرف المتنازعان في الأسرة بحقهما من غير زيادة، ولا نقصان فيما يتناولون موضع الخلاف، أو ما يتعلق به، والتعريف يكون من أحد المتنازعين، أو فرد آخر داخل الأسرة، أو خارجها، أو من الجهة المحتسبة، أو الرسمية ولذلك صيغ

(١) بلغ إجمالي حالات العنف الأسري بكافة أنواعه في المملكة العربية السعودية (45٪) بحسب إحصائية هيئة حقوق الإنسان في السعودية، صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء، 4 محرم، 1433هـ - 29 نوفمبر 2011 العدد 12054، مما يجعل لعلاج حالاته أكبر الأثر في التدابير الوقائية من ازدياد معدلات الطلاق بين المعفين.

(٢) للاستزادة انظر: Haslee Sharil Lim Abdullah, 2007م، أثر الطلاق على الأطفال، مجلة جامعة الملايا، عدد 161 (٢) وتاريخ (٣٠/٧/٢٠٠٧م).

ال فعل بالبناء للمجهول، ويكون ها التعريف على حد الاعتدال، ويكون التعريف عند الخصومة متعلقاً بسبب الخلاف، والتنازع وقد يكون التعريف بجميع الحقوق الأسرية، وهذا مختلف من حالة إلى حالة أخرى.

فقد يلزم في بعض الحالات التعريف بجميع الحقوق الأسرية، عندما يدرك المصلح أن الجهل بها هو الذي أوجد العنف، وقد يكون مقتصرأً على الحق الذي ثار بسببه الخلاف.

ومما ينبغي ملاحظته أن هذا الحال على يسره يقضي. على كثير من صور العنف الأسري، ويفكك على ذلك أمران:

الأول: أن كثيراً من الناس لا يعرف الحقوق الواجبة له، وعليه، بل كان كثير من النساء لا يعرفن حقوقهن الزوجية.

الثاني: أن بعض الناس قد يعتقدون وجوب بعض الأمور حقاً لهم، وليس كذلك، فينشأ من جهل الشخص بحقه هضمه، وظلمه، وينشأ من مطالبة الآخر بأكثر من حقه ظلمه لغيره، وقد لا يكون مريداً للعنف في باطن أمره؛ لكنه يتصور في هذا شيء من حقوقه.

ثانياً: وجوب نصرة المظلوم

إن العنف الأسري ظلم يقع على فرد، أو أكثر في الأسرة، فالعنف مظلوم، وله حق النصرة على الظالم، والناصر له قد يكون ولي الأمر، أو نائبه، وقد يكون غيره، والمراد هنا نصر غير ولي الأمر، ونائبه لمن وقع عليه على العنف؛ فإذا رأى الشخص أحدها من الناس يظلمه والده، أو أخوه، أو زوجة يضر بها زوجها ظلماً، أو العكس، فهذا عنف أسري، فهل يحل شرعاً أن يظل متفرجاً عليه، أو يجب عليه أن يحول بين الظالم المعنف، وظلمه؟

يجب عليه أن ينصر المظلوم، ويخلصه من ظالمه، ويعينه على ظالمه، ويبدل على ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم: ((أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، فقالوا هذا نصره مظلوماً فكيف نصره ظالماً؟ قال تأخذ فوق يديه))⁽¹⁾.

ثالثاً: تأهيل المتهادي في تعنيف غيره

وهذا يحصل بتعليمه وتأديبه إن كان جاهلاً، وبمعالجته إن كان مريضاً.

وهذان الأمران واجبان على الولي فهما من حقوق الأب على أولاده، فيجب على والده، أو وليه أن يعلمه التعليم، والتأديب المانع له من الاعتداء على الآخرين، أو يعالجه المعالجات النفسية لدى الأطباء المختصين ووجوب العلاج منبثق من وجوب النفقة الواجبة شرعاً، إذا كان التأهيل في مقدرة الولي، وضمن الأمور المتاحة له، أما إذا عجز عن تأهيل العنف من أفراد أسرته، فإن ذلك الوجوب ينتقل إلى ولي الأمر؛ لما تقرر من وجوب نصرة المظلوم وأن ذلك الواجب متعين في حق ولي الأمر⁽²⁾.

وبذلك يتبيّن أن الشريعة الإسلامية سبقت غيرها سبقاً عظيماً في معالجة العنف الأسري؛ لأن النظم البشرية قصارى معالجتها أن تكون التدخلات من قبل المجتمع، أو سلطاته، أما التدخل من قبل الأفراد فليس لديهم فيه شيء مقنن، ولو قدر وجوده، فلا يصل إلى ما في شريعتنا من كونه فرضاً، وواجبًا، لا تبرأ ذمة مسلم بالسكتوت عليه مع قدرته على إنكاره، وغير خاف أن المعالجات الفردية تحول دون انتشار العنف أكثر من التدخلات الرسمية؛ وذلك لكثره أفراد المجتمع إزاء مؤسسات المجتمع.

(1) البخاري، محمد بن إسحاق، كتاب المظالم، باب: أعن أخاك ظالماً (2311)

(2) انظر: اليوسف، سليمان، 1435 هـ، *الطلاق في المجتمع السعودي*، دار كنوز أشبيليا، الرياض، السعودية، ط 1 (197 / 1).

المحور الثاني: علاج العنف الأسري بعد وقوعه، ويكون ذلك بمعرفة الأسباب والدوافع واتخاذ الإجراء المناسب لكل حالة، مع إحالة القضية إلى الجهات المختصة للبت فيها ويتم ذلك من خلال عدة أمور منها:

أولاًً: توفير الحماية للمعنفين:

تقدم أن من ضمن واجباتولي الأمر المنوطه به شرعاً حماية المظلومين في العنف الأسري، فإن ذلك ينقسم إلى قسمين بحسب الواقع:

النوع الأول: الحماية الخارجية عن محيط القضاء.

فقد تم إنشاء لجان الحماية بوزارة الشؤون الاجتماعية، وقد بلغت ثلاث عشرة لجنة، لكل لجنة رقم خاص، يستقبل بلاغات العنف الأسري، وجعلت الوزارة أيضاً رقمًا موحداً لجميع بلاغات العنف الأسري في المملكة، وهو: (1919).

كيفية الإيواء في لجان الحماية:

عندما تبلغ لجنة الحماية بحالة من حالات العنف الأسري المحتاجة إلى الإيواء فإنهما تقوم بإيوائه سواء جاء هو إليها، أو أتى به بقوة النظام، أي: في حالة رفض الظلم، ثم بعد ذلك يهدأ وضعه، ويسكن بالسكن المناسب. ثم يتعرف على حالته، ويفتح له ملف خاص، ويبقى في دار الحماية إن كان لم يحدث له مرضي نفسي، وإن كان مريضاً أحيل إلى الطبيب النفسي، وفي بقائه أو بقائهما بالدار تتلقى دورات تدريبية، وتعليم للمهارات المتزلية، أو تعليم للحاسوب، كما أن الإيواء لا يكون إلا عند عدم وجود القريب، المأمون على المظلوم، كما أن بعض دور الحماية تسعى في تزويج المعنفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وأقصى مدة تبقيها في دار الحماية

مائة وعشرون يوماً، ويمكن الزيادة على هذه المدة استثناءً، وقد وصل بعضها إلى أحد عشر شهرأً^(١).

وما سبق ذكره من أعمال لجان الحماية يعتبر داخلاً في الأمور المشروعة المنوطة بولي الأمر.

النوع الثاني: الحماية الصادرة بالحكم القضائي، وهذه الحماية تابعة للحل القضائي.

المراد بالحل القضائي: هو الحكم الصادر من القاضي حلاً لمشكلة العنف الأسري المنظور لديه.

والحلول القضائية للعنف الأسري كثيرة، وتحتختلف من صورة إلى صورة، وسيأتي ذكر ذلك مفصلاً فيما يأتي:

أ- الحلول القضائية للعنف الجنائي:

أولاً: العنف الجنائي، وهو ينهي قضائياً بالقصاص، أو ما يترب عليه من دية أو صلح، وسواء كان في النفس، أو فيها دون النفس، أو بإقامة الحد عندما يكون العنف داخلاً ضمن الحدود الشرعية، كالزنا، واللواط، والقذف، والشرب، والسرقة، والسحر، والحرابة، وذلك إذا توافرت الشروط المعتبرة شرعاً وفإن لم تتوافر الشروط في القصاص، أو الحدود، جائ القاضي إلى تعزير المعنف الظالم، لكن إذا خلت ساحته من التهمة فلا شيء عليه^(٢).

ب- الحلول القضائية للعنف غير الجنائي:

إذا لم يكن العنف جنائياً، فلا يخلو إما أن يكون بين الزوجين، أو بين غير الزوجين من أفراد الأسرة، كالوالد في تعنيف ولده، والعكس، أو الأخ في تعنيف أخيه، أو اخته والعكس، فهو منقسم إلى حالتين:

(1) جريدة الرياض السعودية، عدد 2134 وتاريخ 1/28/1428هـ موقع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية. وانظر: يوسف، عبد الله، 1420هـ، العنف الأسري دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية. ص 199.

(2) انظر: نظام الإجراءات الجزائية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (2/م) بتاريخ 1435/1/22هـ

أولاً: الإصلاح بين الزوجين:

عندما يتقدم الزوجان أو أحدهما إلى القاضي، وقد أعيادهما العنف، والشقاق فيجب على القاضي أن يصلح بينهما لما سبق من أن الصلح بين الزوجين واجب شرعاً، إلا إذا كان الحق واضحاً مع أحدهما فيحكم له به، لكن يعرض عليه الصلح إن خاف من البت في الحكم مفسدة أعظم، لكن لا يجوز له أن يلزم المظلوم بالصلح، فإن فعل فهو صلح باطل، أما إذا لم يكن الحق واضحاً بالبينة مع أحدهما، فالحل الواجب على القاضي هو الصلح بينهما إما بطريقه مباشرة أو من خلال بعث الحكمين إليهم.

إذا أصلح الحكمان بينهما فذاك المطلوب، لكن إن لم يصلحا بينهما، أو لم يوجدا وتعذر التوصل بالمعروفة لجأ القاضي إلى الحلول الأخرى، والتي تعتبر حللاً للعنف الأسري بسبب الشقاق، أو غيره مما هو مثله، أو أعظم منه.

ثانياً: إلزام القاضي المعنف الظالم بالحق:

مثل إلزام الزوج بدفع النفقة إذا كان العنف بالحرمان من النفقة، أو إلزام الزوج بالعدل بين الزوجتين في المسكن والمبيت مثلاً، أو إلزام الزوجة بخدمة زوجها بالمعروف، أو إلزامها بقرارها في بيت زوجها، وعدم خروجها إلا بإذنه وغير ذلك من صور العنف.

ثالثاً: الحكم بالخلع:

إنهاء لمعاناة العنف من الزوجين، فعند ظلم الزوجة لزوجها، وامتناعها من القيام بحقوقه يعرض القاضي عليها مخالعة زوجها إذا لم يكن بد منه. وهذا حل قضائي يقضي على العنف لدى الزوجة، المبغضة.

رابعاً: الحكم بفسخ الزواج:

سواء في حق الزوجة المعنفة في قضية الزوج المدمن، أو الفاسد، صاحب الفوائح، أو المؤذي بالضرب، والسب ونحوهما، أو كان في حق الزوج في مثل الزوجة الممتنعة عن حقوق زوجها، فإن للقاضي فسخ النكاح عليها^(١).

إن دور القاضي في الصلح هام ومؤثر خاصة إذا كان يتميز بأسلوب متميز، وقول لين، وموعدة بلغة، وعرض للمضار الناجمة عن الفرقة والشقاق على الزوجين والأولاد والمجتمع بأسره، وكلما كان الحل أبعد عن المشاحة والمضايقة كلما كان أقل ضرراً وتأثيراً على مسار الأسرة المسلمة^(٢).

ثالثاً: تطوير برامج توعية المرأة المسلمة

المرأة الصالحة تجتهد أن يرضع بنوها منها الصلاح قبل اللبن وحيث إن النساء شقائق الرجال فقد أشرك الإسلام المرأة في المسؤولية مع زوجها في حفظ بيته وأبنائه حال غيبته. كذلك فإن الإسلام جعل مسؤولية التربية مسؤولية مشتركة بين الأب والأم على وجه التساوي في الحقوق والواجبات المشتركة، وقد جاء النداء القرآني موجهاً ومذكراً بضرورة الوقاية من أسباب فساد الأسرة المسلمة، والعمل على إنقاذهما من براثن الانحلال والرذيلة والفسور.

ويكون هذا التطوير موافقاً لرسالة المرأة التنمية الشاملة من خلال ما يأتي:

- 1 - تجلية رسالة المرأة المسلمة في الحياة والدور المنوط بها في عصرنا في سبيل نهضة الأمة ورقيتها واستعادتها لعزتها، والسبل المعينة لها على أداء ذلك.

(1) القاضي، حمد، الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، ص 21. مرجع سابق.

(2) البكري، واصف، سلطة القاضي في الحد من المنازعات الأسرية، ص 34 مرجع سابق.

2 - العناية بالجوانب الإيمانية، والعبادية لدى المرأة، وتزويدها بالعلم الشرعي، وبخاصة فيها تحتاج إليه ولا يسعها جهله في مراحل حياتها المختلفة.

3 - رفع مستوى ثقافة المرأة وتحبيبها بالقراءة وتدريبها على ممارسة التثقيف الذاتي والاستفادة من الوسائل التقنية المتاحة في ذلك⁽¹⁾.

4 - تقوية البناء الأسري وبخاصة في المجال التربوي؛ إذ إن لل التربية الإسلامية أهمية فائقة في تعليم المرأة دينها وتحصينها ضد هجمات وسائل الإعلام المختلفة ومكائدتها.

5 - مطالبة النساء بالعناية ببيئاتهن الخاصة أزواجاً وأولاداً و القيام بالدور المنشود منهن في استصلاحها وإمدادهن بالوسائل والآليات والسبل المناسبة⁽²⁾.

رابعاً: الاهتمام بالمؤسسات التعليمية

الأسرة في المجتمع السعودي التقليدي كانت تقوم بالوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والدينية والترفيهية.

أما الآن فقد فقدت الأسرة كثيراً من وظائفها، إذ أصبح هناك مؤسسات أخرى؛ كالمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات التي تساهم في تربية الأبناء أيضاً فقد أصبح الاستهلاك هو السلوك السائد في المجتمع المعاصر، وظهرت كثير من الكماليات في الأسرة السعودية؛ كالجوال والسيارة والمكيفات والتلفزيون والأطباق الفضائية، وغيرها من التقنيات

(1) انظر: القباع، مندل، 1400هـ، الترابط الأسري وأثره في تكوين شخصية الشباب، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض، السعودية، ص 85.

(2) العبد الكريم، فؤاد، 1429هـ، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط 1، 49 / 3.

التي لم تكن متوفرة من قبل، وهذا السلوك الاستهلاكي تسبب في إضعاف دور الأسرة في التربية المباشرة، ودخول مؤثرات أخرى جديدة على السلوكيات الأخلاقية لأفرادها، وباتت المؤسسات التعليمية هي المحرك الأساس لبعض الممارسات الأخلاقية من خلال اختلاط الأبناء بأقرانهم فيها، واطلاعهم على الأنماط الغربية والوافدة على المجتمع السعودي المحافظ^(١).

ومن أوجه الاهتمام بالمؤسسات التعليمية دعمها بالكواذر والكافاءات المتخصصة في مجالات علم النفس والإرشاد الأسري، عبر طرح جملة من الحلول والمقترنات وتفعيل دور مراكز الإرشاد والتوجيه الطلابي في الجامعات وخاصة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة حتى تقوم بدورها المنوط بها خير قيام^(٢)

يضاف إلى ذلك انتشار التعليم بين الجنسين، والتوسيع في الابتعاث لهن، وظهور دعوات من ذوي بعض التوجهات التغربية تنادي بإعطائهن مطالب تساهم تتنافى مع الحشمة والأمانة والطهارة التي جعلها عليها الإسلام، وكذلك عمل المرأة والتوسيع في مجالاته، وجميعها من الظواهر الحديثة في المجتمع السعودي التي عملت على تغيير النسق القيمي والأخلاقي لدى الجيل الحالي هناك، ومع كل ما ذكر عن دور وأهمية المدرسة في حياة الحدث فإنه يتحتم علينا القول بضرورة المراجعة المستمرة لمناهج التعليم لتواكب الحاجات النفسية والاجتماعية للطفل، وبما يتمشى مع العصر الذي يعيشه مع التأكيد على دور المعلم كفرد وقدوة في تكوين شخصية الحدث وتطويرها ورعايتها حق الرعاية بما يكفل له التكيف الاجتماعي النفسي.

(1) انظر: منصور، عبد المجيد، 1413 هـ، المؤسسات التربوية ودورها في الوقاية من الانحراف والإدمان، ضمن بحوث الندوة العلمية السابعة والعشرين لدور المؤسسات الاجتماعية والدينية والجمعيات الأهلية في الوقاية من الإدمان، الفترة من 12-14 ذو القعدة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ص 344 وما بعدها.

(2) المصدر السابق.

السليم، وبما يضمن التوافق مع معايير المجتمع الذي يعيش فيه ليصب في قناة وقايته من الانحراف أو الجنوح^(١).

خامساً: توجيه وسائل الأعلام المرئية والمسموعة لما فيه خير المجتمعات

تعد وسائل الإعلام المختلفة من أهم وسائل الترفيه التي يقضي عندها الشباب جل أوقات فراغهم لذا كان من المحتتم توعية الأسرة بضرورة تهيئة وسائل الترفيه المناسبة لأبنائهم وحسن اختيارها مع مساعدتهم في اختيار الأشرطة التي يطلعون عليها في الفيديو، أو الأشرطة التي يستمعون إليها والمطبوعات التي يقرؤونها، ضمناً لعدم اكتساب الشاب أو الفتاة لبعض الأفكار المنحرفة أو المواقف والمشاهد التي تشجع على الانحراف بتقليلها^(٢).

ولا شك أن وجود وسائل ترفيه متعددة ومتنوعة في المنزل يجعل الشاب يقضي وقت فراغه في المنزل، أي تحت أنظار أسرته مما يوجد نوعاً من الضبط والرقابة على الشاب أثناء قضائه وقت فراغه، بخلاف الشاب الذي تقل وسائل الترفيه في منزله مما يجعله يتجه إلى خارج المنزل للبحث عن وسيلة لقضاء وقت فراغه وهذا يعني أنه سيقضي وقت فراغه بعيداً عن أنظار أسرته وفي أماكن يقل فيها الضبط وهي غير مراقبة كالشوارع والمقاهي والحدائق ونحو ذلك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي أن يفطن القائمون على وسائل الإعلام إلى الدور الخطير الذي تؤديه أجهزة الإعلام وأن يعملوا على استغلال هذه الأجهزة في نشر الفضيلة

(1) انظر: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، 1412 هـ، الأسرة السعودية والواقع الحضاري المعاصر، الرياض، السعودية.

(2) أحدثت المسلسلات التركية المدبجة إلى اللغة العربية المذاعة مرئياً على بعض القنوات العربية ردة فعل سلبية لدى المجتمع السعودي خاصة في ظل انتشارها، ومتتابعة المشاهدين لها، وتعلق الكثير من الجنسين بأسماء ممثلتها، وفي تزايد حالات الطلاق أيضاً بسبب تبعاتها، وما حملته من مظاهر الانحلال الخلقي، والتشجيع على الحب خارج الزوجية.
انظر: www. aljazeera. net/N، موقع قناة الجزيرة القطرية، تحقيق بعنوان الجمهور العربي والمسلسلات المدبجة، تحقيق نشر بتاريخ الخميس 10/9/1429 هـ - الموافق 11/9/2008م عن آثارها ومخاطرها في الواقع.

ومحاربة الرذيلة وأن يغدوها بالبرامج النافعة المفيدة وأن يترفعوا بها عن البداءة والإسفاف وأن يقدموا الثقافة الإسلامية والأخلاق الحميدة للشباب في قالب يتناسب ومتطلباتهم النفسية والاجتماعية وأن يثروا الوعي بينهم بأسلوب سلس رصين وألا ينساق القائمون على هذه الوسائل خلف مخططات الأعداء من الاستخفاف بعقول الشباب وتهميشهم فينشأ عن ذلك

جيل غير مدرك لهويته بعيد كل البعد عن تعاليم دينه^(١).

(١) انظر: أبو غاية، خالد عبد العظيم، 2006م، *الخيانة الزوجية، أسبابها علاجها، آثارها*، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط١، ص244.

الخلاصة:

يتبيّن من خلال هذا الفصل أهم التدابير الشرعية والعملية والوقائية للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في مجتمع مكة المكرمة وذلك من خلال استقراء الواقع الحالي للطلاق في مدينة مكة المكرمة ومدى إمكانية الاستفادة من هذه التدابير وصلاحتها للتطبيق والاستمرار ومسؤولية المجتمع عن تطبيق هذه التدابير الشرعية ودور النشأة والتربية الصالحة في رعاية الأسرة المسلمة وحمايتها ضد العنف والتفكك الأسري

الخاتمة

ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية الجديرة بالاهتمام والدراسة الشرعية، لأنها تؤثر على أداء الأسرة لها، كما تؤثر على تكوينها الداخلي، واستقرارها الاجتماعي ومستقبل أبناءها، ومن ثم الأجيال اللاحقة في المجتمع؛ لأن الأسرة هي مصدر تكوين المودة الازمة لصاحبي العلاقة وذريتها، من الناحية النفسية والاجتماعية، كما أنها مصدر المسؤولية الشرعية والاجتماعية المنوطة بالأسرة لإنجاح أجيال مفيدة اجتماعياً، تعني واجباتها الاجتماعية والمستقبلية المنوطة بها.

فالطلاق إذن مشكلة من مشكلات المملكة العربية السعودية الاجتماعية، وقضية اهتم بها الشرع وعالجها في الكثير من النصوص الفقهية، وما يهمنا في هذه الرسالة هو انعكاس الطلاق على التوافق الأسري في المملكة العربية السعودية على وجه العموم وفي مدينة مكة المكرمة بصفة خاصة، إذ أن الطلاق يمثل تحدي لاستقرار النظام الأسري المكي، وبالتالي قد يؤدي إلى انعكاسات أمنية خطيرة عندما لا تستطيع الأسرة وحدها القيام بكافة الأدوار المنوطة بها في المجتمع المسلم.

والمجتمع السعودي كغيره من المجتمعات يعاني من هذه المشكلة، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الإحصاءات إذ أظهرت ارتفاع نسبة الطلاق في مختلف مناطق المملكة وخاصة في مدينة مكة المكرمة نظراً لكثرة سكانها، وتتنوع القاطنين بها من كافة دول العالم الإسلامي، وهو مؤشر يدل على أن ظاهرة بهذا الحجم تعد من الظواهر السلبية، والتي لم تكن موجودة في المجتمع السعودي من قبل، ورغم ذلك تظل طرق معالجتها دون المستوى المطلوب مع كل أسف حتى اليوم.

لذا جاءت هذه الدراسة للفت النظر إلى ظاهرة الطلاق باعتبارها من المشكلات الاجتماعية الإنسانية في المجتمع السعودي، وتضع التدابير المناسبة للحد منها عبر جملة من المقترنات الفعالة والتي توصل إليها الباحث من خلال المقابلات الشخصية واللاحظة ومارسة عمله في الإرشاد الأسري ليكون المجتمع المكي قدوة لباقي المجتمعات في معالجة انعكاسات هذه الظاهرة والحد من آثارها الوخيمة على الفرد والمجتمع.

وقد حفظت هذه الدراسة أهدافها الأربع من بيان مفهوم الطلاق البائن وأسباب ارتفاع معدلات الطلاق والتدابير الشرعية اللازمة للحد من ارتفاع نسب الطلاق في فصول متعلقة بكل هدف على حدة.

أولاً: نتائج الدراسة

- أن لوقوع الطلاق في المملكة العربية السعودية أسباباً عديدة ومن أهمها: مخالفة الزوجين للمنهج الشرعي في اختيار الشريك المناسب، واختلاف الثقافات، وضعف الثقافة الشرعية الخاصة بالحقوق الزوجية في المناهج الدراسية.
- أن للطلاق آثاراً سلبية على المجتمعات الإسلامية ومن بينها المجتمع السعودي والمجتمع المكي على وجه الخصوص كالتفكك الأسري، وضياع الأولاد، وكثرة جنوح الأحداث، والجفاف العاطفي، وضعف المستوى الدراسي لأولاد المطلقين وغير ذلك.
- أن تضارب وجهات النظر بين مؤسسة الافتاء في المملكة العربية السعودية والجهاز القضائي بشأن إيقاع الطلاق البدعي (الطلاق ثلاثةً بلفظ واحد) سبب العديد من المشكلات الشرعية والاجتماعية ما يستدعي ضرورة التوافق بين ما يحكم به

القاضي وما يراه الفتى العام بالمملكة العربية السعودية حتى لا يؤدي اختلافهم إلى التلاعيب والتضارب.

- أن الطلاق وإن كان مشروعًا في الشريعة الإسلامية، إلا أن الشارع قد وضع جملة من التدابير للحد من تهاون الناس في إيقاعه بلا مسوغ شرعي.
- أن في العنف الأسري المصاحب للطلاق وما بعده آثار سيئة على نفوس الأطفال، ويعثر تأثيراً كبيراً في تربية الأجيال تربية إسلامية راشدة.
- أن الحاجة ماسة لتفعيل دور مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية بالمملكة العربية السعودية لتقوم بمهامها على أكمل وجه مع أهمية إيجاد المتخصصين للعمل بها.
- غياب دور المساجد في معالجة القضايا الأسرية، وتجاهل الخطباء لهذه الظاهرة رغم انتشارها، ووضع الحلول الشرعية المناسبة لها.
- عدم إنشاء مجلس أعلى لرعاية الأسرة والطفولة أسوة بباقي الدول الخليجية ساهم في عدم تبني الخطط والمناهج المدرستة لمنع تزايد الطلاق في المجتمع السعودي.
- خلصت الدراسة الميدانية (المقابلة) إلى عدة نتائج من أهمها: تفعيل دور المؤسسات المجتمعية والأهلية في الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع المكي، إضافة إلى ضرورة تأهيل المقدمين على الزواج من الجنسين والاستفادة من خبرات كبار السن في مجال الإصلاح الأسري.

ثانياً: التوصيات

يوصي الباحث في ختام رسالته بعدد من التوصيات الهامة في مجال معالجة ارتفاع معدلات الطلاق في العالم الإسلامي ومن أبرز هذه التوصيات ما يلي:

- الرجوع إلى هدي الكتاب المبين وهدي سيد المرسلين صل الله عليه وسلم في معالجة المشكلات الأسرية، فبالتمسك بها يكون الفلاح والنجاح بإذن الله.
- الوقاية خير من العلاج في مسألة الحد من المنازعات الأسرية وذلك من خلال منع حصول الأسباب التي قد تؤدي إلى وجود النزاعات الأسرية.
- الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية الأخرى في مجال الحد من ازدياد ظاهرة الطلاق كتجربة ماليزيا فهي تجربة ناجحة وغيرها من الدول.
- دراسة القضايا الفقهية المتعلقة بشئون الأسرة والزواج وما تتضمنه من حقوق وواجبات دراسة وافية في كل التخصصات الدراسية بالمملكة العربية السعودية حتى يكون كل طرف ملماً بالحقوق والواجبات التي له وعليه.
- إنشاء مراكز شرعية متخصصة في التدريب والإرشاد الأسري النفسي- لمعالجة هذه الظاهرة، وتقديم دورات متقدمة للمقدمين على الزواج قبل عقد القرآن وبعده.
- مساعدة بعض مؤسسات المجتمع المدني مساهمة فعالة في حل مشاكل الأسرة نفسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأهمية تفاعل المؤسسات التجارية مع هذه الفعاليات.
- وضع هيئات متخصصة بشئون الزواج؛ لتوفير مزيد من الاهتمام والرعاية للأسرة أسوة بباقي الدول الخليجية، وإيجاد مجلس أعلى للأسرة والطفل في المملكة.

- تأكيد حق النساء في الطلاق بلا مراجعة مطولة للمحاكم، مع تحديد مدة زمنية للقضاء للبت في النزاعات الزوجية والأسرية، والأخذ بمصلحة الطفل في تحديد المسؤولية في الحضانة عليه أو عليها، مع تسريع آلية فصل محاكم الضمان والأنكحة لتشمل جميع المدن والمحافظات السعودية بما فيها مدينة مكة المكرمة.
- أهمية العمل على إيجاد وثيقة شرعية خاصة بالمرأة المسلمة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تراعي الظروف والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المسلمة، و تستطيع المرأة المسلمة عامة وال سعودية على وجه الخصوص من خلالها فهم حقوقها والحصول عليها بدون مشقة.
- ضرورة الدعوة إلى الاجتهد الجماعي (الإجماع) المنضبط بضوابط الشريعة لحل المشكلات والنوازل التي تواجه المجتمعات الإسلامية، ومنها نازلة ارتفاع معدلات الطلاق في العالم العربي على وجه العموم وفي المملكة العربية السعودية مدينة مكة المكرمة بصفة خاصة لما لهذه المدينة المقدسة من مكانة في نفوس المسلمين في مشارق الأرض و مغاربها.
- الاهتمام بزرع مبادئ القيم والأخلاق الإسلامية، و ملاحظات سلوكيات الأجيال المسلمة التي تتعرض لهجمات الإعلام الشرسة والغزو الفكري وتقديم برامج إعلامية عبر الفضائيات المحافظة رفيعة المستوى تساعد على التعامل مع معطيات العصر الحديث وتحدياته و منحهم الحصانة الفكرية والدينية الكافية.

اللاحق

ملحق رقم (١) أداة الدراسة (استبانة المقابلة).

ملحق رقم (٢) تحكيم أداة الدراسة (استبانة المقابلة).

ملحق رقم (٣) بيان بأرقام الأشكال وعناؤينها.

ملحق رقم (٤) بيان بأرقام الجداول وعناؤينها.

ملحق رقم (٥) نموذج استدعاء طلب فتوى طلاق.

الملحق رقم (١) أداة الدراسة (استبانة المقابلة)

مقابلة بحثية:

وفقه الله

سعادة المكرم /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فلدي بحث علمي بعنوان / ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مكة المكرمة في جامعة الملايا بهاليزيا اكاديمية الدراسات الإسلامية. وحيث أن من متطلبات البحث الميداني إجراء المقابلات مع الباحثين والمحترفين بالشأن الاجتماعي وقد وقع اختياري عليكم كونكم من المهتمين والتابعين للشأن الاجتماعي في المملكة العربية السعودية رغبة في إثراء جوانب البحث العلمية بما يخدم أهدافه ومراميه.

لذا فإنني أرفق لكم نسخة من الأسئلة المختارة للإجابة عليها أو بعضها بحسب اطلاعكم إذا أمكن وذلك بما يفيد الباحث من خلال إلمامكم بالموضوع من كافة جوانبه الاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار أن جميع ما تتم الإجابة عنه سيتم تدوينه في صلب البحث معزواً إليكم حفظاً للحقوق العلمية إضافة إلى إمكانية تزويدكم بما لديكم من مراجع ومصادر قد تخدم الباحث إذا وجدت.

والله يحفظكم ويرعاكم.

الباحث: محمد بن حسين الشيعانى

أولاً: البيانات الحالية للمقابل معه:

الاسم / المؤهل العلمي /

..... الوظيفة الحالية /

..... المساهمة في الشأن الاجتماعي من خلال:

ثانياً: اسئلة المقابلة

السؤال الأول / ازدادت معدلات الطلاق بالمملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة

مشكلة ظاهرة اجتماعية خطيرة فما هي أسباب ارتفاعها من وجهة نظرك أو من خلال ما يرد

إليك من معلومات؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال الثاني: للطلاق آثاره الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية على الفرد والمجتمع فهل

بالإمكان تزويدنا ببعض هذه الآثار من خلال اطلاعك وما السبيل الأمثل للحد منها من

وجهة نظرك؟.

.....
.....
.....
.....

السؤال الثالث: انشئت المحاكم خلال الفترة الماضية مكاتب الاصلاح الأسري فكيف ترى دورها من خلال اطلاعك أو معايشتك لها، وهل تؤدي مراكز المودة الخيرية الأسرية ومراكز الأحياء دورها في الإصلاح بالشكل المأمول؟

السؤال الرابع:

سأ البعض وسائل الإعلام دورها السلبي في زيادة معدلات الطلاق في العالم الإسلامي، فهل ترى دورها مؤثراً في ذلك؟ وما السبل المثلث من وجهة نظرك للحد من آثارها؟.

س ب / ما التدابير الوقية للحد من الطلاق في المجتمع؟ سواء أكانت تدابير قضائية أم تربوية

أمم أخلاقية؟

السؤال الخامس: للتعليم دوره البارز في تثقيف المجتمعات بشتى أحواها، فهل تقوم

المؤسسات التعليمية بدورهاً الرئيسي في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق من خلال ما تعرفه؟

أم لا يزال دورها دون المأمول مع ذكر مقتراحاتك العملية في سبيل تفعيل دوره إن وجدت؟

السؤال السادس: للمسجد دوره في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية

ومنها ظاهرة التفكك الأسري؟ فهل يقوم الأئمة والخطباء بدورهم المنوط بهم في المجتمع من

حالاته؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال السابع / للمحاكم دورها في إنهاء المنازعات الزوجية بشتى أنواعها؟ كيف تقييم دور

المحاكم في خدمة الأسرة وحل مشكلاتها؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال الثامن: لمكاتب الخدمة الاجتماعية دورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها؟ فهل نالت

هذه المراكز ما تستحقه من الدعم والإمكانات التي تجعلها مؤهلة للقيام بواجباتها وكيف ترى

أدائها على المستوى المحلي؟

.....
.....
.....

السؤال التاسع: في المجتمع العديد من رجالات العلم والتربية والحكمة وقد بلغوا سن التقاعد
النظامية ولم تتم الاستفادة من الكثير منهم في الإصلاح المجتمعي؟ هل تؤيد فكرة الاستفادة
التطوعية منهم عبر إشراكهم في مؤسسات التنمية الاجتماعية؟ وما هي الآلية المناسبة لذلك
من وجهة نظرك؟

السؤال العاشر: الاهتمام بالبيئة الأسرية يزود المجتمع بالعناصر الازمة لنموه واستمراره كما
قرر علماء الاجتماع
سأ / ما التدابير الاجتماعية الملائمة للحد من ازدياد ظاهرة الطلاق في المجتمع؟

س ب / للتفكك الاسري آثاره ومضاره على الفرد والمجتمع فما السبل الملائمة لمواجهة هذه
الظاهرة؟

معلومات أو إضافات أو مصادر ومراجع تراها مناسبة للرجوع إليها قد تشي صلب الموضوع
ولم يرد ذكرها في الأسئلة من وجهة نظرك؟

الملحق رقم (2) تحكيم أدلة الدراسة (استبانة المقابلة)

وفقه الله

سعادة المكرم /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فلدي بحث علمي بعنوان / ظاهرة الطلاق البائن في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مكة المكرمة في جامعة الملايا بهاليزيا اكاديمية الدراسات الإسلامية.

وحيث أن لدى سعادتكم الخبرة الطويلة في هذا المجال، أرغب منكم مراجعة الأداة وبيان مناسبتها وصلتها بموضع الدراسة الحالية وإبداء الملاحظات.

والله يحفظكم ويرعاكم.

الباحث: محمد بن حسين الشيعاني

أولاً: البيانات الحالية للمقابل معه:

الاسم / المؤهل العلمي /

الوظيفة الحالية /

المساهمة في الشأن الاجتماعي من خلال:

ثانياً: اسئلة المقابلة

السؤال الأول / ازدادت معدلات الطلاق بالمملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة

مشكلة ظاهرة اجتماعية خطيرة فما هي أسباب ارتفاعها من وجهة نظرك أو من خلال ما يرد

إليك من معلومات؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال الثاني: للطلاق آثاره الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية على الفرد والمجتمع فهل

بالإمكان تزويدينا بعض هذه الآثار من خلال اطلاعك وما السبيل الأمثل للحد منها من

وجهة نظرك؟.

.....
.....
.....
.....

السؤال الثالث: انشئت بالمحاكم خلال الفترة الماضية مكاتب الاصلاح الأسري فكيف ترى دورها من خلال اطلاعك أو معايشتك لها، وهل تؤدي مراكز المودة الخيرية الأسرية ومراكز الأحياء دورها في الإصلاح بالشكل المأمول؟

السؤال الرابع: سأ لبعض وسائل الإعلام دورها السلبي في زيادة معدلات الطلاق في العالم الإسلامي، فهل ترى دورها مؤثراً في ذلك؟ وما السبل المثلث من وجهة نظرك للحد من آثارها؟.

س ب / ما التدابير الوقائية للحد من الطلاق في المجتمع؟ سواء أكانت تدابير قضائية أم تربوية

أُمّ الْخَلَاقِيَّةُ؟

السؤال الخامس: للتعليم دوره البارز في تثقيف المجتمعات بشتى أحواها، فهل تقوم

المؤسسات التعليمية بدورهاً الرئيسي في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق من خلال ما تعرفه؟

أم لا يزال دورها دون المأمول مع ذكر مقتراحاتك العملية في سبيل تفعيل دوره إن وجدت؟

السؤال السادس: للمسجد دوره في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية

ومنها ظاهرة التفكك الأسري؟ فهل يقوم الأئمة والخطباء بدورهم المنوط بهم في المجتمع من

حالاته؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال السابع / للمحاكم دورها في إنهاء المنازعات الزوجية بشتى أنواعها؟ كيف تقييم دور

المحاكم في خدمة الأسرة وحل مشكلاتها؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال الثامن: لمكاتب الخدمة الاجتماعية دورها في رعاية الأسرة وحفظ كيانها؟ فهل نالت

هذه المراكز ما تستحقه من الدعم والإمكانات التي تجعلها مؤهلة للقيام بواجباتها وكيف ترى

أدائها على المستوى المحلي؟

.....
.....
.....

السؤال التاسع: في المجتمع العديد من رجالات العلم والتربية والحكمة وقد بلغوا سن التقاعد
النظامية ولم تتم الاستفادة من الكثير منهم في الإصلاح المجتمعي؟ هل تؤيد فكرة الاستفادة
التطوعية منهم عبر إشراكهم في مؤسسات التنمية الاجتماعية؟ وما هي الآلية المناسبة لذلك
من وجهة نظرك؟

السؤال العاشر: الاهتمام بالبيئة الأسرية يزود المجتمع بالعناصر الازمة لنموه واستمراره كما
قرر علماء الاجتماع.

سأ / ما التدابير الاجتماعية الملائمة للحد من ازدياد ظاهرة الطلاق في المجتمع؟

س ب / للتفكك الاسري آثاره ومضاره على الفرد والمجتمع فما السبل الملائمة لمواجهة هذه
الظاهرة؟

معلومات أو إضافات أو مصادر ومراجع تراها مناسبة للرجوع إليها قد تشي صلب الموضوع
ولم يرد ذكرها في الأسئلة من وجهة نظرك؟

الملحق رقم (٣) بيان بأرقام الأشكال وعنوانينها

رقم الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
122	آثار ارتفاع نسب الطلاق	(1)
127	دور المساجد وأئمتها في حفظ المجتمع والحد من آثار الظواهر الاجتماعية السلبية ومنها ظاهرة التفكك الأسري	(2)
128	دور مكاتب الخدمة الاجتماعية في رعاية الأسرة وحفظ كيانها	(3)
131	مشاركة رجال العلم والتربية الذين بلغوا سن التقاعد في العمل التطوعي	(4)

الملحق رقم (٤) بيان بأرقام الجداول وعنوانينها

رقم الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
117	توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمografية	(1)

**الملحق رقم (4) نموذج استدعاء عن فتوى في قضية طلاق لدى مكتب سماحة مفتى عام
المملكة العربية السعودية.**

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء
فرع منطقة مكة المكرمة

		اسم الزوج
		اسم الزوجة
		ولي الزوجة

الطلاق الأول	
ماهي صيغة الطلاق	
تاريخه	
<input type="checkbox"/> حامل <input type="checkbox"/> حاضن <input type="checkbox"/> يائسة <input type="checkbox"/> في طهر حصل فيه جماع وليس حامل ولا آيسة <input type="checkbox"/> في طهر لم يحصل فيه جماع	حالة الزوجة

الطلاق الثاني	
ماهي صيغة الطلاق	
تاريخه	
<input type="checkbox"/> حامل <input type="checkbox"/> حاضن <input type="checkbox"/> يائسة <input type="checkbox"/> في طهر حصل فيه جماع وليس حامل ولا آيسة <input type="checkbox"/> في طهر لم يحصل فيه جماع	حالة الزوجة

الطلاق الثالث	
ماهي صيغة الطلاق	
تاريخه	
<input type="checkbox"/> حامل <input type="checkbox"/> حاضن <input type="checkbox"/> يائسة <input type="checkbox"/> في طهر حصل فيه جماع وليس حامل ولا آيسة <input type="checkbox"/> في طهر لم يحصل فيه جماع	حالة الزوجة
المطلوب :-	

- ١- إحضار الهوية للزوج ، والزوجة ، وولي الزوجة .
- ٢- حضور ولي الزوجة .
- ٣- إحضار صك الطلاق إن أصدره الزوج من المحكمة .
- ٤- إحضار تقرير طبي إذا كان الزوجان يعانون من أي مرض كالضغط والسكر أو أمراض نفسية وغيرها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية
الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء
فرع منطقة مكة المكرمة

محضر ضبط واقعة طلاق

الحمد لله وحده وبعد .. ففي يوم
الخميس كل من :

مصدرها	تاريخها	رقم الهوية الوطنية / الإقامة	الزوج
مصدرها	تاريخها	رقم الهوية الوطنية / الإقامة	الزوجة
مصدرها	تاريخها	رقم الهوية الوطنية / الإقامة	ولد الزوجة

وجرى سؤال الجميع والإجابة منهم على النحو التالي:

مس ١) اذكر صفة التلطف بالطلاق حرفيًا ، وهل كان الزوج في حال غضب عادي أو شديد بحيث لم يملك نفسه ، فإن كان غضبه شديداً فما هي أسبابه بالتفصيل . (فإن ظهر لكم أن الأسباب ترجمة شدة الغضب وأن غضبه كان شديداً لم يملك نفسه حين الطلاق فنرى تحليف الزوج على ذلك)

جواب الزوج

جواب الزوجة :

س ٢) اذكر تاريخ هذا الطلاق ؟

جواب الزوج :

جواب الزوجة :

س ٣) إذا كان الطلاق مكرراً ما هو قصدك من التكرار ؟

جواب الزوج :

س ٤) إذا كان الطلاق معلقاً على شرط فهل قصدت بذلك الحث أو المنع فقط ولم تقصد مع ذلك إيقاع الطلاق ، أم قصدت الأمرين جمعاً ؟

جواب الزوج :

س ٥) إذا كان الطلاق معلقاً على شرط فهل حصل الشرط أم لا ؟

جواب الزوج :

جواب الزوجة :

س ٦) ما هي حالة الزوجة حين الطلاق هل كانت حاملاً ؟ أو آيسة ؟ أو حاضراً ؟ أو نفساء ؟ أو في طهر حصل فيه جماع وهي ليست حاملاً ولا آيسة ؟

جواب الزوج :

جواب الزوجة :

س ٧) إن كانت الزوجة حاضراً فهل كنت تعلم حالها قبل الطلاق ، أم لم تعلم ذلك إلا منها بعد الطلاق ؟

جواب الزوج :

س ٨) هل الطلاق المذكور بعد الخلوة بها أو قبل ذلك ؟

جواب الزوج :

جواب الزوجة :

س ٩) هل الطلاق على عوض ؟

جواب الزوج :

جواب الزوجة :

س ١٠) هل حضر كما أحد حين الطلاق المذكور ومن هو ؟

جواب الزوج :

جواب الزوجة :

س ١١) هل كتب صك ، أو ورقة بالطلاق المذكور ؟ فإن كان كتب شيء فيرفق صورة منه .

جواب الزوج :

جواب الزوجة :

س ١٢) هل أفتاكما أحد في هذا الطلاق ومن هو ، وبماذا أفتاكما ؟

جواب الزوج :

جواب الزوجة :

س ١٣) هل حصل طلاق قبل هذا الطلاق ، أو بعده مع بيان صفة وتاريخ كل حالة ، وهل صدر فيك صك أو كتب فيه ورقة وهل أفتاكما أحد في ذلك ومن هو وبماذا أفتاكما فإن كان صدر فيه شيء فيرفق صورة منه ؟

جواب الزوج :

جواب الزوجة :

سؤال الولي عما لديه أجاب بما يلي :

الختم الرسمي

أثبتته

الولي

الزوجة

الزوج

المصادر والمراجع

1. إبراهيم بن علي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، مطبعة العاصمة، القاهرة، مصر، د.ت، ط.2.
2. إبراهيم شقدار، لقاء صحفي بصحيفة الوطن السعودية بتاريخ 21/10/2009م.
3. ابن العربي، أبو بكر، 1422هـ الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط.1.
4. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، 1422هـ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط.1.
5. ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير على الهدایة، 1389هـ، مطبعة الخلبي، القاهرة، مصر، ط.1.
6. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة، 1423هـ، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، السعودية، ط.1.
7. ابن باز، فتاوى نور على الدرب، على موقع الشيخ ابن باز الرسمي على الشبكة العنكبوتية الإنترنت www.binbaz.org.
8. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموعة الفتاوى، 1424هـ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية، الرياض، ط.4.
9. ابن حزم، علي، 1427هـ، المحلي بالآثار، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط.1.
10. ابن رشد، محمد بن رشد الحفيد، 1401هـ، بداية المجتهد، دار المعرفة، بيروت، ط.5.
11. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، 1418هـ، الإجماع، دار القاسم للنشر، الرياض، السعودية، ط.1.
12. ابن فارس، أحمد بن فارس، 1390هـ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، مطبعة البابي الخلبي، القاهرة، مصر، ط.2.

13. ابن قدامة، 1408هـ، *الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل*، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. 5.
14. ابن قدامة، عبد الله المقدسي، 1402هـ، *الكافي*، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط. 3.
15. ابن قدامة، عبد الله، 1401هـ، *المغني*، مكتبة الرياض، الرياض، السعودية، ط. 1، 329 / 7.
16. ابن قدامة، عبد الله، 1419هـ، *المقنع مع الانصاف والشرح الكبير*، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية ط. 1.
17. أبو العينين، بدران، 1404هـ، مكتبة شباب الجامعة، القاهرة، مصر، ط. 1، ص 286.
18. أبو الهيجاء، إيهاب أحمد، 2009م، *الحيل وأثرها في الأحوال الشخصية*، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. أبو بكر بن أبي شيبة، 1409هـ، *المصنف في الأحاديث والآثار*، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط. 1.
20. أبو بكر، زواوي، وعبد الله، ريحانة، 2008م، *حقوق الزوجين بموجب قانون الأسرة الإسلامي*، مجلة جامعة الملايا.
21. أبو شامة، عبدال محمود عباس، والبشيري محمد الأمين، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 1426هـ.
22. أبو غاية، خالد عبد العظيم، 2006م، *الخيانة الزوجية، أسبابها علاجها، آثارها*، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط. 1.
23. الأزهري، صالح عبد السميم، بدون تاريخ طبع د. ت جواهر الإكيليل بشرح مختصر الشيخ خليل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط.
24. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط.

25. آل الشيخ، محمد بن إبراهيم، ١٣٩٥ هـ مجموع فتاوى ورسائل، الرياض، السعودية، د ط.
26. الألباني، محمد ناصر الدين، ١٤٠٥ هـ، إرواء الغليل تخریج أحادیث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٢.
27. إمارة منطقة مكة المكرمة، وزارة الداخلية، الرياض، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٦ م، ص ١٠٥. تقرير سكاني.
28. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيحه مع الفتح، ١٤٠١ هـ، دار المعرفة، بيروت.
29. بشير، محمد شريف، ٢٠٠٩ م، الخسائر الاقتصادية للطلاق، المركز العربي للمصادر والمعلومات www.amanjordan.org
30. بكار، عبد الكريم، ٢٠١٠ م، المناخ الأسري وسماته، دار القلم، دمشق، سوريا، ط ١.
31. البكري، واصف، سلطة القاضي في الحد من المنازعات الأسرية، ٢٠١٠ م، ورقة عمل تقدم بها للمؤتمر القضائي الأول، بالمملكة الأردنية، عمان، دار القضاء العالي.
32. البهوتي، منصور بن يونس، ١٣٨١ هـ شرح متهى الإرادات، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط ١.
33. البهوتي، منصور بن يونس، ١٤٠٢ هـ، كشاف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط.
34. البهوتي، منصور بن يونس، ١٤٢١ هـ، كشاف القناع، وزارة العدل السعودية، الرياض، ط ١.
35. البهوتي، منصور بن يونس، ١٤٢٦ هـ، أرشاد أولي النهى لدقائق المنهى، حاشية على منتهى الإرادات، مكتبة الأسدية، مكة، السعودية، ط ٢.
36. البهوتي، منصور بن يونس، ١٤٢٧ هـ، المنح الشافية بشرح مفردات الإمام أحمد، كنوز أشبليا، الرياض السعودية، ط ١.
37. البهوتي، منصور بن يونس، ١٩٨٣ م، كشاف القناع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ط.

- . 38. البيهقي أحمد بن الحسين، بدون ت، السنن الكبرى، تحقيق: محمد صوفي، مكتبة البارز، مكة، السعودية.
- . 39. البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الصغرى، 1408 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1.
- . 40. التقرير الإحصائي عن الزواج والطلاق الصادر عن وزارة العدل السعودية للعام 2009 م www.moj.gov.sa
- . 41. التقرير المالي العام للعام 1430 هـ - 2009 م. الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية بموقعها على الشبكة العالمية للمعلومات www.mosa-d.gov.sa/daman/mainreport
- . 42. التنوخي، المنجي، 1424 هـ الممتع في شرح المقنع، مكتبة الأسدية، مكة، السعودية، ط 3.
- . 43. التنوخي، سحنون بن سعيد، المدونة الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، د ت، د ط.
- . 44. الشبيطي، سعود بن مسعد، 1418 هـ، التفريق بين الزوجين بحكم القاضي، مكتبة دار التراث، مكة، السعودية، ط 1.
- . 45. الجازي الشبيكي، 1427 هـ المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 46. الجريسي، خالد، انحراف الشباب وطرق العلاج في ضوء الكتاب والسنة، 1420 هـ، مكتبة الجريسي، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 47. جنبي، شادية غزالي، مستشاراة اجتماعية وعضو مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية، لقاء مع الباحث بتاريخ 1432 / 8 / 6 هـ.

- . 48. الجوير، إبراهيم بن مبارك، 1430 هـ، **الأسرة والمجتمع**، دار عالم الكتب الرياض، السعودية، ط 1.
- . 49. الحاكم، محمد بن عبد الله، 1411 هـ، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.
- . 50. حقي، خاشع، **الطلاق تاريخاً واقعاً**، 1417 هـ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1.
- . 51. الحناكي، علي بن سليمان، 2006 م، **الواقع الاجتماعي لأسر العائدين إلى الانحراف**، جامعة نايف للبحوث الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 52. خالد، حسن ونجا، عدنان، 1972 م، **أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية**، دار الفكر، بيروت، لبنان، د. ط.
- . 53. خلود بنت ابراهيم بن عتيق، 1425 هـ، **فقه الشيخ عبد العزيز بن باز في النكاح والطلاق**، دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- . 54. خليل، عثمان سيد، 2001 م، **الشباب وأوقات الفراغ دور التربية ووسائل الإعلام من المنظورين الإسلامي والوضعي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 55. الدهيشي، عبد المجيد بن عبد العزيز، م، **كاتب الصلح في المحاكم ودورها في خدمة الأسرة**، ورقة مقدمة إلى ندوة الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، في الفترة من 1429 / 5 / 7-5 هـ.
- . 56. الذهبي، محمد بن أحمد، 1995 م، **المتنقى من منهاج الاعتدال**، هامش لمحب الدين الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- . 57. الرملي، أحمد بن حمزة، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، 1404 هـ دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة.

- . 58. الزحيلي، وهبة، 1405هـ، *الفقه الإسلامي وأدلته*، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- . 59. الزحيلي، وهبة، *الأسرة المسلمة في العالم المعاصر*، بدون ت، دار الفكر، دمشق سوريا، ط 1.
- . 60. الزرقاني، محمد عبد الباقي، 1411هـ، *شرح الزرقاني على موطأ مالك*، دار الكتب العلمية، لبنان، د ط.
- . 61. سابق، سيد، د ت، *فقه السنة*، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، د ط.
- . 62. السباعي أحمد، 1420هـ *تاريخ مكة*، مكتبة الثقافة، مكة، السعودية، ط 8.
- . 63. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، 1399هـ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ط 1.
- . 64. السعيد، نادية، 1426هـ، *ظاهرة الطلاق في المجتمعات الإسلامية*، مجلة الحرس الوطني، الرياض، سنة 27، عدد 282 شوال 1426هـ، نوفمبر 2005م.
- . 65. سليمان العقيل، 1426هـ *ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي*، وزارة الشئون الاجتماعية السعودية، الرياض، د ت.
- . 66. السندي، عبد العزيز 1426هـ، *المجاورون في مكة وأثرهم في الحياة العلمية*، مكة، جامعة أم القرى.
- . 67. السيف، عبد الرحمن، 1433هـ، *الطلاق في المجتمع السعودي*، أشبانيا، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 68. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، 1422هـ، تحقيق: رفعت فوزي، دار الوفاء، القاهرة، مصر، ط 1.
- . 69. شاكر، أحمد محمد، 1354هـ، *نظام الطلاق في الإسلام*، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.
- . 70. شاكر، أحمد، 1354، *نظام الطلاق في الإسلام* مكتبة السنة، القاهرة مصر، ط 2.

- . 71. الشربيني، محمد الخطيب، د.ت، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، دار الفكر،
لبنان، ط. 1.
- . 72. الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ١٣٨١هـ، مطبعة
الحلبي، القاهرة، مصر، ط. 1.
- . 73. الشقاني، مصطفى محمد، ٢٠٠٨م، الآثار النفسية للتفكير والاضطراب النفسي
الأسري على الصحة النفسية للطفل، الشبكة الدولية للمعلومات، www.almostshar.com
- . 74. الشلهوب، هيفاء، ١٤٣١هـ، مشكلة الفقر بين النساء في المملكة العربية السعودية،
مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
- . 75. الشوكاني، محمد بن علي، ١٤١٦هـ، وبل الغمام على شفاء الأولم، مطبعة ابن تيمية،
القاهرة، مصر، ط. 1.
- . 76. صالح سعاد إبراهيم، ١٤٠٣هـ، أضواء على نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة تهامة،
جدة، السعودية، ط. 1.
- . 77. صحيفة الرياض السعودية، الجمعة ٢١ صفر ١٤٣١هـ ٥ فبراير ٢٠١٠ -
العدد ١٥٢٠١.
- . 78. صحيفة الشرق الأوسط السعودية، الثلاثاء ٠٤ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ ٣١ مارس
٢٠٠٩ العدد ١١٠٨١.
- . 79. صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء، ٤ محرم، ١٤٣٣هـ ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ العدد.
- . 80. صحيفة الوطن السعودية، لقاء مع الدكتور إبراهيم شقدار بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٩م.
- . 81. صوفي، عبد القادر، ٢٠٠٨م، حقوق الأسرة في الإسلام، جامعة الملك خالد، أبها،
السعودية، ط. 1.
- . 82. طافش، محمود ٢٠١٠م، الآثار السلبية لانفصال الوالدين على الأبناء، الشبكة الدولية
للمعلومات، www.annajah.net.arabic

- . 83. الطحطاوي، السيد أحمد الحنفي، 1395هـ حاشية الطحاوي على الدر المختار، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط.
- . 84. طه، أحمد حسن، 2002م، مدى حرية الزوجين في التفريق قضاء، دار الحكمة، لندن، بريطانيا، ط 1.
- . 85. العاصمي، عبد الرحمن بن محمد، 1413هـ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، دار القاسم، الرياض، السعودية، ط 5.
- . 86. عامر، طارق عبد الرؤوف، 2008م، أصول التربية، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 87. العبد الكريم، فؤاد، 1429هـ، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 88. عبد المحمود، عباس، والبشيري، محمد، 1426هـ، العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 89. عبيد، أميرة أحمد، 1429هـ، المشكلات الأسرية بعض الأسباب والمعالجة، الشبكة الدولية للمعلومات www.almurabbi.com
- . 90. عبيدي، محمد يعقوب، 1413هـ، النفقه الزوجية في الشريعة الإسلامية مع مقارنة النفقة عند المسلمين وغير المسلمين، فجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 1.
- . 91. عثمان، أبو زيد، 1431هـ وسائل الإعلام والعنف الأسري، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 92. العقيل، سليمان بن عبد الله، 1426هـ ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشئون الاجتماعية السعودية، الرياض، ط 1.
- . 93. علي الزهراني، 2009م، أثر الطلاق على نفسية الأطفال، بحث منشور بموقع نفسي nafcy.com/news/
- . 94. علي، ماهر أبو المعاطي 2005م، مقدمة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، دار الزهراء للطباعة والنشر، ط 2.

- . 95. علياء الجندي، 2008م، مشكلة الطلاق، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ط 1.
- . 96. علياء الجندي، مشكلة الطلاق، 11-14 مرجع سابق. وصحيفة الشرق الأوسط السعودية الثلاثاء 6 صفر 1427 هـ 7 مارس 2006 العدد 9961
- . 97. العمير، سليمان بن عبد الله، 1413هـ، تسمية المفتين بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد طلقة واحدة، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 98. العنزي، إبراهيم هلال، 1430هـ، الطلاق: أسبابه، آثاره، علاجه، الجزيرة للصحافة والنشر، الرياض، السعودية، الجمعة 14 ربيع الثاني، 1430هـ، عدد 13343.
- . 99. العنزي، أحمد بن قاسم، 1414هـ، التاج المذهب لأحكام المذهب، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، اليمن، ط 1.
- . 100. فراش، وفاء متوق، 1413هـ، آثار الطلاق المعنوية والمالية في الفقه الإسلامي، دار الثقة، مكة، السعودية، ط 1.
- . 101. الفقي، صبري مرسى، 1426هـ، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ص 35، ط 1.
- . 102. الفوزان، صالح، 1424هـ، الشرح المختصر على زاد المستقنع، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط 1.
- . 103. الفيومي، أحمد محمد، دت، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت، لبنان ط 2.
- . 104. القاضي، أحمد بن عبد الرحمن، 1430هـ، الخلافات الزوجية: أسبابها، وعلاجها، الشبكة الدولية للمعلومات، www.alzwaj.org
- . 105. القاضي، حمد بن عبد الله، الإجراءات القضائية في المشكلات الزوجية، 1431هـ، مجلة وزارة العدل السعودية، عدد 45 شهر محرم.
- . 106. القرطبي، محمد بن أحمد، 1427هـ، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1.
- . 107. قطب، سمير، الفزانى، فتحية، 1431هـ، مشكلة العنوسنة في المجتمع السعودي.

108. قطب، سميرة، الفزانى، فتحية، 1431هـ، مشكلة العنوسه في المجتمع السعودى، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية ط 1.
109. الكاسانى، أبو بكر، 1410هـ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 2.
110. الكاسانى، مسعود بن علي، بدائع الصنائع، مرجع سابق، 109 / 3.
111. كحالة، عمر رضا، 1397هـ، الطلاق، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون ت.
112. المالكى، عبد الوهاب بن محمد، 1418هـ المعونة على مذهب عالم المدينة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.
113. مجلة العدل السعودية، 1428هـ.
114. مجلة العدل، وزارة العدل السعودية، الرياض، العدد 46، ربيع الآخر، 1431هـ.
115. مجلة العدلية، الصادرة عن وزارة العدل السعودية العدد الثالث، محرم 1430هـ بنایر 2009م.
116. مجلة المجتمع الكويتية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، 1427هـ عدد 1781 شعبان، ص 145.
117. مجلة جامعة الملايا، أثر الطلاق على الأطفال، عدد 2 / 161 و تاريخ 30/7/2007م.
118. مجموعة من الباحثين، 2004م، الطلاق آثار وعواقب، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط 1.
119. محمود، إيمان، 1427هـ، الأسرة الخليجية إلى أين.. في ظل العولمة؟ مجلة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، شعبان، 1427هـ، سبتمبر 2006م، العدد 197 السنة الثامنة عشر.

120. المرداوي، علي بن سليمان، دت، *الإنصاف في معرفة الخلاف*، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار أحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ط.
121. المرغيناني، علي بن أبي بكر، دت، *الهداية شرح بداية المبتدىء*، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الأخيرة.
122. المسدي، ياسر، ١٤٣١ هـ، *فن التعامل بين الزوجين*، دار المجتمع، جدة، السعودية، ط ١.
123. ملتقى أهل الحديث، www.ahlalhdeeth.com.
124. الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، ط ١.
125. موقع العربية نت، الثلاثاء ١، ربيع الأول ١٤٢٨ هـ - ٢٠ مارس ٢٠٠٧م، الصفحة الأخيرة.
126. موقع قناة الجزيرة القطرية، تقرير عنوان الجمهور العربي والمسلسلات المدبلجة، شر بتاريخ الخميس ١٤٢٩/٩/١١ هـ ٢٠٠٨م عن آثارها ومخاطرها في الواقع.
127. الناصر، فهد، ١٤١٨ هـ، *مطبع الفرزدق التجارية*، الرياض، السعودية، ط ١.
128. ندوة "ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية" التي نظمها مركز البحث والدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود خلال الفترة من ٥-٧/٢/١٤٢٧ هـ الموافق ٥-٧/٣/٢٠٠٦م.
129. ندوة عن ظاهرة الطلاق في المملكة، لجامعة من الباحثين، منشورة بمجلة البحث الأمنية العدد ٣٣.
130. النسائي، أحمد بن شعيب، *السنن الكبرى*، ١٤٢٠، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١.
131. الغيمشي، عبد العزيز بن محمد، ٢٠٠١م، *الراهنون*، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط ٣.

132. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيحه بشرح النووي، 1423 هـ، دار المنار، القاهرة، مصر.
133. وزارة التخطيط السعودية: خطة التنمية السابعة، الرياض، 1424 هـ، ص 77.
134. وزارة العدل السعودية، 1430 هـ الدليل الإحصائي، الرياض.
135. اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز، 1428 هـ، المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي وأساليب مواجهتها، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية ط 1.

مراجع باللغة الإنجليزية.

136. Marriage and divorce under Islamic law، NorianiNikBadli Shah (Nik.)1999.
137. Women in Muslim Family Law ،John L. Esposito1982.
138. 3-Shari'ah Law: An Introduction ،Mohammad HashimKamali ،2008.
139. 4-Islamic Family Law ،ChibliMallat ،Jane Frances Connors ، 1990.
140. 5-Family Planning in the Legacy of Islam ،Abdel-Rahim Omran ،1992.

**THE PHENOMENON OF TALAK IN SAUDI ARABIA A
CASE STUDY IN MACCA**

MOHAMMED HUSSAIN ALSHIAANI

**ACADEMY OF ISLAMIC STUDIES
UNIVERSITY OF MALAYA
KUALA LUMPUR**

2016